الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث
جامعة 8ماي 1945
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

التطورات السياسية والاجتماعية في الجزائر 1912-1919م

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب العربي المعاصر

من اعداد:
ـ محمداتني سحر
ـ دبار أسماء

تحت اشراف الأستاذ:
د/ رمضان بورغدة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
شايب قدادرة	أستاذ	رئيسا	جامعة 8ماي 1945قالمة
رمضان بورغدة	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة 8ماي 1945قالمة
عمرعبد الناصر	أستاذ محاضرأ	عضوا ممتحنا	جامعة 8ماي 1945قالمة

السنة الجامعية: 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد نحمد ونشكر المولى عز وجل الذي أمدنا بالعلم و أعاننا لإنجاز هذا العمل

ونتوجه كذلك بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا " الدكتور رمضان بورغدة" الذي مهد لنا الطريق في سبيل انجاز هذا العمل وحفزنا على البحث والمثابرة ، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة .

دون أن ننسى أن نتقدم بخالص الامتنان والتقدير لجميع أساتذة قسم التاريخ جامعة 8ماي 1945وعلى وجه الخصوص لجنة المناقشة وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولكم منا فائق الاحترام و التقدير .

ونتمنى أن يكون هذا العمل مفيدا للمزيد من الدراسات القادمة لقول رسول صلى الله عليه وسلم " من سلك طريق العلم يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة".

سحر ـ أسماء

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل وتخرجي إلى والداي اللذان سهرا وتعب من أجلي للوصول إلى أعلى القمم إلى نور قلبي وغاليتي ورفيقة دربي "أمي" وإلى أغلى إنسان على قلبي وسندي " أبي" ومهما شكرت لا يكفي فضلكما وصلت إلى هذه المرحلة بفضلكما ومن أجلكما...

وإلى" جدي وجدتي" حفظهما الله لي ،"و أختي وتوأمي ريان و وجدي وجدتي رحمة الله عليهم" وإلى عائلة أمي خالاتي وأخوالي وزوجاتهم و أبناءهم وخاصة خالي " حسين" ، الذين زرعوا في قلبي بذور الحب والعلم والسعي نحو النجاح دائما وإلى عائلة أبي ...

و إلى الأستاذ الغالي الذي بذل جهوده من أجل هذا العمل" بورغدة رمضان" وإلى كل من ساهم في دراستي من الابتدائي إلى الجامعي ...

إلى صديقتان العزيزتان " أسماء" و "فاتن"...

وإلى كل زملائي الذين تعرفتهم عليهم في مقاعد الدراسة ...

سحر محمداتني

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع الى منبع الحنان و العطاء الى أغلى و أعظم ما أملك في الدنيا قرة عيني أمي الحبيبة مصدر قوتي ونجاحي ، و الى الذي سهر على تعليمي و علمني روح الإرادة و المثابرة من أجل أن يراني في أعلى المراتب أبي الغالي تاج رأسي ... حفظكما الله وأطال في عمركما .

و الى سندي في الحياة و من تقاسمت معهم طعم المحبة اخواني و توأم روحي اخوتي والى حفيدة العائلة الكتكوتة " سيرين " ....

و الى رفيقات دربي " سحر " و " فاتن " .....

و الى أستاذي الغالي الدكتور " رمضان بورغدة " وكل أساتذتي الذين له الفضل في تعليمي و تكويني ....

والى كل زملائي الذين جمعتني بهم مقاعد الدراسة و الى كل طالب يسعى وراء العلم و المعرفة .

أسماء دبار

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول : الارهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين و صدور قانون التجنيد الاجباري .

المبحث الأول : الجذور الأولى للخدمة العسكرية للجزائريين قبل سنة 1912 م .

المطلب الأول : الفرق العسكرية المتكونة من الجند الجزائريين .

المطلب الثاني : النقاشات السابقة لقضية التجنيد الاجباري .

المبحث الثاني : صدور قانون التجنيد الاجباري 1912 م .

المطلب الأول : ظروف و عوامل صدور مرسوم التجنيد الاجباري .

المطلب الثاني : القواعد الإجرائية السابقة لصدور قانون التجنيد الاجباري .

المطلب الثالث : مضمون قانون التجنيد الاجباري .

المبحث الثالث : ردود فعل الجزائريين من قانون التجنيد الاجباري .

المطلب الأول : الاحتجاجات و المظاهرات .

المطلب الثاني : العرائض و الوفود .

المطلب الثالث : الهجرة .

الفصل الثاني : الجزائر ابان الحرب العالمية الأولى .

. تمهيد عام حول الحرب العالمية الأولى .

المبحث الأول : اقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى .

المطلب الأول : الموارد البشرية (الجنود و العمال) .

المطلب الثاني : الموارد الاقتصادية و المالية .

المبحث الثاني : دور الدعاية العثمانية و الألمانية و الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى .

المطلب الأول : الدعاية العثمانية الألمانية .

المطلب الثاني : الدعاية الفرنسية المضادة .

المبحث الثالث : ردود الفعل المختلفة من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى .

المطلب الأول : ردود الفعل الجزائرية .

المطلب الثاني : ردود الفعل الفرنسية .

الفصل الثالث : تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين .

المبحث الأول : الأثار السياسية .

المطلب الأول : بروز الأمير خالد .

المطلب الثاني : إصلاحات 4 فيفري 1919 م .

المطلب الثالث : انتخابات 1919 .

المبحث الثاني : الأثار الاجتماعية .

المبحث الثالث : الأثار الاقتصادية .

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

قائمة المختصرات:

دك	دون كاتب
ح ع 1	الحرب العالمية الأولى
تح	تحقيق
تص	تصدير
اع	اعداد
تق	تقديم
تر	ترجمة
تع	تعريب
مج	مجلد
ج	الجزء
ط	الطبعة
ع	العدد
دم	دون مكان
دت	دون تاريخ
دع	دون عدد
م	ميلادي
هـ	هجري
ص	الصفحة
ص ص	من صفحة الى صفحة
P	Page
Op . cit	المرجع السابق
Ibid	المرجع نفسه
Idem	نفس المرجع و الصفحة

المقدمة

المقدمة:

انتهجت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سياسة استعمارية تعسفية قائمة على استغلال الأرض و المواطن الجزائري معا ، تكريسا لوجودها وخدمة لمصالحها و من هذا المنطلق أصدرت مجموعة من القوانين و المراسيم الاستثنائية المصحوبة بأساليب قمعية ، و من أهمها قانون التجنيد الاجباري 1912 الذي تم فرضه على الشبان الجزائريين ، و الذي أحدث سلسة من التغيرات في السياسة الفرنسية و تحولا عميقة شهدتها الجزائر منذ اندلا ع الحرب العالمية الأولى الى غاية صدور ما يعرف بقانون فبراير 1919 ، و جل هذه الأحداث سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة التاريخية .

يحتل موضوع هذه الدراسة مكانة بالغة الأهمية في تاريخ الجزائر المعاصر نظرا لاتساع أحداثه التي أثرت خاصة على الشعب الجزائري من جهة و على الأوضاع العامة في الجزائر من جهة أخرى .

أسباب اختيار الموضوع :

. تعود دوافع اختيارنا لها الموضوع الى أسباب ذاتية و التي تتمحور في رغبتنا الشخصية في معرفة تاريخ وطننا ، و اثراء الزاد المعرفي المتعلق بالقضايا التاريخية الجزائرية .

. الفضول الذي انتابنا خلال حضورنا لملتقى وطني نظم بقسم التاريخ التابع لجامعة 8 ماي 1945 والذي كان يدور موضوعه عن" التشريعات الفرنسية في الجزائر 1830 . 1962

حيث جذبتنا احدى مواضيعه ودفعتنا بالبحث والتعمق في دراسته.

. أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في محاولة ابراز السياسة الاستعمارية الفرنسية واثارها على الشعب الجزائري.

. ومحاولة ربط الأحداث التاريخية بداية من مرحلة صدور مرسوم التجنيد الاجباري الى غاية مرحل أخرى تليها والتعرف على أهم هذه التحولات التي شهدتها الجزائر من سنة 1912 الى غاية 1919.

إشكالية البحث :

و للوقوف على جميع حيثيات هذه الدراسة قمنا بوضع هذه الإشكالية :

. ما هي طبيعة التطورات السياسة و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر من 1912 الى غاية 1919؟

و من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية و المتمثلة في ما يلي :

1 .كيف كانت بداية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي ؟

2 . و كيف كانت مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى" و فيما تمثلت ردود الفعل الجزائرية و الفرنسية ؟

3 . ما هي أهم النتائج المترتبة عن تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى؟

حدود الدراسة :

ينتمي الاطار الزماني لهذه الدراسة من فترة ما قبل صدور التجنيد الاجباري الى فترة الحرب العالمية الأولى وصولا الى أحداث 1919 التي عرفتها الجزائر .

المناهج المعتمد في البحث :

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على **المنهج التاريخي** نظرا ما تقتضيه طبيعة التخصص والدراسات التاريخية و المتمثل في الترتيب الكرونولوجي للأحداث التاريخية ، **و المنهج الوصفي** و المتمثل في عرض الحقائق التاريخية و وصف أهم المراحل التي مرت بها الجزائر في فترة (1912 . 1919) ، و **المنهج التحليلي** الذي تجسد في استقراء الجداول الإحصائية في الجانب الاقتصادي و منحنى في الجانب الاجتماعي و تفسيرها و تحليل مرسوم التجنيد الاجباري و كذا استنتاج أهم الأثار التي خلفها هذا المرسوم و تفكيك محتوى قانون 4 فيفري 1919 .

صعوبات البحث :

و بطبيعة الحال لا يوجد أي بحث خالي من الصعوبات ، و من هنا فانه قد واجهتنا عدة عراقيل طيلة فترة الدراسة و التي نوجزها في ما يلي :

. صعوبة فرز المادة العلمية نظرا لتشعب و اتساع محتوى الموضوع .

. صعوبة وضع خطة بحث مناسبة و ربط الأحداث التاريخية ببعضها البعض .

.كما واجهنا نقص في المادة التاريخية المتعلقة بالجانب الاجتماعي و الاقتصادي في فترة (1912 . 1919) .

. بالإضافة الى ضيق الوقت .

التعريف بأهم مصادر و مراجع البحث :

و للإلمام و الإحاطة بهذا الموضوع بجميع جزئياته ، اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع القيمة التي ساعدتنا في انجاز هذا البحث، و من أهم هذه المصادر نذكر" الجريدة الرسمية الفرنسية" التي زودتنا بأهم ما جاء في إصلاحات 1919 أما الكتب فنختص بذكر كتب المؤلف أحمد التوفيق المدني كتاب "الجزائر" و "هذه هي

الجزائر" الذي ساعدنا في تقصي الكثير من الأحداث خلال سنة 1912 ، و كتاب " الجزائر و الأمة " لصحابه المصطفى الأشرف الذي افادنا في معرفة بداية تجنيد الجزائريين ، بالإضافة الى جملة من المراجع و أهمها كتاب " الجزائريون المسلمون و فرنسا" الجزء الثاني للكاتب شارل روبير اجرون و الذي افادنا في عرض النقاشات و المشاريع التي سبقت مرسوم التجنيد الاجباري ، و كذلك كتاب " متعاونون و مجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 . 1918 " لصاحبه محمد الصالح بجاوي و الذي اعتمدنا عليه في جميع محطات هذا البحث ، و من المراجع المهمة أيضا نذكر كتاب المؤلف أبو قاسم سعد الله بعنوان "الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني ، و الذي أخذنا منه مختلف المعلومات المتعلقة بفترة الحرب العالمية الأولى ، كما استعنا أيضا بالعديد من الدراسات السابقة من بينها رسالة الدكتوراه التي كانت بعنوان " مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي و انعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907 . 1945 " لصحابها عبد القادر بلجة و التي افدتنا في الفصل الأول و كذلك مذكرة الماجستير لصاحبها بالحاج ناصر تحت عنوان " مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912 . 1916 " .

بالإضافة الى جملة من المصادر والمراجع التي لا تقل أهمية عما ذكرناه سابقا.

خطة البحث:

و للإجابة عن الإشكالية و التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم خطة البحث الى مقدمة و ثلاثة فصول ، **الفصل الأول** كان بعنوان الارهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين و صدور قانون التجنيد الاجباري و الذي يحتوي على ثلاثة مباحث المبحث الأولى درسنا فيه الجذور الأولى للخدمة العسكرية للجزائريين قبل سنة 1912 ، أما المبحث الثاني كان بعنوان صدور قانون التجنيد الاجباري و المبحث الثالث تناولنا فيه ردود فعل الجزائريين المختلفة من قانون التجنيد الاجباري ، أما فيما يخص **الفصل الثاني** فكان يحمل عنوان الجزائر ابان الحرب العالمية الأولى و يتضمن أولا تمهيد عام حول الحرب العالمية الأولى و ثلاث مباحث ركزنا في المبحث الأول على مشاركة و دور الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى الحديث عن النشاط الدعائي الألماني العثماني و الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى أما المبحث الأخير تناولنا فيه المواقف الجزائرية و الفرنسية من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ، أما **الفصل الثالث** فكان تحت عنوان تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين والذي أدرجنا فيه ثلاث مباحث المبحث الأول تضمن الاثار السياسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى والمبحث الذي يليه عرضنا فيه الاثار الاجتماعية والمبحث الأخير درسنا فيه الأثار الاقتصادية الناجمة عن مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى.

في الأخير خاتمة البحث التي احتوت على أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا اليها في هذه الدراسة

الفصل الأول: الارهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين

وصدور قانون التجنيد الإجباري

المبحث الأول: الجذور الأولى للخدمة العسكرية للجزائريين قبل سنة 1912.

المبحث الثاني : صدور قانون التجنيد الاجباري 1912 م .

المبحث الثالث: ردود فعل الجزائريين من قانون التجنيد الاجباري .

عمل الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله للجزائر على الاستغلال والقمع بأبشع الطرق والوسائل وفي شتى المجالات ،التي تمكنها من فرض سيطرتها بما فيها الجانب العسكري حيث عمدت فيه على تجنيد الجزائريين في صفوفها منذ 1830 ولهذا قامت بضم الأهالي للجزائريين في فرق تابعة لها ، وفي هذا الصدد سارعت إلى تحضير جملة من المخططات والمشاريع التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط الفرنسية والجزائرية التي تأرجحت بين الرفض والتأييد، لتكون بمثابة أرضية لإقرار مرسوم3فيفري 1912 الخاص بالتجنيد الاجباري الذي خلق ردود فعل مختلفة من قبل الجزائريين التي ظهرت في شكل مظاهرات والاحتجاجات والوفود والعرائض واتخاذ أسلوب الاختفاء.

المبحث الأول: الجذور الأولى للخدمة العسكرية للجزائريين قبل 1912م.

تعود فكرة استغلال الجزائريين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي الى الكونت " دي برمون"[1] قائد الحملة العسكرية على الجزائر الذي تأكد أن التوغل في أعماق البلاد ليس بالأمر السهل [2]، ولهذا هدفت فرنسا منذ بداية احتلال الجزائر إلى تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، بغية تدعيم قواتها التابعة للفرق العسكرية الفرنسية من أجل إخضاع المناطق التي بقيت رافضة للرضوخ الفرنسي في القطر الجزائري [3]، بعد أن تم توقيع معاهدة الاستسلام في 5جويلية 1830م [4]، ولخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي والمحافظة على ميزانية الدولة الفرنسية و التقليل من نفقاتها الحربية لذلك سعت إلى تجنيد القوات الجزائرية إلى جانب الجيش الفرنسي [5].

لذلك قام "دي برمون" بتجنيد جنود من القبائل التي كانت تعمل لمدة طويلة من الزمن كمرتزقة في صفوف جيش داي الجزائر وهكذا قام بتدريب 500 رجل ولكنه أوقف هذه المحاولة عندما تم استدعاؤه إلى فرنسا، وتعتبر هذه أول محاولة لإنشاء قوات محلية في الجزائر. [6]

بدأ التفكير في استغلال المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي إجباريا أو تطوعيا سنة 1845 م عندما كتب أحد الجنرالات الفرنسي للوزير الحربMollier " يطلب منه تشجيع على تجنيد الجزائريين وكان وفي اعتقاده أن الخدمة العسكرية هي أقوى وأنجح أداة لتحقيق اندماج الجزائريين في الأمة الفرنسية. [7]

لكن الخدمة العسكرية لم تكن اجبارية على الجزائريين في جيش الاحتلال فمنذ العقود الأولى من الاحتلال أنشئت فرنسا وحدات عسكرية مساعدة لجيشها يكون الالتحاق بها تطوعيا. [8]

---

[1] **دي برمون** : ولد في 1773، بمقاطعة أنجو Anjou وهو قائد الحملة العسكرية على الجزائر وقع مع الداي حسين معاهدة الاستسلام وفي 22 جويلية 1830 حصل على لقب مار يشال فرنسا ..... ينظر الى: كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 (شخصيات . أماكن . أحداث)**، منشورات ألفا للوثائق ، عمان ، 2020 ، ص 99 .

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 . 1918**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 33.

[3] مرجع نفسه، ص 154.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع وتح: محمد العربي زبيري، تص :عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص 187.

[5] عبد القادر سلاماني، **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1830. 1847**، دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص 160.

[6] Achille Sébe, **La conscription des indignes D'Algérie**, Emile la Rose libraire éditeur, paris, 1912, pp 16-17.

[7] سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م / 1914)**، ج 1، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2010، ص 201.

[8] عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 92.

وفي الواقع كان مبدأ تجنيد الجزائريين إجباريا في الجيش الفرنسي يتماشى مع سياسية نابليون الثالث[1] خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية الذي كان يأمل أن يجعل الجزائر إمبراطورية عربية، ولهذا برزت العديد من المشاريع التي تقضي بإلحاق الجزائريين إلى الجيش الفرنسي.[2]

المطلب الأول: الفرق العسكرية المتكونة من الجند الجزائريين .

كان التجنيد بالنسبة لفرنسا يمثل أهم أداة لإتمام مخططها التوسعي الاستعماري في الجزائر ولبسط نفوذها على كامل التراب الجزائري، ففكرت في استغلال الجزائريين وتنظيمهم في شكل فرقة تابعة للقوات الفرنسية التي تعتبر أول محاولة فرنسية لتجنيد العناصر الجزائرية.

ومن أهم الفرق العسكرية الجزائرية التابعة للجيش الفرنسي نذكر:

. **فرقة الزواوة:** يعود هذا الاسم نسبة إلى قبائل الزواوة في جرجرة، وتتكون هذه القبيلة من الأهالي فقط وجندوه يعملون بشكل مؤقت، لحراسة الجزائر وهم جنود مشاة[3] .

في نهاية شهر أوت 1830م استطاع الكونت دي برمون استمالة العديد من المحاربين الزواوين إلى صفوف الجيش الفرنسي[4]، كما حاول تجنيد 2000 رجل من قبائل الزواوة ولكن خليفته "كلوزيل"[5] هو من قام بتجسيده[6].

عندما فشل الجنرال كلوزيل في الحصول على مساعدات كبيرة من فرنسا طلب من حكومته السماح له بتجنيد جزائريين من قبائل الزواوة فسمحت له بذلك، فقام بتكوين وحدات تحت قيادة ضباط فرنسيين ولإغراء

---

[1] نابليون الثالث (1808. 1873) تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية الثانية خلال (1840 – 1852) وامبراطورا لفرنسا (1852 . 1870)، فخلع عن العرش عام 1870 بسبب خسارته في الحرب الفرنسية البروسية. ينظر الى: إيريك هوبزباوم، **عصر الإمبراطورية (1875–1914)**، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، 2011 ، ص 701 .

[2] ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري (1912. 1916)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة ، 2004–2005 ، ص ص 11. 12 .

[3] صالح عباد ، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514.1830)**، دار هومة ، الجزائر، 2012، ص ص 318، 319.

[4] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 154.

[5] **كلوزيل**: (1773.1842) من أتباع نابليون الأول، تلقى أومر من فيليب الثالث باحتلال الجزائر وقام بغز والبليدة والمدية في 26 نوفمبر1830 وعين حاكما عاما على الجزائر خلال(1832.1836) ...ينظر إلى: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830.1962)**، ج2، المؤلفات للنشر والتوزيع ، المسيلة الجزائر، 2013، ص 474.

[6] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 201.

الجزائريين على التطوع في هذه الوحدات منحت لهم رواتب عالية ومغرية واتخذ لهم لباس خاص مستوحى من الزي التركي والمملوكي، وسمي هذا الجيش " بالزواف"[1].

بسبب القيود التي فرضها النظام الجيش الفرنسي فر هؤلاء وعادو إلى قبائلهم، ولم يتجاوز حجم هذه الفرقة كتيبتين[2] ، في سبتمبر 1830 م، و وصل عدد المجندين في الجزائر العاصمة خمسمائة جندي زواوي وهو الأمر الذي ساعد الحاكم العام" كلوزيل "بتأسيس فيلقان من المشاة منفصلين عن بعضهما بموجب قرار 1 أكتوبر 1830م يتكون من 6 كتائب تضم في مجموعها 397 مجندا ، ويعتبر هذا التأسيس من نوعه الأول في تاريخ سلك المجندين الجزائريين[3] ، وكان كل من النقيب" موميل ""ودوفيفيي" قائدا للفيلقان بشكل مؤقت إلى غاية صدور الأمرية الملكية المؤرخة في 21مارس 1831م والتي تم من خلالها تأسيس هذان الفيلقان بصفة رسمية وأطلق عليهما اسم الجيش الزواوي[4]"larmée des zouave"

ومن أهم ما قامت به فرقة الزواف خلال الفترة الممتدة من (1842. 1830م) مشاركتها في الحملة الأولى على مدينة المدية في نوفمبر 1830م، والحملة الثانية كذلك على المدية في جوان جويلية 1831م ، وشاركوا أيضا في الحملة الثانية على قسنطينة سنة 1837م كما تم غزو مدينة شرشال من 16 إلى 18 مارس 1840م من طرف الضابط "لا موريسيير"[5] بمساعدة فرقة الزواوة وغيرها من الحملات[6] .

بتاريخ 7 ديسمبر 1841م تم إنشاء لواء للزوايين في كل من المقطعات الثلاث وهي: الجزائر وهران وقسنطية، وقد شاركت هذه الألوية في الكثير من الحملات العسكرية داخل وخارج الجزائر، و في سنة 1842م أصبحت تتشكل من أبناء الشعب الجزائري فقط من أجل خدمة مصالح فرنسا في الجزائر[7].

---

[1] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 462.

[2] علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى(موسوعة كفاح الشعوب)**، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، د س ، ص 321.

[3] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 154.

[4] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق ، ص 155.

[5] **لاموريسيير** : من مواليد 5فيفري 1806 بمدينة تانت، قام بالحملة العسكرية على مدينة معسكر في 5 ديسمبر 1835 وتقلد منصب الجنرال في الجزائر في 9 أفريل 1843 قام بمحاربة الأمير عبد القادر، توفي في تانت 1861... ينظر إلى: كريمة حرشوش، **جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم " 1832.1847" نماذج**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار ، معهد العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران السانيا ، 2009.2010، ص ص 158. 159.

[6] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص ص 162.163.164.

[7] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص ص 157.158.

وتم تنظيم هذه الفرقة في سلك الزواوي ومقرها الأساسي في مدينة الجزائر ، أصبح كل فيلق يضم 9 كتائب وأسندت قيادتها لنقيب وملازم وملازم أول[1].

. **فرقة القومية:** أراد" فالي" [2]أن يسد الفراغ الذي خلفته الحرب الفتاكة وأن يسيطر على الشعب الجزائري، فعمد في شهر نوفمبر 1840م على تجنيد الأهالي من خلال تشكيله فرقة تسمى حاليا "الحركية "[3].

وتعتبر من أهم الفرق المتعاونة الأهلية التي ساعدت المحتل الفرنسي وكانت بزعامة "مصطفى بن إسماعيل " للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر[4] في الغرب الجزائري، وقد تشكلت هذه الفرقة من الفرسان المحليين [5] وهي ليست نظامية وليس لها علاقة تنظيمية أو إدارية بالجيش الفرنسي دون حقوق مادية [6].

ومن بين القبائل التي تعاونت مع جيش الاحتلال الفرنسي هي قبائل "الدوير والزمالة"[7] بالجنوب الشرقي لمدينة وهران وشاركت هذه الفرقة إلى جانب الفرنسيين في معركة الزقاق بقيادة" مصطفى بن إسماعيل" رفقة أكثر من 400 فارس قومي وحققوا انتصار على جيش الأمير عبد القادر، وأما في شرق الجزائري كانوا من أتباع "ابن قانة" الذي كان على اتفاق مع " غالبو" الذي قدم له مكافئات في محاربته لجيوش "الأمير عبد القادر"[8].

وكانت تنقسم الى فرقتين فرقة المشاة وكانت مهمتها إخضاع المناطق التي كانت تقاوم الاحتلال الفرنسي، وأما الفرقة الثانية فكانت تعمل كشرطة أقاليم وتسهر على حراسة ومراقبة القبائل التابعة للفرنسيين[9]، كما ساعدت

---

[1] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 158.

[2] **فالي** : ولد فالي في 1773 م بمدينة Brienne Le Châteauصار حاكما عاما للجزائر في 1883، حيث قام مع دوق دورليون باحتلال المدية في آواخر افريل 1840وهذا ما حدث لشرشال نفس السنة... ينظر الى: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 124.

[3] مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 322.

[4] **الأمير عبد القادر** : ولد الأمير عبد القادر في ماي 1807 م/ رجب 1222 هـ بواد الحمام بمعسكر هو الشيخ الأمير عبد القادر صديق بولكرم خالد ابن الأمير محيي الدين بم مصطفى .... يرجع نسبه إلى فاطمة بنت رسول صلى الله عليه وسلم ويرجع أصله للأدارسة الذين حكموا المغرب خلال القرن 19، توفي في 13 ماي 1883م بدمشق عن عمر يناهز 76 سنة وبعد الاستقلال نقل جثمانه الى الجزائر دفن بالمقبرة العليا... ينظر الى: دك ،**تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ، ج 1، تح :محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، 1971،ص ص 14.7.6.5.

[5] شهيناز بوحوص،" الفرق العسكرية الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسي (1830.1990)"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا**، مج 5، ع3 ، جامعة سيدي بلعباس ، جوان 2022، ص 670.

[6] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 160.

[7] تابعة للمخزن وهران الغربي يضم الزمالة والدوابر والغرابة والبرجية وأصل الرياسة في الدوابر للبحايثية وهي أكثر الفرق التي تتولى قيادة المخزن ... ينظر الى: للآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا إلى آوخر القرن التاسع عشر**، ج1، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي ، دم ، دت، ص 30.

[8] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 160.

[9] شهينازبوحوص، المقال السابق، ص671.

القوات الفرنسية على بسط سيطرتها على الجزائر لمدة طويلة وكان يطلق عليها الحرس الوطني وكانت مهمتها تتمثل في عمليات التفتيش إلى جانب الجيش الفرنسي وخاصة في المناطق الرافضة للوجود الفرنسي[1].

. **فرقة الصباحية:** تعود نشأة فرق الصبايحية [2]إلى النظام العسكري التركي بالجزائر، حيث كان كل باي تخضع له فرقة تدعى" يولداش الصبايحية " التي جاءت نتيجة اعفاء من طرف الداي لعناصر كانت في فرقة المشاة [3]، وهي فرق عسكرية خيالة أو فرسان من الجزائريين وكان الأتراك يطلقون عليهم" السباهية " ومفردها "سباهي" وتعني خيال حرفها الفرنسيون "صباهي" [4]. ويقسم" الصبايحية الى أتراك والأهالي الذين ينتمون الى العائلات الكبيرة، ومهمتهما الأساسية كانت حماية مدينة الجزائر[5] ، و من أهم القبائل التي تم تجنيدها" بدار السلطان " مقاطعة الجزائر منهم: "بني سليمان و قبيلة أولاد ديار و قبيلة ولادعثمان و قبيلة ولاد بوعيش" التي جندت عام 1825م[6].

أما أثناء الفترة الاستعمارية ظهرت هذه الفرقة تزامنا مع فترة حكم الجنرال "بيجو" [7]،وبالقرار الملكي في الجزائر فيفري 1841م [8]وكذلك بقرار آخر الصادر في 7 ديسمبر 1841م تم تحويل هذه الفرقة الى فرقة منتظمة خاضعة في صفوف الجيش الفرنسي و قسمت الى ثلاث فيالق الأول في عمالة الجزائر و الثاني بوهران و الأخير

---

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844.1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة / الجزائر، 2006، ص 31.

[2] **الصبايحية** : هي عبارة عن قوات من المتطوعين الجزائريين، واجبهم حراسة المناطق التي يقطنون بها ومراقبة سكان سياسيا وقام بتظيمهم راندون الحاكم العام في الجزائر ... بنظر الى: بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائر محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، بيروت /لبنان، د ت، ص 110.

[3] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 39.

[4] طاهر سبقاق، "مجندون جزائريون في الجيش الفرنسي بين الاكراهات القانونية والحاجات الاقتصادية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج 17، ع 1، جامعة الوادي، جويلية 2021، ص280.

[5] صالح عباد ، المرجع السابق، ص 318.

[6] سلاماني عبد القادر، المرجع السابق ، ص 169.

[7] **بيجو**: ولد الجنرال يبجو في 15 ديسمبر 1775 في منطقة لادورانتي، التحق بالجيش الفرنسي وهو في السن 20 رقاه لويس الثامن عشر إلى رتبة كولونيل في 1814 ، قام بمحاربة الأمير عبد القادر وترقى رتبة الجنرال في أوت 1836 أصيب بالكوليرا في جوان 1849 ومات بعد ثلاثة أيام ينظر الى: حرشوش كريمة ، المرجع السابق، ص ص 144.145.

[8] عائشة ناقل، "فرق الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830. 1845"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مج 12، ع 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص 146.

بقسنطينة [1]، رغم اعتراض "فالي" للوحدات المشكلة من الأهالي إلا أنها استمرت ونظمت في جوان 1841م في شكل قوة واحدة تتكون 20 كتيبة و40.000 رجل تحت قيادة عقيد فرنسي أو من الأهالي [2].

شاركت هذه الفرقة في الكثير من المعارك ضد الأمير عبد القادر، ومهمتها أيضا حراسة و مراقبة المناطق والسكان سياسيا بإشراف ضباط فرنسيين على ذلك[3]، كما أنشئت لغرض استمرار الاتصال بين المكاتب العربية[4] و رؤساء الأهالي و كذا تبليغ أوامر السلطة العليا و تعليماتها و العمل على حفظ أمن البلاد.[5]

. **فرقة الرماة الجزائريين:** بموجب قرار 7 ديسمبر 1841 م تم تأسيس فيلق الرماة الجزائريين من طرف الماريشال "سولت "الذي قرر تشكيل ثلاث كتائب من الرماة الجزائريين في المقاطعات الثلاث[6]، فيلق بالبليدة تحت قيادة الكولونيل" مورلان" وفيلق بقسنطينة تحت قيادة الكونيول "مارميت" وفيلق آخر بمستغانم تحت قيادة الكولونيل "افيزار" وصار كل فيلق منها يحمل اسم المقاطعة تابع لها، وكان تأسيس الأول لنصف الفيلق يتكون من الأتراك في العمالات الثلاث[7].

شارك الجزائريون في العديد من الحروب الفرنسية الخارجية الاستعمارية، بهدف التمهيد و التحضير من أجل تطبيق القانون العسكري على الأهالي الجزائريين بتبني العديد من المشاريع المهمة، الا أن هذه المشاريع لم تجسد نظرا لمعارضة وزارة الحركية و المستوطنين و من خلال هذه المشاريع صدر مرسوم 21 أفريل 1866م الذي يقضي بانخراط المتطوعين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي لفترات قابلة للتجديد[8].

---

[1] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 170.

[2] شارل اندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827. 1871)**، تر: المعهد العربي العالي للترجمة، مج 1، دار الأمة ، الجزائر ، 2013، ص464.

[3] عائشة ناقل، المقال السابق، ص 147.

[4] **المكاتب العربية** : عرفها فرديناند هيقونيت الذي كان من بين رؤساء تلك المكاتب : " المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 و الجنس الأهلي الذي يقطن البلاد ..." ، حيث استخدمته السلطات من أجل إدارة شؤون الأهالي بشكل مباشر و كانت مصلحة عسكرية و إدارية في وقت واحد لجمع المعلومات المتعلقة بالعمليات الحربية ... ينظر الى : صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق.م . 1962 م)** ، دار العلوم ، الجزائر ، 2002 ، ص ص 201 . 199 .

[5] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية في ضوء شرق البلاد**، المرجع السابق، ص 39.

[6] صباح البار، **التنظيمات العسكرية و الأهلية والمجندون الأهليون الجزائريون في الجيش الفرنسي أثناء الفترة الاستعمارية 1900. 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، ج 1، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2020/ 2021، ص 36.

[7] المرجع نفسه ، ص 37.

[8] سعيدي مزيان ، المرجع السابق ، ص 202.

و من الحروب التي خاضها الجزائريون مع فرنسا في مختلف بلدان العالم، حرب القرم (1853.1856م) [1]وهي حرب خاضتها تركيا الى جانب أوروبا الغربية ضد روسيا[2]، و في عام 1854م دخلت اليها كل من بريطانيا و فرنسا الى جانب الدولة العثمانية [3]، وهي تعتبر أول حرب شارك فيها الجزائريين خارج وطنهم وهنا ظهرت الحاجة الماسة الى مضاعفة عدد الجنود و خاصة الأهالي[4].

وهنا اعتمدت فرنسا على عنصريتها في اقحام جنود مستعمراتها، فأرسلت 130000 جندي جزائري من بينهم فرقة الزواف الى حرب القرم بقيادة " بيليسيي"، وتعرضت هذه الفرقة الى الموت و الإصابة بالوباء أكثرمن الجيوش الأخرى، وبسبب هذا انخفض عددهم من 2200 شخص الى 1400 شخص نهاية شهر أوت 1854م[5].

حملة إيطاليا 1859م: و بعد انتهاء حرب القرم اندلع خلاف بين فرنسا و النمسا وبدأت العداوة بينهما واضحة، فقامت فرنسا بإرسال المجندين الجزائريين الى هذه الحرب و كانوا يمثلون الجزء الأكبر في جيشها الافريقي[6].

الحرب الفرنسية الألمانية 1870.1871 م : ويطلق عليها أيضا الحرب السبعينية أو الحرب الفرنسية البروسية وهي حرب لم تدم طويلا والتي اندلعت بين فرنسا بقيادة "نابليون الثالث" ضد بروسيا [7]، و انتهت بسقوط باريس في 9 أيلول 1870م و انتصار بروسيا بتوقيع معاهدة فرانكفورت 10 ماي 1871 م [8]، و بقرار 18 جانفي 1871م أصدر وزير م الحرب الفرنسي قرار ينص على ارسال عدد من فرقة الصبايحية الى أوروبا فتم تجنيدهم وأرسلوا الى الجزائر العاصمة في يوم 23 من نفس الشهر لكي يرحلوا الى فرنسا و تسبب ذلك قيامهم بثورات ضد هذا القرار[9].

---

[1] سعدالله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860. 1900**،ج 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت / لبنان ، 2000، ص 463.

[2] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة / مصر ، 2014، ص 266.

[3] نجاة سليم محمود محاسيس، **معجم المعارك التاريخية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2003، ص 409.

[4] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 11.

[5] حفيظة زلاط، نادية طرشون، "الكوليرا في الجيش الفرنسي والإنجليزي في حرب القرم من خلال كتابات مشاركين فيها، دراسات وأبحاث" و**المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 14، ع1 ، جامعة يحي فارس المدية، جانفي 2022، ص 807.

[6] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص ص 250. 252.

[7] ياسين زينون،" الحرب الفرنسية الألمانية 1870.1871 من منظور جول ميشليه"، **دورية كان التاريخية**، ع48، جامعة الحسن الثاني المملكة المغربية، يونيو 2020، ص 188.

[8] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ج 1، دار أسامة، عمان / الأردن، 2003، ص1825.

[9] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986، ص ص 283.284.

كما حارب الجزائريون المتطوعون في افريقية و دخلوا المغرب و تونس و من أصعب الحروب التي شاركوا فيها هي مساندة الجيش الفرنسي في القضاء على المقاومات الوطنية في بلادهم، و من الأسباب التي جعلت الجزائريون يشاركون في هذه الحروب هو الجهل و الأمية والظروف الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: النقاشات السابقة لقضية التجنيد الاجباري 1912م .

تعود بدايات التفكير الأول في استخدام الأهالي منذ الاحتلال باعتباره مشروعا قديما، ولكن تعتبر سنة 1907 م مرحلة حاسمة فيما يخص موضوع الخدمة العسكرية[2]، ومن هنا تطورت هذه الفكرة التي دار حولها العديد من النقاشات والتي تبلورت في شكل مشاريع عديدة وهذا تزامنا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[3] .

ومن جملة هذه المشاريع نذكر:

. مشروع موليير 1845 Molliere:

يذكر شارل روبير أجيرون في كتابه الجزائريون والمسلمون وفرنسا: كتب الجنرال موليير سنة 1845 م" ان النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري وبما أنه سيظل في حالة همجيته مدة طويلة فان فرض التجنيد بين صفوفه لا حدود لها " " وحسب رأي هذا الجنرال ان هذه أنجع وسيلة لتحقيق الاندماج "[4]، وهذا ما تم تطبيقه في حرب القرم[5]، غير أن هذا المشروع الذي كان ينص على رفع عدد الجيش الى 70000 عربي ولكنه تأجل بقرار من وزير الحرب[6].

في عام 1855 م أمر نابليون الثالث وزير الحرب بدراسة قضية تجنيد الأهالي الجزائريين وبسبب صعوبة إحصاء الرجال القادرين على حمل السلاح تم التخلي عن الفكرة، وبعد ثلاث سنوات عادت الفكرة من جديد

---

[1] سعد الله أبو قاسم، ، المرجع السابق، ص 463.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1871. 1919**، ج 2، تر : مسعود بلعربي، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007، ص 721.

[3] حورية الجيلالي،" التداعيات الاجتماعية لقانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 على الأسرة الجزائرية"، **مجلة الروافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، مج 5، دع ، المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية وثقافية ، وهران ، الجزائر ، جوان 2021، ص 430.

[4] شارل روبير اجرون، المرجع السابق ، ص 722.

[5] آيت حميد حبوش ، "قانون التجنيد الإجباري 1912دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه"، **الحوار المتوسطي**، مج 9، ع 2، جامعة وهران، سبتمبر 2018، ص 276.

[6] شارل روبير اجرون ، المرجع السابق ، ص 722.

من قبل المفتش العام للقوات الافريقية "استرهازي" الذي كان هدفه أن يأخذ من كل قبيلة عدد غير محدود من الرجال، لإلحاقهم إلى فرقة الرماة ولكنه لم يقدم أي تكملة لهذا المشروع[1].

. مشروع مارتيمبر matinprey 1864 م :

اقترح في هذا المشروع على إرسال المجندين إلى فرنسا ودمجهم بالفرق العسكرية فيكتسبون بذلك العادات واللغة وبرزت هذه الفكرة لدى "نابليون الثالث" في إطار مشروعه الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مملكة عربية تابعة لفرنسا من خلالها يمكن تزويد فرنسا بقوة عسكرية تعتمد عليها في أوروبا[2].

كما نص مشروع" مارتيمبر"على أن يكون عدد المجندين 5000 رجل يتم تعيينهم لمدة خمسة سنوات ويقضون أربعة منها في فرنسا[3] وتم الاستغناء عن هذا المشروع في أعقاب حرب (1870. 1871م) بمنطقة القبائل.[4] .

وفي سنة 1866م صدر مرسوم يقضي بالسماح للجزائريين بالانخراط في صفوف الجيش الفرنسي بصفتهم متطوعين، وفي عام 1881 . 1882م اعيد طرح هذه الفكرة من جديد من أجل تأسيس جيش بإفريقيا بشكل دائم، ولكن بسبب معارضة العسكريين والمعمرين له لم يجسد على أرض الواقع.

كما اقترح العقيد" روبن" بإنشاء مؤسسة الخدم العسكرية مقابل شرط اصلاح الحقوق السياسية و المدنية ولكنه باء بالفشل نتيجة لمعارضة المعمرين الذين رأوا أن تسجيل تجنيد الجزائريين يمثل خطرا ويفتح أمامهم باب المواطنة، و ألغي هذا المشروع سنة 1889م من قبل" قولبير"" وميشيلن" [5]، وفي نفس السنة اقترح" طومسون "[6]على أن يتم حل الشروط الخاصة بتجنيد الجزائريين حتى يصدر قانون خاص يضبط شروط الخدمة العسكرية للأهالي.

---

[1]Achille Sébe, Ibid, p 21,22.

[2] وزارة المجاهدين، **هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، دم، دت، ص ص 149 150.

[3] شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 723.

[4] Achelle sebe, Ibid, p ,22.

[5] ايت حميد حبوش ، المرجع السابق، 276.

[6] **قاسطون طومسون** : نائب بمدينة عنابة كان يشغل منصب وزير سابق جمهوري ديمقراطي ، له نفوذ قوي وكلمة في أوساط الساسة الفرنسيين كان مسؤولا عن الميزانية في فترة 1879 . 1880م ... ينظر الى : عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية** ، ج 1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ، ص 135 .

وحسب الجنرال "دولارك" أنه لا يمكن فرض التجنيد الاجباري بل يجب أن يكون من النتائج الفورية للتجنيس أما إذا فرض التجنيد سوف يدفع الأهالي للمقاومة[1].

وإلى غاية سنة 1900م كان الحديث عن موضوع التجنيد قليل جدا، وفي نفس السنة اقترح "شوتنب" إنشاء مؤسسة للفرق الاحتياطية وإمكانية قبول تجنيد الجزائريين فيها وتدريبهم لمدة ثلاثة أشهر، وبقاءهم احتياطيين لمدة خمسة عشر سنة والاستعانة بهم وقت الحاجة ولكن المشروع رفض[2].

وفي هذا الصدد تم إصدار العديد من القوانين حول التجنيد الجزائريين منها قانون 1902م الذي يقضي بإلغاء الحملات العسكرية على الجزائريين وكذلك قانون 3 جويلية 1903 م الذي تقدم به النائب البرلماني ميسمي[3] الذي تضمن تخفيض مدة الخدمة إلى 12 سنة بعدما كانت 16سنة وكذلك تخفيض المكافأة الخاصة بالحملات العسكرية[4].

وفي أواخر سنة 1904 م صرح الحاكم العام "جونار"[5] أمام اللجنة العسكرية " يوجد على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط خزان بشري معتبر ولكننا أهملناه يمكن تجنيد الآلاف من المتطوعين من الأهالي متى شئتم "[6].

. مشروع ميسميMessimy:

يبقى هذا المشروع في الفترة من 1907. 1909 م الأهم لما أثاره من جدل، حيث نص هذا المشروع على فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين لمدة ثلاث سنوات للبالغين 18 سنة[7]، وقد بعث برسالة إلى وزير

---

[1] شارل روبير اجرون ، المرجع السابق، ص ص 725.724.

[2] ايت حميد حبوش ، المرجع السابق، ص 277.

[3] **ميسيمي** : هو أدولف ميسيمي ولد في 31 جانفي 1889 بليون بفرنسا تخرج من مدرسة سان سير برتبة ملازم، اصبح وزير للمستعمرات من 2 مارس الى غاية جوان 1911 ، توفي في 1سبتمبر 1935... ينظر الى عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1945.1907** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة جيلالي ليابس ،سيدي بلعباس، 2016.2015 ص 35.

[4] وليد بوشو ، "التجنيد الاجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى "، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية** ، ع1، د م ، جانفي 2019، ص 79.

[5] **ولد شارل جونار**: (1927.1857) درس الحقوق في سان أومبير عين بديوان الحاكم العام على الجزائر في 1881، ثم مديرا بوزارة الحرب في سنة 1900 أصبح حاكم عام على الجزائر عي عام 1908 أصدر قرار بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج ، في عام 1915 عين ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال الإصلاحات على الجزائر ... بنظر الى: عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص ص 469ً.470

[6] شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص 727.

[7] سعيدي مزيان ، المرجع السابق ، ص 203.

الحربية*اقترح فيها عن إمكانية تجنيد 100.000 وأن الجزائر لم تزودنا إلا بحوالي 17.000 جندي وطرح فكرة أخرى لتجنيد الأهالي بإقامة النظام نفسه المطبق في تونس بتنظيم قوات للاحتياط بأقل تكاليف[1] .

لكن المشروع شهد معارضة شديدة من قبل المستوطنين من طرف اللوبي الاستعماري ، حسب رأيهم أن خضوع الأهالي للخدمة العسكرية يدفعهم إلى التمرد وخطر تدريبهم على الأسلحة والأكثر من ذلك سيسمح باحتكاكهم بالأجناس التي تفتح لهم باب المطالب كإلغاء قانون الأهالي وحق المواطنة والمساواة في رواتب والرتب والتقاعد، وكان هدف ميسمي استمالة الجزائريين من خلال منحهم فرصة الحصول على هذه الحقوق[2] .وكذلك شنت الصحافة الجزائرية حملة عنيفة ضد مشروع ميسمي منها جريدة dépêche algérienne[3] سنة 1907 م بقلم gules rouanet التي ارتكزت حججها على الواقع الجزائري ولم تهتم بالدفاع فرنسا ، وكذلك جريدة dépêche colonial[4] و صحيفة le semapchore de Marseille والتي كانت مقالاتهما ضد مشروع ميسيمي ومؤيدة لموقف المستوطنين ، أما صحيفة politique coloniale و coloniale presse أعلنت عن تأييدها لمشروع ميسيمي على أنها " ...سياسة متسامحة إزاء الأهالي إذا أردنا اجتذابهم"[5] .

أما موقف بعض الضباط الفرنسيين في الجزائر من التجنيد الاجباري يرى أنه إجراء مستحيل أما في فرنسا فقد شاعت فكرة أنه إذا تم جعل الجزائريين جنودا نظاميين سيتمردون ضد السيادة الفرنسية في الجزائر[6]. أما وزير المستعمرات السابق " chautemps " أبدى موافقته على نظام التطوع مصرحا في ديسمبر 1907م:" من حقنا أن ننتظر الكثير من الخدمة العسكرية حين يتطوع لها العرب، كما أن من حقنا التخوف من التطبيق المستعجل للخدمة العسكرية الإجبارية"[7].

*ينظر الى الملحق (1) .

[1] شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 728.

[2] سعدي مزيان، المرجع السابق، ص ص 204203.

[3] **dépêche algérienne** : هي صحيفة استعمارية يومية صدرت عام 1885 تعبر عن أراء الحزب الاجتماعي الفرنسي و الناطقة بالسان اليمين المتطرف تحث على استخدام العنف و أولى جريدة إخبارية بدأت سنة 1900 م ... ينظر الى : عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 125.

[4] **dépêche colonial** : و الذي كان صاحبها eugéne etienne وهي جريدة استعمارية صرت بوهران عام 1882 ، و التي تشكل التيار المتشدد للاستعمار و من دعاة الانفصال ... ينظر الى : عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 126 .

[5] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص ص 730.729.

[6] وليد بوشو، المقال السابق، ص80.

[7] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص ص 730.723.

أما رأي الجزائريين فقد كان بعض الأعيان الذين تمت مسألتهم من قبل اللجنة البرلمانية "ريديي redier" ضد الخدمة العسكرية إلا أن بعض من الشبان الجزائريين وجماعة" بن وي وي " قبلوا التجنيد مقابل الحصول على الحقوق السياسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية[1].

أما فيما يخص المجلس الأعلى برئاسة" morinaud" في ماي1908م وكذلك اللجنة المالية في شهر مارس من نفس السنة قد رفضوا فكرة التجنيد العسكري وعبروا عن رأيهم بأن الحل الأمثل لفرنسيي الجزائر هو تجميد المشروع لإن القضية تتعلق بوجود فرنسا لان قبول هذا المشروع يعني حتما الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للجزائريين وإذا تجسد هذا يعتبر بمثابة نهاية الوجود الفرنسي في الجزائر.

وضع"كليمنصو" [2]قرار التجنيد حيز التنفيذ مع الانخراط بالتعهد والالتزام[3]، في 17 جويلية 1908م صدر مرسوم يقضي بإحصاء الشبان الجزائريين البالغين 18 سنة بغية تجنيدهم في صفوف الجيش الفرنسي[4]، وفي نهاية سنة 1908م صدر مرسوم حدد مدة الخدمة بثلاث سنوات بالنسبة الجزائريين على أن يتم اختيارهم عن طريق القرعة وينخرطون في فرق خاصة [5]. وعلى إثر هذا القرار تذمر الجزائريين فقامت " حركة الشبان الجزائريين "[6]باحتجاج ضد الحكومة الفرنسية، وطالبت بإلغائه وعدم قبوله بشرط الحصول الجزائريين على الحقوق الأساسية والمتمثلة في إبطال بعض بنود قانون الإنديجينا[7] ورفع نسبة التمثيل الانتخابي في مجالس المحلية والمساوة بين المسلمين والأوربيين[8].

---

[1] وليد بوشو، المقال السابق، ص 80.

[2] **جورج كليمنصو(1841-1929)** ولد في فرنسا عرف بلقب " النمر " بسبب نزعته الجمهورية العنيفة أثناء الحرب العالمية الأولى كان منهضا للامبريالية... ينظر الى: إليزابيث ف تومسون، **كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب**، تر: محمد م الأرناؤوط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، قطر ، 2020، ص 33.

[3] شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص ص 731.734.735.

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان، 1997، ص 203.

[5] مراد بن حمودة، "النخب الإصلاحية وموقفها من قضية التجنيد الاجباري 1912"، **المجلة التاريخية**، مج 6، ع1، جامعة سطيف، الجزائر، 2022، ص 947.

[6] **حركة الشبان الجزائريين:** كان قادة حركة الشباب يقومون بنشاط مكثف خاصة في العمل السياسي، وأسس هؤلاء جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة سنة 1912و أنشئوا العديد من الجرائد لدفاع عن أفكارهم منها جريدة الحق بعنابة 1904. جريدة الصباح 1904.1905... ينظر الى: عبدالله مقلا تني ، **المرجع في تاريخ الجزائر(1830.1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2014، ص 129.

[7] **انديجينا** : فرضت فرنسا على الجزائريين منذ 1874 حتى عام 1930 وقوانين الانديجينا ينص على عدة أمور منها: سلطة الحاكم العام الفرنسي في توقيع العقوبات على الجزائريين دون محاكمة ، السماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي ، منع الجزائريين من التنقل بين أقاليم الجزائر دون ترخيص ، تغريم من رفض السخرة أو العمل في المزارع الاروبية ..إلخ ... ينظر إلى : عبد الرحمان الدوري قحطان ، **علماء عاملون (عبد القادر الجيلاني . الشيخ محمد عبده . عبد الحميد بن باديس . محمد علي السنوسي)**، دار الكتب العلمية ، د م ، 2020، ص 433.

[8] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 203.

في 19 أكتوبر 1909م جاءت عملية أخرى تنص على إجراء إحصاء دقيق لمن هم في سن المطلوب للتجنيد بأمر من وزارة الحربية، لان عملية الإحصاء كانت صعبة بحيث رافقتها حوادث وقلاقل وصلت ذروتها لهجرة بعض القبائل في الغرب الجزائري عام 1911[1].

أما في الفترة مآبين 1909 . 1911 م برزت فكرة حول جلب فرق عسكرية من إفريقيا الغربية " فرق السوداء" لاستعانة بهم إلى جانب الفيالق الفرنسية في الجزائر، ولكن لاقت معارضة من قبل النائب ميسمي[2]. وخلال هذه الفترة بدأت لجنة الإحصاء مهمتها برئاسة "chardenenet" الذي قام بزيارة إلى الجزائر وأحصى 62 ألف شاب جزائري من بينهم ما يفوق 5 ألاف قادرين على رفع السلاح وأمر بتجنيد 1560 منهم، واصل ميسمي نشر مقالات في الصحف يؤكد فيها أن التجنيد فرصة مهمة لتطبيق مجموع من الإصلاحات[3].

وفي 27 جوان 1911 م تقلد ميسمي وزارة الحرب فأ صدر في جويلية من نفس السنة قرار يقضي بإنشاء ثلاث فيالق جديدة من القناصة الجزائريين في ظل العجز الذي كانت تعاني منه فرنسا بسبب نقص الموارد البشرية وفي ظل الظروف الصعبة التي شكلتها العلاقات المتأزمة بين فرنسا وألمانيا وأزمة أغادير[4]وفي هذه الفترة الحرجة أصر ميسمي على ضرورة الإسراع في التجنيد الفرق في صفوف الجيش الفرنسي[5]. وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تسرع إلى إصدار مرسومين في 31 جانفي 1912 م ومرسوم 3 فيفري 1912م يتعلقان بفرض الخدمة العسكرية للجزائريين*[6].

[1] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، بيروت لبنان، 2015، ص 138.

[2] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 209.

[3] مراد بن حمودة، المقال السابق، ص 247.

[4] أغادير : وهي مدينة ساحلية توجد بساحل المحيط الأطلسي الواقعة في جهة الجنوب الغربي من المملكة المغربية .... ينظر الى : يحي شامي ، **موسوعة المدن العربية و الإسلامية** ، دار الفكر الإسلامي ، بيروت ، 1993 ، ص 211 .

[5] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص 740.

*ينظر الى الملحق (3).

[6] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 209.

المبحث الثاني: صدور قانون التجنيد الاجباري 1912م.

المطلب الأول :ظروف وعوامل صدور قانون التجنيد.

1. تعريف التجنيد:

يعرف التجنيد لغة: من جند مجند تجنيدا، فهو مجند والمفعول مجند، وتعني: جند الجنود جمعها وحشدها وتجهزها بوسائل الدفاع و الهجوم لهدف معين، مثل جندت الدولة مائة ألف رجل لدى الحدود و جند الشاب أي أدرج اسمه في القوات المسلحة[1] .

التعريف الاصطلاحي: هو القيام بدعوة المواطنين القادرين، أو فئة منهم الى الخدمة العسكرية الإلزامية وهي تختلف من هذه الجهة عن الخدمة الطوعية في الجيش المحترف، ويختلف التجنيد الاجباري باختلاف أسلوب المجندين وباختلاف المدة الزمنية للخدمة من جهة أخرى[2] .

2. تعريف قانون التجنيد الاجباري 3 فيفري 1912:

هو قانون سياسي يقضي بتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي[3] والذي أقره البرلمان الفرنسي يوم 3 فيفري 1912م باعتبارهم رعايا فرنسيين[4] للدفاع عنها دون أن تمنحهم الحقوق السياسية مقابل أداء الخدمة العسكرية[5] وهذا استعدادا وتحضيرا للحرب العالمية التي كانت على حافة الاندلاع [6].

3. ظروف وعوامل صدور قانون التجنيد الإجباري 3فيفري 1912:

تظافرت مجموعة من الأسباب التي دفعت بالإدارة الفرنسية الى فرض الخدمة العسكرية اجباريا على الجزائريين والتي كانت وليدة ظروف صعبة ألزمت فرنسا للإسراع بتطبيقها رغم المعارضات الشديدة التي واجهاتها في بداية طرحها لهذه القضية وتتمثل في:

---

[1] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية**، مج 1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص ص 403 . 404.

[2] فراس البيطار ، المرجع السابق ، ص 30 .

[3] آيت حميد حبوش ، المرجع السابق ، ص 279 .

[4] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 . 1936**، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 33.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 210.

[6] سعد الله أبو قاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث**، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 196.

. التراجع الملحوظ في تعداد الجيش الفرنسي : كان من الأسباب التي جعلت فرنسا تجند الأهالي الجزائريين حاجة السلطات الفرنسية في باريس إلى تعزيز قواتها العسكرية وخاصة بعد انخفاض نسبة الزيادة السكانية في المجتمع الفرنسي وأدى إلى إحداث ثغرة في الهرم ،السكاني [1]، بسبب خسارة فرنسا الفادحة لمنطقتي اللازس واللورين [2] ، كانت فرنسا تعتبر استرجاع هذان الّإقليمان من أهم أولويتها والأجدى هو تركيز قواتها العسكرية ضد ألمانيا ، ومما جعل المشكلة أكثر تعقيدا أن الشعب الفرنسي لا يزيد إلا بمقدار يسير جدا مقارنة بنمو سكان ألمانيا ، لذلك أجبرت فرنسا على قبول عدد من مهاجري شمال إفريقيا ، ومما ساعد على حل هذا المشكل كانت الجزائر تحفظ لفرنسا عددا معتبرا من المقاتلين [3] ، ومن هنا بدأت تفكر في الحصول على قوات إضافية من الجزائر وتونس[4] .

. تفاقم الاضطرابات في المغرب الأقصى واحتدام الصراع عليه: جعل الحكومة الفرنسية ترسل حملة عسكرية إلى فاس في أفريل 1911 م بقيادة الجنرال موانييه[5]، بسبب حوادث المغرب والصراع بين فرنسا وألمانيا على أغادير سنة 1911 م وكذلك إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية وارسال حملات عسكرية لاحتلال ليبيا كانت هذه فرصة لتوحيد الشعور العربي الإسلامي، فتخوفت فرنسا من انتشار هذا الشعور في الجزائر ومن التفوق العسكري الألماني عليها فقررت الخدمة العسكرية على الجزائريين[6].

. توتر الأوضاع السياسية وخطر اندلا ع ح ع1: في ظل التنافس الدولي والسباق نحو التسلح وخروج فرنسا منهزمة أمام بروسيا في حرب السبعينية[7] كانت فرنسا تريد الانتقام[8] ،عادت قضية اللازس واللورين بعد مرور

---

[1] نور الدين ثنيو، المرجع السابق ، ص ص 135 -136 .

[2] **الألزاس واللورين:** منطقتان في شمال شرقي فرنسا ضمتهما بسمارك لألمانيا عام 1871، بعد ان كانا تابعين لفرنسا منذ القرن السابع بالنسبة للالزاس واللورين في القرن الثامن أعطتهما ألمانيا نوعا من الحكم الذاتي عان 1911 الا إن عدة حوادث أظهرت معارضة لتبعيتهم لألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى و قد أرجعتهم معاهدة فرساي 1919 الى فرنسا. ينظر الى: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت / لبنان،دت ، ص 260 .

[3] عبد العزيز سليمان نوار ، عبد المجيد نعنعي ، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية ، بيروت / لبنان ، 2014 ، ص ص 405 . 408 . 408 .

[4] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 136.

[5] آيت حميد حبوش، المقال السابق ، ص 278 .

[6] يحي جلال ، **السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 ، الى 1959)** ، دار المعرفة ، القاهرة ، دت، ص 266 .

[7] للاستزادة ينظر الى : جرجي افندي بني الطرابلسي ، **تاريخ حروب فرنسا و ألمانيا مطبعة الجمالية** ، مصر ، 1911.

[8] أنيس عبد الخالق محمود ، **موجز تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين (1914 . 1945)** ، الجامعة المستنصرية ، دم ، دت ، ص 9 .

عشرين سنة من الخمود[1]،و التحالفات الدولية التي أرادت من خلالها ألمانيا بقيادة بسمارك[2] تجعل فرنسا منعزلة لا حليف لها ، ولكن فرنسا استطاعت عقد تحالف مع بريطانيا 1904 وروسيا عام 1908 [3]، وبسبب هذه الازمات بين الدول الأوربية لم تجد فرنسا حلا إلا بفرض الخدمة العسكرية على الجزائريين تعويضا عن تراجع نسبة المواليد واستغلال اليد العاملة الجزائرية في حروب لا تعود عليها بفائدة [4] .

وكان من دواعي صدور قرار الخدمة العسكرية الاجباري على الجزائريين هو النقص في عدد الفرنسيين في الثكنات وفي الفئات الاجتماعية التي كان بإمكانها أن تقوم بواجبها في الحرب العالية الأولى [5].

أصدرت فرنسا قرار التجنيد الإجباري على الجزائريين سنة 1912م وفعلا شارك الجزائريين في الحرب[6]، كان عدد الجنود 177.000 والعمال 75.000 والقتلى0 56.00 والجرحى و 82.000 [7].

المطلب الثاني: القواعد الإجرائية السابقة لصدور قانون التجنيد الاجباري .

وجد مشروع ميسيمي ترحيبا كبيرا من طرف جمهور كبير تميز بالفوز على المجالات العسكرية العليا، كما قام وزير الحرب بتعيين لجنة مسؤولة عن اجراء دراسة تمهيدية على الفور، كما كانت وزارة الحرب مؤيد لمشروع التجنيد المطبق على الجزائريين وكانوا في قمة السعادة لاكتشافهم في الجزائر كم غير نافذ من الجنود الجزائريين[8].

قامت فرنسا بوضع بعض التدابير والإجراءات لضمان سير عملية التجنيد:

---

[1] فرنسوا جورج دريفوس ، وآخرون ، **موسوعة تاريخ أوروبا العام (أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا)** ، تر: حسين حيدر ، مر: أنطوان أ الهاشم ، منشورات عويدات ، بيروت / باريس ، 1995 ، ص 354 .

[2] ولد **أوتوفون بسمارك**: عام 1815 في منطقة "شونهاوسن " بإقليم " براندنبرك" نواة مملكة بروسيا الحديثة و كان والده يعمل ضابطا في الجيش البروسي و أمه من العاملات في وظائف الدولة تلقى تعليمه في جامعة كوتنكن و تخرج منها محاميا في سنة 1836 .... بدأ مسيرته السياسة في 1847 حيث دخل كعضو في البرلمان وفي سنة 1851 اصبح مندوا عن بروسيا في فرانكفورت وسفيرا لوطنه في فيينا سنة 1854 و في بطرس برغ سنة 1859 ثم لفترة قصيرة سفير لبلاده في فرنسا عام 1862.... عرف بعدائه للنمسا التي اعتبرها عدوة الوحدة الألمانية .... للمزيد ينظر الى : صباح كريم رياح الفتلاوي ، و اخرون، "أثر شخصية القائد الألماني بسمارك في تحقيق الوحدة الألمانية عام 1871 "، **مجلة مركز دراسات الكوفة** ، ع 5 ، العراق ، 2011 ، ص 113 .

[3] أنيس عبد الخالق محمود ، المرجع السابق ، ص 3 .

[4] يحي جلال ، المرجع السابق ، ص 264 .

[5] نور الدين ثنيو ، المرجع السابق ، ص 140 .

[6] آيت حميد حبوش ، المقال السابق ، 279 .

[7] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ... ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 199 .

[8] Karsenty Mendil, **conscription des indigènes muslmans d Algerie**, Oran, 1908 , p 7 .

شهدت الفترة مابين1912و1914مجموعة من القرارات التي تخص طرق تجنيد الأهالي صدر أول مرسوم في 31 جانفي 1912 م الذي ينص على اعتماد أسلوب التطوع بشكل مكثف، وجاء هذا المرسوم لتشجيع الشباب الجزائري للإنظام في الجيش الفرنسي[1].

تم تكريس مرسوم التجنيد الصادر في 3 فيفري 1912 م وقع عليه السيد "ميليران "بعد وصوله إلى الوزارة ووالذي شعر بالأسف لعدم تطبيق فرنسا لهذا المشروع قبل أربعة سنوات وحسب رأيه أن هذا النظام سيوفر لفرنسا الموارد التي تفتقر إليها بالمغرب، وكذلك مرتبط باستخدام قوات من الجزائر وتونس لصالح فرنسا في حرب أوربية باعتبار هذه القوات مستمدة من سكان الجبال القادرين على تحمل المناخ البارد[2].

أما فيما يخص مدة الخدمة والحدود العمرية : حددت مدة الخدمة بثلاث سنوات وهي الفترة التي وافق عليها الضباط الذين اجبروا على تعليم السكان الأصليين لجعل هؤلاء جنود حقيقيين ، ويبلغ عدد سكان الأصليين حوالي 4200000 فرد ويقدم التجنيد حوالي 100 من الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 18و20 سنة مناسبين للخدمة العسكرية [3] وسيتم تجنيد المسلمين الجزائريين غير المتجنسين في المستقبل والتي تتراوح أعمارهم بين 18 سنة [4]من خلال مرسوم 28 فبراير1911 م الذي نص في مادته الثانية أن الشباب المسجلين في القوائم السنوية أن يقدموا أنفسهم إلى اللجان المحلية [5] .

في 31جانفي 1912 نشر منشور يحتوي على شروط الالتحاق ونسبة المنح حيث نص هذا المنشور بالإضافة إلى 4 سنوات المعتادة في نظام الالتزام 3 سنوات [6].

وكذلك الحق في الحصول على منحة قدرها 250 فرنك منها 150 فرنك تدفع وقت الاستدعاء و100 فرنك تدفع بعد مرور سنتين من الخدمة، وكذلك يمكن الاعتماد على مبدأ الاستبدال رهنا فقط والبديل يبدأ

---

[1] مبخوث بودواية، حياة تابتي، "استمرارية التجنيد الاجباري للجزائريين 1916 – 1918 (عمالة وهران نموذجا)" ، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية** ، ع 1 ، جامعة تلمسان ، 1/ 6 / 2011 ، ص 01 .

[2] Henri charles Lavauzelle, **Le statut des indigènes**, I.L.M, paris , 1913 , p 7 .

[3] Raspail , e**tude sur Le Servic militaire obligatoires indigènes en Algerie** , L.M.R, paris ,1910 , p 18 .

[4]Henri charles Lavauzelle ,op cit , p58 .

[5]Achelle sibe , op cit, p 43 .

[6] شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص 741 .

خدمته حتا توافق عليه السلطة العسكرية وسيحصل المواطنون الأصليون على نفس الراتب وكذلك سيتم تقديم منح مزايا خاصة بالجنود السابقين[1].

كما تم إنشاء نظام المنح خاص بتجديد التطوع بشكل متتابع يقدر ب 350 فرنك للمتطوعين الذين يأدون 12 سنة في الحبس إلى 25 سنة خدمة فعلية[2].

وهناك حالات من الإعفاء تتمثل في: الابن المعيل لامه الأرملة وكذلك الابن الوحيد لاب كفيف أو كبير في السن غير قادر على تلبية حاجياته ويتيم له إخوة وأخوات ،أو مجند توفى أخوه في الخدمة وكذلك يمكن تأجيل الشباب الذين لا يتجاوز طولهم متر واحد لمدة عامين متتالين [3].

سحب القرعة: في كل سنة سيتم تشكيل لجنة لسحب القرعة تنتقل إلى كل منطقة مراكز متعددة وفق لمسار يحدده الحاكم العام ويتم نشره مسبقا لتطبيق عملية السحب وتتم هذه العملية بعد تسجيل الأسماء في جداول التعداد[4].

قامت فرنسا كذلك بعملية الإحصاء لا تمام إجراءات التجنيد:

فعملت سلطات الاستعمارية بإحصاء الشباب الجزائريين الذين يبلغ سنهم 18 سنة فكان عددهم 26662 مقسمين على النحو التالي: 8423 في مقاطعة الجزائر 13532 في قسنطينة و4707 في وهران وقررت سلطات العسكرية الفرنسية تجنيد 2000 جزائري خلال سنة 1912م و500 رجل عن طريق التطوع والآخرون عن طريق التجنيد الاجباري * [5].

[1] Henri charles Lavauzelle , op cit, p 59 – 65 .

[2] شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص 741 .

[3] Henri charles Lavauzelle , ibid, p62 .

[4] ibid, p 63 .

*ينظر الى الملحق (2) .

[5] عبد القادر بلجة، المرجع السابق ، ص 43 .

المطلب الثالث: مضمون قانون التجنيد الاجباري .

1 . إقرار قانون التجنيد الاجباري :

يعتبر فرض التجنيد الاجباري من القضايا المهمة في تاريخ الجزائر قبيل ح ع 1[1] ، وفي ظل الأزمة المغربية و التهديد بإمكانية قيام الحرب الأوروبية كلفت فرنسا لجنة خاصة للنظر في تجسيد مشروع التجنيد العسكري الاجباري على الجزائريين ، و هذا ما أبقى الفرنسيون عليه سرا حتى يصدر قرارهم الأخير بشأن هذه المسألة [2]، التي ظهرت بشكل موسع سنة 1908 م وظهر المشروع المتعلق بها في نفس السنة الى أن دخل حيز التنفيذ عام 1912م [3] ، فصدر مرسوم في 31 جانفي 1912 م يقضي بتجنيد المسلمين الجزائريين و الذي عدل شروط الالتحاق بالجيش و تحديد نسبة العلاوات [4]، " لكن الموقف تفجر تفجيرا عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون " في 3 فيفري1912م[5] " الذي أسس تجنيد الأهالي و أنشأ جملة من الاستدعاءات الخاصة بالعلاوات و كان يتم اختيار المجندون بالقرعة لمدة 3 سنوات في الجيش الفرنسي ويتلقون علاوة قدرها 250 فرنكا ، عكس الفرنسيين الذين كانت مدة خدمتهم عامين [6] ، ويتم ادماج المقاتلين لهذه الخدمة للبالغين 18 من العمر وكان هذا النظام يتم كل عام عن طريق الوزارة الحربية[7] .

أما فيما يخص تجنيد أبناء الفرنسيين في الجيش فكان يبدأ من سن 20 وهذا يمثل تمييز عنصر خالي من المساواة في الحقوق والوجبات بين المجندين[8] ، و في مارس 1912م صدرت مناشير تطبيقية شجعت فيها الإدارة الفرنسية على التطوع وأقرت اجراء إحصاء بهدف التجنيد العسكري[9].

---

[1] مازن صلاح حامد مطبقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931– 1939**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأداب، قسم التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1974 – 1975، ص 18.

[2] سعد الله أبو قاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 . 1930**، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان، 1992، ص 176.

[3] صالح بلحاج، **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910 . 1939**، وزارة الثقافة ، قسنطينة / الجزائر ، 2015 ، ص 142 .

[4] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 –1939** ، ج 1 ، تر: امحمد بن البار،دار الأمة ، الجزائر ، 2011 ، ص 36.

[5] محمد ناصر ، **تاريخ الصحافة العربية الجزائرية** ، مج 2 ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2013 ، ص 328 .

[6] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 142 .

[7] ناهد إبراهيم دسوقي ، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية / مصر ، 2011 ، ص ص 40. 41.

[8] بشير كاش الفرحي ، **مختصر و وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 . 1962** ، طبعة وزارة المجاهدين ، دم ، دت ، ص 97 .

[9] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93.

وبهذا المرسوم جعلت فرنسا الشباب الجزائري أداة طيعة لإخماد الثورات في مستعمراتها ووقود تشارك به في ح ع 1.[1]

2. مضمون قانون التجنيد الاجباري:

نشر مرسوم 3 فيفري 1912م في الجريدة الرسمية المبشر[2] ، يوم السبت 2 مارس 1912م والذي يتضمن ثلاثين (30) مادة مقسمة الى أربعة أبواب [3] :

الباب الأول : ويتضمن الأحكام العامة المتعلقة بالتجنيد بصيغة الانضمام الإداري و إعادة الانضمام وهو ما تضمنته المادة الأولى من هذا الباب .

الباب الثاني : و جاء فيه التأكيد على الأحكام التي وردت في الباب الأول و هو ما اشتملت عليه المادة الثانية[4].

الباب الثالث : ووالذي يبدأ من البند الثالث الى غاية البند السادس و العشرين وينقسم الى ثمانية فصول والتي تحتوي على ثلاثة وعشرون مادة بالنسبة للفصل الأول تضمن أربع مواد تتعلق بالاستدعاء و ضبط عدد المجندين من طرف وزير الحرب ومدة الخدمة الإلزامية و بقاء المجند احتياطيا لمدة سبع سنوات بعد تأديته للخدمة أما فيما يخص الفصل الثاني فتضمن خمسة مواد و يختص بإحصاء و تعداد الجزائريين[5] ، و الفصل الثالث فينقسم الى ثلاثة مواد حيث وضح هذا الفصل الأشخاص الذين من حقهم التأجيل و الاعفاء ، أما بالنسبة للفصل الرابع فيتضمن سبع مواد والمختص بالقرعة و جمع الأشخاص و الفصل الخامس المتعلق بالبديل والذي تضمنته المادة الثانية و العشرين حيث باستطاعة المجند أن يعوض بشخص اخر، أما الفصل السادس فيحتوي على مادتين تتعلقان بجمع الجنود والفصل السابع خاص بالراتب اليومي وهو ما نص عليه البند الخامس و العشرين ، و الفصل الثامن تناول الأحكام الجزائية وهو ما تضمنه البند السادس و العشرين[6].

---

[1] بشير كاش الفرحي، المرجع السابق، ص 97.

[2] **المبشر**: وهي أول صحيفة عربية صدرت في الجزائر وهي صحيفة رسمية تنطق باسم فرنسا تم انشأها بأمر الملك الفرنسي لويس فيليب عام 1847 وهي ثالث صحيفة عربية ظهرت منذ نشأة الصحافة العربية ... ينظر الى : مروه أديب ، **الصحافة العربية نشأتها و تطورها (سجل حافل لتاريخ فن الصحافة العربية قديما و حديثا)** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت / لبنان ، دت، ص 223 .

[3] علجية مقيدش، "قانون التجنيد الاجباري في الجزائر 1912 (الظروف ، المحتوى ، رد فعل الجزائريين) "، **مجلة دراسات و أبحاث** ، مج 12، دع ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 30 نوفمبر 2019 ، ص 170 .

[4] ناصر بلحاج ، المرجع السابق ، ص 40 .

[5] عبد القادر بلجة ، المرجع السابق ، ص 44 .

[6] صباح البار ، المرجع السابق ، ص ص 133 . 134 .

الباب الرابع : و الذي يحمل أربعة مواد من المادة السابعة و العشرين الى غاية المادة ثلاثين و اختص هذا الفصل بتوضيح الأحكام الخصوصية وكذلك تضمن الامتيازات الخاصة بالعسكريين القدامى وتنظيم المتجندين و القانون ساري المفعول في المناطق المدنية دون غيرها من المناطق العسكرية [1] .

[1] آيت حميد حبوش ، المقال السابق ، ص 280 .

المبحث الثالث: ردود فعل الجزائريين من قانون التجنيد الاجباري .

المطلب الأول: الاحتجاجات والمظاهرات.

كانت ردود الفعل حول مسألة التجنيد الاجباري في الأوساط الجزائرية مختلفة تتأرجح بين الرفض و التأييد والتي عبر عنها شلة من المثقفين و من عامة الشعب:

لقد عرفت المعارضة الجزائرية لمسألة التجنيد الالزامي عدة أشكال منها الشغب في الشوارع وتقديم العرائض و الوفود والاختفاء وجميع هذه الأشكال كانت مؤيدة بحملات عنيفة شنتها الصحافة الوطنية وعلى رأسها صحيفة "الحق[1] "و "الإسلام"[2] و "الراشيدي "[3] ، بالإضافة الى العديد من المنشورات التي كانت توزع في الأسواق و المقاهي منددة بالمعارضة ومتهمة الإدارة الفرنسية بخرقها لاتفاق سنة 1830م [4] .

وبعد القرار الصادر في 17 جويلية 1908 و الذي يقضي بالإحصاء الرسمي للأهالي الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة من أجل تجنديهم[5] ، أظهر الجزائريون رفضهم للتجنيد من خلال ردود فعل مختلفة حيث سارع أعيان مدينة تلمسان بإرسال عريضة في سبتمبر 1908م مصحوبة ب 17 صفحة من الامضاءات صرحوا فيها عن تركهم للبلاد اذا تم فرض عليهم التجنيد الاجباري و مع بداية عملية الإحصاء في صيف 1908م اجتمعت جماهير في الكثير من الأماكن أمام المقررات الإدارية بغية الاحتجاج[6]، فعرفت هذه السنة مظاهرات كبيرة و سلمية في مختلف أنحاء الجزائر ضد التجنيد مثل ما حدث في بلدية روفيقو "بوقرة " حاليا حيث تكتل حوالي 3000 شخص من الأهالي البلدة وقاموا بمظاهرة ، و البعض منهم كان يهدد بقيام ثورة ان تم تطبيقه فتجمعوا

---

[1] **الحق الوهراني** : و هي جريدة أسبوعية صدرت بمدينة وهران بالغة الفرنسية و بداية من أبريل 1912 أضيفت لها صفحتين باللغة العربية مقابل صفحة الفرنسية و مديرها كان فرنسيا يسمى "تابيي " ... ينظر الى : محمد بن صالح ناصر ، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 – 1854** ، ط 2 ،ألفا ديزاين ، الجزائر ، 2006 ، ص ص 37 – 39 .

[2] **الإسلام** : صدرت هذه الجريدة بمدينة عنابة من قبل السيد "عبد العزيز طبيبل "في ديسمبر 1910 و بداية من أكتوبر أشرف عليها "صادق دندن " و نقلها الى العاصمة صدر منها 99 عددا وكانت تصدر بشكل أسبوعي و استمرت الى غاية ديسمبر 1914 ... ينظر الى : فتيحة صافر ، "جريدة الاقدام لسان حال الحركة الخالدية "، **مجلة عصور جديدة** ، ع 33 ، دم ، أوت 2016 ، ص 190 .

[3] **الراشدي** : صدرت بمدينة جيجل من طرف مجموعة من المثقفين الجزائريين و في مقدمتهم "بدري فرحات " و " فرقاني بوجمعة " " حاج عمار " و محمد سقال " صدر أول عدد لهذه الجريدة في 6 يناير 1911 .... ينظر الى : المقال نفسه ، ص 190 .

[4] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 177 .

[5] محفوظ قداش ،جيلالي صاري ، **الجزائر صمود و مقاومات (1830–1962)** ، تر : أ خليل وذاينية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 24 .

[6] وليد بوشو ، المقال السابق ، ص 80 .

بمقر البلدية وطالبوا بمقابلة رئيسها بأي وسيلة فرد عليهم أحد المستوطنين المعارضين للتجنيد واخبرهم بأنه لم يسلم قوائم المعنيين بالتجنيد الى الحاكم العام وبهذا تمكن من تهدئة هذا الوضع المتوتر[1] .

كما واصلت العديد من المدن والقرى في البلاد حملاتها النشيطة وعرفت أهم مدن المقاطعات الثلاث الكثير من المظاهرات في الشوارع وفي مدينة تلمسان وحدها تظاهر نحو عشرة الاف نسمة من عام 1909م كلهم معبرين عن رفضهم لقرار التجنيد وعندما أصدر المجلس الوطني الفرنسي قرار الموافقة على التجنيد في فيفري 1912م فعم الاضطراب في كامل الجزائر ولم تعد هناك مظاهرات سلمية فنتشر العنف من اغتيالات واصطدامات مع الشرطة [2] .

كما جرت في الجزائر في عام 1912م حركات منفردة ضد النظام الاستعماري والتي تمثلت في الاحتجاجات الصحفية وعدم الخضوع لأوامر سلطات الفرنسية، ولكنها فشلت في زعزعة سيطرة فرنسا في الجزائر ولم تتمكن من احداث أي تغيير جذري وهذا راجع الى الطابع الارستقراطي والأفق الضيق الذي اتصفت به هذه الحركات[3].

وتوالت الاحتجاجات ضد قرار التجنيد الالزامي خاصة في منطقة" بني ميزاب"[4] التي قدم أهالها يوم 23 فيفري 1912م شكاوى الى رائد غرداية والوالي العام و رئيس الحكومة مرفوقة بتقرير الى رئيس الحكومة يوم 8جوان 1912م عرضوا فيه الأسباب الدافعة لرفض التجنيد الاجباري و التي تتمثل في تعارضه مع الدين الإسلامي ومخالفته للبنود معاهدة 1853م[5] .

أما في بلدية عين التوتة رفضت قبيلة أولاد عوف قرار التجنيد الالزامي وامتنع المسجلون في قوائم الإحصاء من اجراء القرعة الخاصة بالتجنيد في يوم 28 و 29 ماي 1912 م [6] ، والتي أصبحت مقرا للكثير من المظاهرات التي قام بها أولياء الشباب المعنيين بالتجنيد، وهذا ما جعل الإداريين المحليين الفرنسيين الى طلب تدخل

---

[1] ناصر بلحاج ، المرجع السابق ، ص 66 .

[2] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**...، ج 2، المرجع السابق ، ص 178 .

[3] لوتسكي ، **تاريخ أقطار العربية الحديث**، ط 9،دار الفارابي، 2007،ص 304.

[4] بني ميزاب : هي تلك البلاد المتواجدة في وسط صحراء الجزائر .... ينظر الى : براهيم زدك ، "مدن منطقة وادي مزاب في التاريخ الوسيط بين القرنين 5-8 هـ / 11-14 م "، **المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية المتوسطية** ، مج 8 ، ع 2 ، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر ، نوفمبر 2022 ، ص 82 .

[5] أيت حميد حبوش ، المقال السابق ، ص 282 .

[6] علجية مقيدش ، المقال السابق ، ص 172 .

الجيش لتفرقة المتظاهرين و قد استجاب في هذه البلدية 25 فقط من أصل 402 من المسجلين للتجنيد[1] كما عرفت منطقة القنطرة نفس الأحداث يوم 24 جوان 1912 م[2].

أما فيما يخص الإدارة الفرنسية فهي لم تأخذ احتجاجات الأهالي بعين الاعتبار واكتفت بالقول بأن مسألة التجنيد في الوقت الحالي ما هي الا مشروع من الممكن تطبيقه في المدى البعيد، و عليهم أن يثقوا بفرنسا التي لا تعمل الا خدمة لمصالحهم و أمام تماطل إدارة الاحتلال في الاستجابة لمطالب الأهالي تحرك هؤلاء وقاموا بإخفاء أبنائهم المعنيين بالخدمة العسكرية [3].

المطلب الثاني: الوفود والعرائض.

منذ أن انتشرت قضية التجنيد الاجباري بين أوساط الناس والتي رفضها الرأي العام الجزائري بشكل صريح وازدادت أكثر بعد الانطلاق في عمليات الإحصاء في المدن الجزائرية كمدينة الجزائر و قسنطينة و عنابة منذ عام 1908م [4] ،قدم ممثلي الأهالي الكثير من اللوائح للحكومة العامة مستنكرين هذا المرسوم ووصلت هذه الشكاوي من الجزائر و قسنطينة وجيجل و القل و شرشال وملیانة وتلمسان والبليدة *و المدية* [5] .

وفي أكتوبر 1908م أرسلت " لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين"[6] وفد الى باريس ليقوم بإيصال رغبات و أمال الجزائريين للسلطات الفرنسية[7] بقيادة "بوضربة" وكانت مطالبها أن تكون ضريبة الدم على الأهالي الجزائريين مقابل تعويضات وحقوق سياسية والحرية في الهجرة الى أي مكان[8] ، وكان رد "كليمنصو" مشجعا للوفد الجزائري حيث وعده بانتخاب المسلمين الجزائريين في المجالس العامة للمقاطعات بدلا من تعيينهم من قبل إدارة الاحتلال

---

[1] صباح البار ، المرجع السابق ، ص ص 158 – 159 .

[2] علجية مقيدش ، المقال السابق ، ص 172 .

[3] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق ، ص 152 .

[4] علجية، مقيدش ، المقال السابق ، ص 171 .

*ينظر الى الملحق (4).

*ينظرالى الملحق (5).

[5] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق ، ص 151 .

[6] **لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين** : تم الإعلان عن تأسيسها من قبل النحبة عام 1908 و كان من أبرز روادها " الشريف بن حبليس " و عمر بوضربة و الحاج موسى ، و الدكتور ابن التهامي والذين استلموا زمام المبادرة لدفاع عن مصالح الجزائريين وهذا في ظروف غياب التمثيل مجلة الشرعي الوطني .... ينظر الى : فتيحة صافر، "ظهور حركة الشبان الجزائريين "، **عصور جديدة** ، مج 8 ، ع 1 ، جامعة وهران ، ماي 2017 – 2018 ، ص 167.

[7] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 360 .

[8] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق ، ص 151 .

وكذلك وعدهم بدراسة قضية منح الحقوق السياسة للجزائريين ، ولكنه أكد لهم بأن قانون الخدمة العسكرية سيطبق دون شك وهذا مالم يعارضه الوفد وانما طالب بتعويض ملموس له [1].

ومن جملة العرائض المهمة التي أصدرها بعض الجزائريين للإبداء عن موقفهم من قضية التجنيد في أعقاب صدور القانون المتعلق به هي عريضة مقاطعة قسنطينة *[2]التي طرحها ممثلوا سكان هذه البلدية للحكومة الفرنسية في شهر ماي 1912 م والتي طالبوا فيها بتحقيق المساواة بين جميع الشرائح الثلاث التي توجد في الجزائر وبرفع الألم والظلم عن الأهالي الجزائريين وكذا منحهم جميع الحقوق و المراكز الاجتماعية والقانونية [3]، وهوا ما فعله أيضا سكان واد زناتي حيث قدموا عريضة وجهوها الى الحكومة الفرنسية محتجين على هذا القانون [4].

وفي شهر فيفري 1912 م صدر قانون التجنيد العسكري دون أن يتضمن أي تغيير لأوضاع الأهالي[5] ولهذا حاول الأهالي الجزائريين أن يقاوموا هذا التعسف و رأوا أنه من الضروري التوجه الى العمل السياسي[6] فقام "الشبان الجزائريون" بشن حملة واسعة حول قانون التجنيد العسكري في مقابل التعويض[7] ، ومن أنشط و أبرز هذه الأدوار في هذه الحملة هو ما قام به أعضاء بلدية مدينة الجزائر بقيادة "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" لطرح قضية التجنيد أمام الرأي العام الفرنسي و الجزائري ففي 27 ماي 1912م أرسل هؤلاء الأعضاء عريضة هامة الى الحكومة والمجلس الوطني الفرنسي وعبروا فيها عن رأيهم حول قانون التجنيد على أنه ضد الديمقراطية لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط ومهين للجزائريين كونه يقدم لهم تعويض قدره 250 فرنك وهو تعويض حسسهم بأنهم كانوا مرتزقة لا جنودا ذو قيمة واحترام [8]، وان الجزائريين يعيشون إجراءات عنصرية بالمقارنة مع الفرنسيين مثل قانون الأنديجينا والضرائب الخاصة وقانون الغابات وقانون الجرائم الجماعية والحرمان من التمثيل النيابي[9] .

---

[1] ناصر بلحاج ، المرجع السابق ، ص 48 .

*ينظر الى الملحق (6).

[2] نور الدين ثنيو ، المرجع السابق ، ص ص 122- 125 .

[3] علجية مقيدش ، المقال السابق ، ص 172 .

[4] صباح البار ، المرجع السابق ، ص 156 .

[5] بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989** ، ج 1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 393 .

[6] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص ص 358 – 359 .

[7] محفوظ قداش ، الجيلالي صاري ، **الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900 . 1954 الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري)** ، تر : عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ، ص 19 .

[8] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 36 .

[9] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 180 .

وقد احتوت العريضة على اقتراحات و مطالب والتي شملت على أن يتم بناء هذا القانون وفق لمبادئ الحرية والعدالة و المساواة وإلغاء قانون الأهالي " الأنديجينا " و الغاء المحاكم الزجرية مع التمثيل النيابي والجاد للمسلمين الجزائريين بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي [1]، وعندما تتوفر هذه الشروط يكون الجزائريون جاهزون لدفع ضريبة الدم [2]، وقعت هذه العريضة من طرف "عمر بوضربة[3]"و"الدكتور ابن التهامي "[4]"و الحاج موسى ". [5]

وفي هذا الصدد اشتعلت جرائد الأهالي الناطقة بالفرنسية وعلى وجه الخصوص جريدتي "الراشدي" و" الإسلام "وشنت حملات إعلامية كبيرة مطالبة فيها بتطبيق برنامجها السياسي الذي صرحت به منذ عام 1908م، وفي شهر جوان 1912م نشرت الصحافة عريضة موجهة للبرلمان تحت عنوان "إجراءات قانونية يطالب بها المسلمون الفرنسيون بالجزائر تعويضا عن التجنيد العسكري " وكانت جريدة" الراشيدي" أول من وجه حملة موضوعها أنه لا تجنيد عسكري بدون مقابل[6].

كما قامت جريدة "الحق الوهراني " بالدعوة الى تكوين لجنة وطنية من أجل جمع عرائض الأقاليم لصياغة لائحة عامة تهدف الى مطالب عامة أوسع من المطالب التي ينادي بها جماعة الفرنسيين ونشرت هذه اللائحة بعنوان " ميثاق الشعب المسلم " في العدد 36 من هذه الجريدة ،والتي كانت مطالبها ترتكز في مطالبة الإدارة بإصلاح ظروف الفلاحين وإلغاء الإجراءات الاستثنائية بما فيها قانون الأهالي ومنح الحقوق السياسية و المدنية وكذا تعميم التعليم الابتدائي ورد الاعتبار للغة العربية [7].

ومن النشاطات التي قامت بها "حركة الشبان الجزائريون" هي تكوين وفد اتجه الى فرنسا وقدم عريضة الى" بوانكاري"[8] رئيس وزراء فرنسا [9]، في 26 جوان 1912م ووضعوا بيان يتعلق بقضية التجنيد العسكري الاجباري

---

[1] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 37 .

[2] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 181.

[3] **عمر بوضربة** : ينتمي الى أسرة بوضربة التي عاشت أحداث الاحتلال وهو رجل أعمال يعمل تاجرا و هو شخصية متجنسة و متفرنسة ... ينظر الى : عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 65 .

[4] **ابن التهامي** : ولد أبو قاسم التهامي في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم درس الطب بجامعة الجزائر برز نشاطه السياسي بعد الحرب العالمية الأولى و كان رائدا لحركة الشبان الجزائريون وكان من دعاة الاندماج ... ينظر الى : بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 432 .

[5] ناصر بلحاج ، المرجع السابق ، ص 50 .

[6] صباح البار ، المرجع السابق ، ص 144 .

[7] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 393 – 394 .

[8] **ريمون بوا نكاريه** : رجل دولة فرنسي، تقلد منصب وزير المالية و وزير المعارف و أصبح نائبا لرئيس الوزراء جلال (1895 – 1897) و ترأس عام 1913 وحدة الحكومة الوطنية وانتخب في تفس السنة لرئاسة الجمهورية الفرنسية وعهد برئاسة الوزارة الى كليمنصو .... ينظر الى: فادي أسعد فرحات، **حدث في مثل هذا اليوم**، م 3، دار الفكر ، بيروت / لبنان ، دت ، ص 142 .

[9] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 37 .

للأهالي الجزائريين والذي يحمل عنوان (التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد الاجباري)[1]، و محتوى هذا البيان هو الذي أطلق عليه فيما بعد " بيان الشعب الجزائري"[2] وكان هذا الوفد تحت رئاسة" بالقاسم بن التهامي" مستشار ببلدية الجزائر مع مجموعة من الأعضاء من مستشاري بلدية قسنطينة وهم" الدكتور موسى" و "بوشريط علاوة "أما من جيجل "الحاج عمار" ومن بسكرة" جودي" و من تلمسان "ابن دادوش" و"قارة علي" من عنابة "و من قسنطينة[3]" مختار سعيد"[4].

و الذين رأوا أنه من واجبهم أن يشرحوا أوضاع الجزائريين الى الحكومة الفرنسية والذين كانوا يحملون الكثير من العرائض التي كتبت من كامل أنحاء البلاد، ولهذا أخبروا الرئيس" بوانكاري" أنه هناك إجراءات ضرورية يجب أن تتوفر قبل أن يلتزموا بالدفاع عن فرنسا[5]، وقد حدد أعضاء هذه الحركة مطالبهم في العريضة المقدمة الى الحكومة الفرنسية* وهي :

1/ الغاء القوانين الأهلية الاستثنائية و الزجرية [6].

2/ التمثيل النيابي الحقيقي والجاد في جميع المجالس بالجزائر و فرنسا .

3/ التوزيع المتساوي للضرائب .

4/ التوزيع العادل لمصادر الميزانية بين الجزائريين والمستوطنين[7] .

ولكنهم من جهة أخرى يرون أنه من الواجب أن تتوفر الشروط التالية:

. التقليص من مدة التجنيد العسكري لسنتين بدلا ثلاث سنوات بتساوي مع المدة التي يقضيها الفرنسيين.

. يكون التجنيد في سن 21 سنة عوضا عن سن 18 سنة لأنه في هذا السن لا يكون فيه المستدعيين مكونين من الناحية الجسمية.

---

[1] نور الدين ثنيو ، المرجع السابق ، ص 117 .

[2] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 38 .

[3] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 22 .

[4] **مختار السعيد**: محامي بمدينة قسنطينة و كاتب مدافع هن فئة النخبة ، ناشط ضمن جمعيات ثقافية و فنية ... ينظر الى : المرجع نفسه، ص ص 67. 22 .

[5] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص ص 183 . 184 .

*ينظر الى الملحق (7).

[6] يحي بوعزيز ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، ج 2 ، دار الهدى ، عين مليلة / الجزائر ،2009 ، ص 301 .

[7] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**...، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 184 .

. الغاء العلاوة المفروضة لان العائلات يشرفها ان يكون أبنائها يخدمون في الجيش الفرنسي بدون مقابل مادي[1].

وقد رد بوانكاري مخاطبا وفد حركة الشبان الجزائريين قائلا: " انكم تستطيعون أن تعودوا لبلادكم وكونوا على يقين من أن فرنسا ستستقبل مطالبكم المشروعة بصدر رحب ونحن نعتبر ذلك كتعويضات عادلة عن الحمل الجديد الذي حملتموه "[2].

وقدمت خلاصة هذه المطالب في 2 جويلية 1912م الي البرلمان الفرنسي من طرف النائب البرلماني "مسيمي " باسم لجنة العرائض [3].

لكن لم يكن موقف حركة الشباب الجزائريين في المستوى المطلوب، لأنهم كانوا مستعدين لقبول الخدمة العسكرية إلى جانب العلم الفرنسي مقابل حصول المسلمين على الحقوق السياسية [4].

المطلب الثالث: الهجرة.

لقد شرع الجزائريون في الهجرة منذ بداية الاحتلال سنة 1830 م ، ففروا من الاضطهاد والتنكيل الذي كان مسلط عليهم من طرف الاستعمار الفرنسي، مما أثار الخوف والهلع في نفوس الجزائريين مما دفعهم إلى رحيل من الوطن الأم، غير أن هذه الهجرة لم تكن مثيرة للانتباه وكانت في الأول الهجرة بشكل فردي[5].

عندما شرعت السلطات الفرنسية بإحصاء الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية قبل صدور مرسوم التجنيد الإجباري في كل أنحاء الجزائر أثار هذا القرار ردود فعل مختلفة ورفض مشروع التجنيد جملة وتفصيلا [6]، كان رد الفعل في بداية بكتابة اللوائح والاحتجاجات ثم أسلوب الهجرة الذي تبنته الطريقة الدرقاوية[7] و موقف الرفض الشعبي لهذا المشروع فأصبح شيوخها يدعون الناس للهجرة إلى بلاد الشام [8]، كانت الهجرة الجزائرية في الأولى نحو

---

[1] محفوظ قداش ، محمد قناش ، **نجم شمال افريقيا 1926 . 1937 (وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري)** ، تر : خليل أوذاينية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 21 .

[2] صباح البار ، المرجع السابق ، ص 147 .

[3] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 38 .

[4] علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة** ، ط 2، منشورات ثالة الأبيار ، الجزائر ، 2007، ص 20.

[5] ادريس خضير ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830.1962** ، ج1، دار الغرب للنشر ،دم ،دت ، ص 293.

[6] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق، ص 151.

[7] **طريقة الدرقاوية** : هي من الطرق واسعة الانتشار في المغرب أسسها أبو محمد عبد القادر الجيلاني ، في 841 هجري ، ومن الشروط التي يتمسك بها أتباعها القران الكريم والسنة النبوية ... ينظر الى : عبد الهادي بن عوض العمري ، **أراء عجيبة العقيدة عرضا ونقدا** ، رسالة دكتواره ، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ، كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 2019، ص49.

[8] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق، ص 152.

البلاد الإسلامية فكان الجزائريون يعتقدون أنه حكم عليهم بالحياة الشقية تحت نير الاستعمار حتى بدأت تغادر البلاد جماعات[1].

بمجرد إعلان الصحف الفرنسية في سبتمبر 1911م أن فرنسا ستشرع في تطبيق مرسوم المتعلق بالخدمة العسكرية 3 فيفري 1912م، سادت في الجزائر فوضى عارمة حيث بدأ الجزائريون في الاستعداد ومغادرة الوطن نهائيا، وقاموا بعرض ديارهم وممتلكاتهم للبيع[2]فرأت الكثير من العائلات من الأحسن ترك الديار وعدم الرضوخ وقبول هذا القانون[3].

تميزت هجرة تلمسان سنة 1911م وضواحيها عن باقي الهجرات بكثافتها خلال شهر واحد خرج من تلمسان وماجورها ما بين 1000 و1200شخص قصدوا بلاد الشام عبر الموانئ الاسبانية متوجهة كذلك للإسكندرية[4]. تعتبر هذه الهجرة من أشهر الهجرات في سنة 1911م حيث هاجرت أكثر من ألف ومائتي عائلة نحو سوريا وبسبب هذه الهجرة أمرت السلطات الفرنسة بوقف الهجرة وغلق الحدود الجزائرية ورغم ذلك استمرت الهجرة [5]،بحيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرت تلمسان نحو المشرق وبعدها تلتها معسكر وبلعباس وسطيف وبرج بوعريريج.

وفي مطلع القرن العشرين لما اشتدت سياسة الاستعمار التعسفية اضطرت الكثير من الأسر الجزائرية إلى الهجرة نحو تركيا [6]، ومن المدن التي شهدت هجرة واسعة (تلمسان . ندرومة . الرمشي . سبدور . ميانة . سطيف . قسنطينة) لقد هاجرت حوالي 700.000 نسمة من الجزائريين إلى البلاد العربية [7]، أثارت هذه الهجرة انتباه العاصمة الفرنسية وصحافتها وأرجعت أسبابها إلى الدعاية التركية والتعصب الإسلامي ،وكان أغلب المهاجرين من الفلاحين بسبب سيطرة المستوطنين على أرضيهم الخصبة حيث خرجت من قسنطينة سنة 1913 م ما يقارب 576 أسرة[8]، وأثارت هجرة تلمسان سنة 1911م مخاوف الفرنسيين وما رافقها من تداعيات في شرق البلاد وأوسطها ومن أشهر المهجرين في تلاك الفترة شيخ محمد بن يلس زعيم طريقة الدرقاوية [9].

---

[1] أحمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001، ص 158.

[2] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق، ص 153.

[3] أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص 67.

[4] وزارة المجاهدين ، المرجع السابق، ص ص 241 242.

[5] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية** ...، ج2، المرجع السابق، ص 123.

[6] يحي بوعزيز، **سياسية التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1954.1830**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص 45.

[7] ادريس خيضر ، المرجع السابق، ص 293.

[8] سعد الله أبو قاسم، **أبحاث و إراء** ...،ج 4،المرجع السابق 196.

[9] ناهد ابرايهم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 38.

ومن الأسباب الداعية للهجرة كذلك الاضطهاد والقمع المسلط من طرف الاحتلال وسيطرة فرنسا على الشؤون الدينية في تعيين القضاة وتسمية الأئمة ومصادرة الأملاك وفرض الضرائب التي أثقلت كاهل الجزائريين، وكذلك حرية الجزائريين في الانتقال إلى البلدان العربية الإسلامية رغم ذلك وأصبحت هناك جالية جزائرية في كل من المغرب وتونس ومصر وفلسطين وتركيا[1].

وهناك أسباب سياسة دفعت بالجزائريين بالهجرة منها القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية [2]التي حرمت الشعب الجزائري من أبسط الحقوق والحريات الأساسية، والتجنيد الاجباري الذي فرضته فرنسا على الجزائريين وعلى إثره دفع بالجزائريين الى الرحيل مع عائلاتهم[3]، وخاصة أن ح ع 1على الأبواب لذلك بلغت حركة الهجرة نحو المشرق أوجها وبدأت كلها تأتي في شكل حركات سياسية ونوادي ثقافية[4].

في حين نصحت جريدة "الحق الوهراني "الجزائريين بمغادرة الوطن تجنبا للتجنيد الإجباري حينئذ قررت الكثير من العائلات الفرار من بلاد القبائل وتلمسان وقسنطينة ،وتذكر الإحصائيات في 16 ديسمبر 1913م أن حوالي ثمانين ألف شخص هاجروا ولاية تلمسان الأمر الذي جعل فرنسا تأمر بتشكيل لجنة تحقيق فيما يخص موضوع الهجرة الجماعية يرأسها المسير المالي "باربادت "[5].

وقامت هذه اللجنة بالعمل المكلفة به وقدمت تقريرا مفصلا من النتائج التي توصلت لها أن مدينة تلمسان من أكثر المدن أصالة وتضم مجتمعا محافظا كما ووضحت العوامل التي دفعت بسكان تلمسان إلى الهجرة وحصرتها فما يلي : رفض التلمسانيين ارسال أبنائهم في حرب ضد إخوانهم المغاربة المسلمين ،رفض الأهالي لقانون تقيد الملكية وقانون الانديجينا وكذلك ضد قانون الميراث وطالبوا بعودة القاضي المسلم وسخطهم ضد الضرائب الباهظة ،وغيرها من الأسباب وختمت تقريرها بمجموعة من الوصايا أنه من صعب تطبيق قانون التجنيد بسبب رفض الجزائريين له[6] .

---

[1] ادريس خيضر ، المرجع السابق، 293.

[2] **المحاكم الردعية** : أنشئت هذه المحاكم من وراء الحملة التي أطبقتها صحافة المعمرين على السلطات الفرنسية بين عامي 1897 و 1889 مطالبة بتوفير الأمن و الطمأنينة للمستوطنين وتم إقرار مرسوم المحاكم الردعية في 1 جوان 1902 للعمل وفق قانون إجراءات خاصة و أحكامها غير خاضعة للاستئناف ... ينظر الى : عبد القادر ولد أحمد ، "التشريعات الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال (المحاكم الردعية 1902 نموذجا) "، **مجلة المفكر دراسات القانونية و السياسية** ، ع 6 ، جامعة ابن خلدون/ تيارت ، جوان 2019 ، ص 109 .

[3] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 319.

[4] سعد الله أبو قاسم ، **أبحاث واراء** ...، ج 4، المرجع السابق ، ص 196.

[5] حكيم بن الشيخ ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912 م .1936 م**، وزارة المجاهدين ، دم ، د ت ، ص 30.

[6]حليمة مولاي ،" مواقف سكان والنواب التلمسانين من التجنيد أثناء الحرب العالمية الأولى (1914.1918)"، **كان التاريخية** ، ع 43، الجزائر ، مارس 2019، ص 66.

و لم يهاجر الجزائريين نحو البلاد العربية فقط بل هناك من هاجر نحو فرنسا.

فالهجرة إلى فرنسا يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين كان منطلقها في البداية من زواوة هاجر الجزائريين نحو المشرق لأسباب سيكولوجية ودينية واقتصادية كما يقول الفرنسيون ،فالهجرة نحو فرنسا تعود لأسباب ديموغرافية واقتصادية ففي أواخر القرن 19 م زاد عدد سكان الجزائر كما ارتفع عدد المهاجرين من الأرياف فوجدوا نقصا في المواد الصناعية لذلك قصد البعض جنوب فرنسا وتكاثر عدد المهاجريين الجزائريين ما بين سنة 1906 . 1914م[1].

في عام 1911م هاجر بعض الجزائريين الى فرنسا واستقر هؤلاء في وسط فرنسا نظرا للاعتدال المناخ[2]،و خلال سنة 1910 . 1911م شهدت فرنسا هجرات جماعية من الجزائر، وحسب رأى "أوغسطين بيرك "أن سبب الهجرة هو الغيرة على الدين والخوف من اختفاء الصناعات المحلية وبروز الصناعات الأوربية[3] .

وقامت الحكومة الفرنسية بإحصاء سنة 1912 م أعلنت فيه عن وجود 5000 جزائري يعمل حوالي 2000 منهم في مصنع تكرير السكر وحوالي 1500 في المناجم ،ومن أسباب الهجرة إلى فرنسا البطالة و منح الأراضي الزراعية للمستوطنين وتوفر فرص العمل والأجور المرتفعة بالنسبة لما يتقضاه الجزائري في بلاده وهذا ما شجع إلى الهجرة إلى فرنسا[4].

وتعود كذلك لأسباب عسكرية و هي التجنيد الإجباري واقتصادية بالدرجة الأولى رغم أنها كانت مقيدة خلال القرن 19م وضلت مقيدة بسبب مرسوم 16 ماي 1874 م الى غاية 18 جوان 1913م وبعدها أصبحت ظاهرة بارزة[5].

منذ أوائل القرن العشرين كان الجزائريون يهاجرون من أجل العلم وكان المهاجرون في البداية يغيبون مؤقتا ثم يعودون بعلمهم لاحظ "محمد بيرم" أن الهجرة في سبعينات من أجل العلم كان أصحابها لا يعودون إلى الجزائر.

أما العمال الذين توجهوا نحو فرنسا كانوا في البداية يترددون إلى الجزائر ثم أصبحوا يفضلون الاستقرار هناك أصبحت الهجرة في أغلبها من أجل العمل والعلم والحرية السياسية[6].

---

[1] سعد الله أبو قاسم ، **تاريخ الجزائر ثقافي** ، ج 6، دار الغرب الإسلامي ، بيروت /لبنان، 1998، ص 367.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق، ص 39.

[3] سعد الله أبو قاسم ، **تاريخ الجزائر ثقافي**...، ج6، المرجع السابق ، ص ص 367،366.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق، ص 39.

[5] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 322.

[6] سعدالله أبو قاسم ، **تاريخ الجزائر ثقافي** ...، ج 6، المرجع السابق ، ص ص 368،367.

هناك أسباب عسكرية للهجرة نحو فرنسا تتمثل في الصلة الوثيقة بين هجرة الشباب الجزائريين إلى فرنسا والخدمة العسكرية ،هذا نوع من الهجرة لأداء الخدمة العسكرية مكن العديد من الجزائريين من الاحتكاك وتأثر الكثير من الجزائريين بالحياة الأوربية، والسبب الثاني للهجرة في الجانب العسكري هي الحروب التي خاضتاها فرنسا في القرن 20م نتيجة لذلك أدى الى نقص في طاقات الشباب الفرنسي وأصبح الاقتصاد الفرنسي يعاني لذلك عمدت المصانع بجلب اليد العاملة من الخارج[1] .

وبين سنة 1914.1900م كان في فرنسا 10.000 مهاجر جزائري وحوالي نصف هذا العدد هاجر بين عامي 1914.1912م حيث وجدوا الجزائريون الحرية خارج وطنهم[2]، وقدر عدد العمال الذين غادروا الجزائر باتجاه فرنسا سنة 1912م حوالي 4.000 أو5.000عامل وكان نصفهم قرب مدينة مرسيليا وكانت فرحة الفرنسيين عظيمة بوجود هؤلاء لأنهم يرضون بالأجور البسيطة مقابل الأعمال الشاقة[3].

وهكذا هاجر آلاف الجزائريين لأسباب سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية نحو المشرق العربي وتونس والمغرب الأقصى وفرنسا وكانوا ينادون بالحرية والاحترام ولعبوا دور فعال بالتعريف ودعم القضية الوطنية[4].

[1] عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية** ، وزارة المجاهدين ، د م ، 2008 ، ص 164.

[2] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 128.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر** ...،المرجع السابق، ص 134.

[4] سعدالله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية**... ، ج 2، المرجع السابق ، ص 129.

خلاصة الفصل: رغم المعارضة الشديدة التي واجهتها فرنسا من قبل المستوطنين والجزائريين حول قانون التجنيد الاجباري ،وفي ظل الظروف الحرب العالمية الأولى التي كانت على أبواب الاندلاع، و التي تعد أبرز وأهم حدث مباشر دفع بالسلطات الفرنسية للمسارعة بالتطبيق الفعلي لهذا المرسوم على أرض الواقع.

الفصل الثاني:

الجزائر ابان الحرب العالمية الأولى

تمهيد عام حول الحرب العالمية الأولى .

المبحث الأول: اقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى .

المبحث الثاني :دور الدعاية العثمانية و الألمانية و الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى .

المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى .

تظافرت مجموعة من العوامل والأسباب التي كانت محيطة بالدول الأوربية الكبرى التي انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى في أوت 1914، ومن بين هذه الدول فرنسا الاستعمارية التي قامت باستغلال مستعمراتها بالاعتماد على شتى الوسائل والامكانيات والأساليب الإغرائية والقوانين التعسفية بغية تجنيدهم في الحرب ليحربوا من أجل العلم الفرنسي، وسخرت كل مجهوداتها لجعل الجزائريين وقودا في حرب لا صلة لهم بها إما جنودا في جبهات القتال الأمامية أو عمالا في المصانع الفرنسية.

وفي هذه الفترة شنت كل من ألمانيا والدولة العثمانية دعاية مناهضة ضد فرنسا وبالمقابل واجهتها فرنسا بالدعاية مضادة لتكسب الجزائريين لصالحها، كما شهدت الساحة الجزائرية ردود فعل عنيفة شملت مختلف مناطق الجزائر من بداية الحرب الى نهايتها بالإضافة الى موقف الفرنسيين الذي اختلف بين التأييد والرفض.

تمهيد عام حول الحرب العالمية الأول

الحرب العالمية الأولى هي صراع بين الدول الأوروبية الاستعمارية [1]، أو القوى الكبرى في أوروبا و المتمثلة في النمسا و المجر و ألمانيا و روسيا و فرنسا و بريطانيا و التي امتدت من نهاية شهر جويلية الى مطلع شهر أوت عام 1914[2] ، ثم امتدت الى سائر دول العالم خلال أعوام 1914 و 1918 [3]، و أسبابها تعود الى مرحلة سابقة للحرب و بالضبط الى التحولات التي شهدتها القارة الأوروبية من تطورات في مجلات عديدة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وهذا في أواخر القرن الثامن عشر و التاسع عشر كون هذه التحولات هي التي أنتجت و بشكل حاسم ظروف قيام الحرب الكونية واستمرارها[4] ، و يمكن تحديد أبرز الأسباب على النحو التالي :

التحالفات الدولية : بعد خسارة الإمبراطورية الفرنسية احدى مقاطعاتها الهامة و المتمثلة في منطقة الألزاس و اللورين "كان هذا السبب من شأنه أن يجعل فرنسا أن تكون العدو الدائم لألمانيا والتي كانت ترغب في الانتقام و لهذا كان " بسمارك "، يعي هذا بقوة ، وعلى هذا الأساس قام بوضع سياسات دبلوماسية لألمانيا على افتراض أن فرنسا ستتحالف مع قوة أوروبية كبرى كي تبعد ألمانيا منها ومن ثم مهاجمتها [5]، فشكل تحالفات مع النمسا و روسيا في عام 1872م عرف " بعصبة الأباطرة الثلاثة" والتحقت بهم إيطاليا فيما بعد، الا ان هذا التحالف تلاشى نتيجة الخلافات الحادة بين روسيا و النمسا حول البلقان، لهذا ظهرت تحالفات جديدة أهمها :

. التحالف الألماني النمساوي 1879م[6] .

. الحلف الثلاثي في فيينا عام 1882 م بين ألمانيا و النمسا و إيطاليا وهدفه ابعاد فرنسا عن أوروبا [7].

. الحلف الروسي الفرنسي في 1891 م ويقضي هذا التحالف بوقوف الدولتين الى جانب بعضهما ضد أي هجوم الماني.

---

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 351 .

[2] **نيل م هايمان ، سلسة الحياة اليومية عبر التاريخ (الحرب العالمية الأولى)** ، تر: حسين عويضة ، هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012 ، ص 17 .

[3] معدى الحسيني الحسيني ، **موسوعة الحرب العالمية الأولى و الثانية** ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، 2011 ، ص 5 .

[4] موسى محمد آل طويرش ، **العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى الى الخرب الباردة 1914 . 1991** ، ط4 ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، مصر/ القاهرة ، 2009 ، ص 11 .

[5] جوزيف إم سيراكوسا ، **الدبلوماسية** ، تر: كوثر محمود محمد ، مؤسسة هنداوي ، المملكة المتحدة ، 2014 ، ص ص 47 . 48 .

[6] موسى محمد آل طويرش، المرجع السابق ، ص 29 .

[7] عبد الوهاب كيالي ، **ملحق موسوعة السياسية** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 2004 ، ص 157 .

. الوفاق الودي 1904 . 1905م وهو التحالف الذي كان بين فرنسا وبريطانيا نظرا لمصالحهما المشتركة في التصدي لنمو المتصاعد لألمانيا[1] .

. تزايد التنافس الاستعماري: في بداية القرن العشرين كان النزاع بين الدول الأوروبية يتفاقم فيما بينهم حيث تنافست كل من بريطانيا و فرنسا و ألمانيا لبسط السيطرة على التجارة وبسط النفوذ على أهالي البحار ، بينما تمثلت أطماع كل من النمسا و المجر و روسيا في محاولة السيطرة على دول البلقان جنوب شرق أوروبا[2] .

. الأزمة المغربية: لم تتفق كل من ألمانيا وفرنسا حول أسبقية كل واحدة منهما في احتلال المغرب الأقصى فشهد هذا البلد أزمتين بفعل الصراع الذي عرفته الدولتان الأزمة الأولى كانت في 1905-1906 م ،عبرت المانيا من خلالها عن تمسكها بمصالحها الاقتصادية التجارية في هذا البلد، أما الأزمة الثانية فكانت سنة 1911 على واقعة دخول القوات الألمانية الى أغادير وتهديد فرنسا باستعمال العنف الأمر الذي جعل فرنسا تتنازل عن جزء من مستعمراتها في الكونغو لألمانيا مقابل إطلاق يدها في المغرب الأقصى[3] .

. أزمة ضم البوسنة 1908 – 1909م : ضمت النمسا ولاية "البوسنة والهرسك "[4]بشكل نهائي الى امبراطوريتها ولم تكن ضربة موجعة ضد الدولة العثمانية بقدر ما كانت ضربة قاسمة و موجعة للمملكة صربيا الفتية في حركتها القومية وضربة أخرى لروسيا[5] .

. حروب البلقان : خلال هذه الفترة 1912 .1913م انفجرت حربان كبيرتان في دول البلقان حيث حاولت الدول المتصارعة تقسيم الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية فيما بينها[6] .

---

[1] موسى محمد آل طويرش، المرجع السابق ، ص ص 29 . 30 .

[2] سايمون آدامز ، **الحرب العالمية الأولى (مشاهدات علمية)** ، نهضة مصر للطباعة و النشر ، دم ، دت ، ص 6 .

[3] معدى الحسيني الحسيني، المرجع السابق ، ص 7 .

[4] **البوسنة والهرسك** : تقع في وسط أراضي الاتحاد اليوغسلافي في السابق تحدها كرواتيا من الشمال والغرب وصربيا من الشرق والجبل الأسود من الجنوب ، تبلغ مساحتها 51.300 كيلو متر مربع...ينظر الى: جمال الدين السيد محمد، **البوسنة والهرسك**، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1992، ص11.

[5] عمر عبد العزيز عمر ، محمد علي الفوزي ، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر1815 – 1950** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص ص 252 . 253 .

[6] سايمون آدامز، المرجع السابق ، ص 6 .

. نمو الروح القومية : و التي كانت بلا شك السبب لدخول الدول في الحرب فظهور ألمانيا كدولة قومية موحدة عام 1870 م كان له اثر في محاولة ألمانيا الحصول على أمانيها باستعمال السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات مثلها مثل الدول الأوروبية الأخرى كبريطانيا و فرنسا و هولندا و بلجيكا و البرتغال [1].

. حادثة سارييفو : تعتبر هذه الحادثة الفتيل الذي أشعل نيران ح ع 1، في 28 يونيو 1914م حيث تم قتل وريث العرش النمساوي " فرانز فرديناند "[2] وزوجته من قبل طالب صربي أثناء زيارتهما لسراييفو فزاد شعور الانتقام النمساوي على الصرب و بعثت الحكومة النمساوية الى صربيا رسالة تهديد و بعد أشهر أعلنت النمسا الحرب على صربيا[3].

مراحل الحرب العالمية الأولى :

المرحلة الأولى (1914 . 1916م) وتميزت بأبرز الأحداث التالية :

. بدأت التحركات العسكرية للحرب بحركة ألمانية واسعة باجتياح بلجيكا في اتجاه فرنسا قصد توجيه ضربة حاسمة لها لكي تستبعدها عن ساحة الحرب و لكن خطتها فشلت [4]، و بمقاومة بلجيكا استطاع الحلفاء استغلال هذه الفرصة و الاستعداد وتوجيه هجوم معاكس ضد الألمان في معركة المارن في سبتمبر 1914م و نتج عن هذا تغير الحرب في الجبهة الغربية و تحولها الى حرب خنادق أما في الجبهة الشرقية فقد انهزمت روسيا من طرف ألمانيا في موقعة "تننبرج"[5] بسبب ضعف القيادة و نقص التنظيم العسكري و استطاع الهجوم المضاد النمساوي الألماني من غزو جزء كبير في الأراضي البولونية[6] .

. اجتياح النمساويين واحتلالهم للعاصمة بلغراد في 2 ديسمبر1914م ودخول تركيا للحرب في كتوبر 1914 م الى جانب ألمانيا و بلغاريا انضمت لألمانيا عام 1915م ، و في نفس العام حدث تاريخي بارز و هو " حملة الدردنيل "و فيها حاول الحلفاء السيطرة على المضايق لتكوين ممر بين البحر المتوسط و البحر الأسود و الاستيلاء

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق ، ص 257 .

[2] **فرانز فرديناند (1863 . 1914)** أرشيدوق النمسا ، وولي عهدها أشتهر بتأييده للكنسية الكاثوليكية و دعوته الى اتباع سياسة خارجية سلمية .... للمزيد ينظر الى : عزيزة فوال بابتي ، **موسوعة الأعلام العرب و المسلمين و العالميين** ، ج 3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، دت، ص 243 ، .

[3] معدى الحسيني الحسيني، المرجع السابق ، ص 8 .

[4] عبد العزيز سليمان نوار ،المرجع السابق ، 451 .

[5] شوقي عطا الله جمل ، عبد الله الرازق إبراهيم ، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2000 ، ص 233 .

[6] فرنسوا جورج دريفوس ، وآخرون ،المرجع السابق ، ص 366 .

على القسطنطينية لمساعدة روسيا و لكن هذه الحملة لم تنجح وخسر الأسطول الفرنسي و الإنجليزي في هذه الموقعة في 18 مارس 1915م[1] .

. وقوع معركة فردان عام 1916م التي تراجعت فيها الكفة لصالح الحلفاء وتمكن الفرنسيون فيها من إيقاف الزحف الألماني لأول مرة منذ بداية الحرب ،و تمكنوا من استرجاع الأراضي التي فقدوها في الهجوم الألماني الأول [2]

. جرت معركة أخرى كبيرة في " السوم " جوان . نوفمبر 1916 م حيث قام الحلفاء بالهجوم هذه المرة وانهزم الانجليز في بداية المعركة واستخدمت الدبابة لأول مرة وألحقت بالجيش الألماني شتى الهزائم و في هذه الأحداث أعلنت رومانيا الحرب على النمسا و احتلتها القوات الألمانية أواخر عام 1916 م[3].

المرحلة الثانية من 1917 الى أواخر عام 1918 م وتميزت بأهم الحداث التالية :

. شنت أساطيل الحلفاء حصارا على شواطئ ألمانيا وقامت بصد هذا الحصار بواسطة حرب الغواصات عام 1917 م دون أية قيود و أغرقت الكثير من المراكب التي كانت تتعامل مع دول الحلفاء و قد ردت بريطانيا باتباعها نظام القوافل و استطاعت التقليل من خسائرها [4]، ودخلت الولايات المتحدة الحرب بعدما ظلت تعتنق مبدأ الحياد[5] و أعلنت الحرب على ألمانيا وذلك في شهر مارس 1917 م و على النمسا في شهر ديسمبر من نفس العام وقد شكل دخولها حدثا حاسما ومهما ،حيث قدمت لدول الحلفاء الكثير من الدعم سواء المادي أو البشري [6].

. أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد عرفت تطورات بحيث تمكنت القوات البريطانية من هزيمة الجيش العثماني في العراق و مصر بعد فشل هذه الأخيرة في هجومها على قناة السويس في عام 1915م، ثم تزايد حجم الزحف البريطاني عند اعلان " الشريف حسين "[7] ثورته العربية ضد الحكم العثماني في

---

[1] عبد الحميد البطريق ، **التيارات السياسية المعاصرة 1815 – 1960** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974 ، ص 162 .

[2] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق ، ص 257 .

[3] أحمد سعيد عبد التواب ، **تاريخ أوروبا المعاصر** ، دار الفكر ، عمان ، 2010 ، ص 67 .

[4] شوقي عطا الله جمل، المرجع السابق ، ص 234 .

[5] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر 1815–1919** ، دار المعرفة الجامعية ،دم، 2000 ، ص ص260 -261 .

[6] شوقي عطا الله جمل، المرجع السابق ، ص 234 .

[7] **الشريف حسين** : ولد الشريف حسين بن علي في الأستانة سنة 1853 ورحل منها الى مكة مع عائلته و هو في سن الثالثة من عمره وهذا عندما تولى جده منصب الشرافة للمرة الثانية عام 1856 تلقى تعليمه بمكة في مدارس خاصة للأشراف ...وبعد وفاة أبيه عام 1870 عاش تحت رعاية عمه الشريف عبد الله و الذي كان يحضره لتحمل المسؤولية وجعله يسير في المهمات ... و في عام 1893 غادر من الحجاز مع عائلته و رجع الى الأستانة التي قضى فيها خمسة عشر سنة حتى تنصيبه أميرا على مكة عام 1908 .... للمزيد ينظر الى : كليب سعود الفواز ، **المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين و العثمانيين 1908 -1918 (دراسة تحليلية)** ، مكتبة الإسكندرية ، دم ، 1997 ، ص ص 60 -61 – 64 .

1917م و تحالف مع بريطانيا و هو الأمر الذي ساعد السيطرة على العراق وفلسطين بدعم من القوات العربية تحت قيادة[1] " فيصل بن الحسين ".[2]

. قيام الثورة البلشفية في أكتوبر 1917م بقيادة "فلاديمير لينين"[3] والتي تمكنت من اسقاط النظام القيصري الروسي و تكوين الحكومة المؤقتة وكان هذا الحدث نقطة تحول في التاريخ الروسي حيث أعلنت عن انسحابها بشكل رسمي من ح ع 1[4] ، وأدى خروجها الى تفرغ الجيش الألماني للحرب في الجبهة الغربية [5]، وفرضت حصار على بريطانيا و فرنسا و نجحت في تحطيم الجيش البريطاني في مارس 1918م ، ثم بدأ الحلفاء يسترجعون قوتهم و قام بتوجيه الكثير من الحملات التي قضت على الجيوش الألمانية و التي عرفت ب معركة "المارن الثانية " في جويلية 1918م وتعرضت الألمان لأبشع الهزائم من طرف البريطانيين والحلفاء مما جعلها تطلب عقد هدنة دون أية شروط ووقعت المعاهدة في 11 نوفمبر 1918 م و التي بموجبها تم وقف و انهاء الحرب[6] .

[1] موسى محمد آل طويرش، المرجع السابق ، ص ص 44 . 45 .

[2] **الأمير فيصل** : ينتمي الأمير فيصل بن الحسين بن علي الى أسرة شريفة من نسب آل بيت الرسول الله من جهة ابنته فاطمة الزهراء ... و اختلفت المصادر في تاريخ مولده فهناك من يقول أنه ولد عام 1883 بمكة المكرمة وهناك من يقول أنه ولد عام 1884 في حين يذكر الريحاني أنه ولد في 2à ماي 1858 ... عاد الأمير فيصل هو و أسرته الى مكة المكرمة عام 1909 و أثناء عودته عينه أبوه قائدا لسرايا العربية التي تعمل على اخضاع القبائل العربية المتمردة على السلطة العثمانية ... و تم انتخابه فأصبح عضوا في مجلس المبعوثان ممثلا عن مدينة جدة ... و توفي في سويسرا يوم الخميس الثامن من شهر سبتمبر 1933 عن عمر يناهز الخمسين عاما ... للمزيد ينظر الى : إبراهيم محمد خلف الشرفات، **الدور السياسي و العسكري للأمير فيصل بن الحسين خلال الفترة 1908 – 1920** ، وزارة الثقافة ، عمان ، 2021 ، ص ص 23 . 31 . 51 . 52 . 73 .

[3] **فلاديمير لينين** : هو قائد الثورة البلشفية الشيوعية السوفيتية و مؤسس دولة الاتحاد السوفياتي سابقا... ولد فلاديمير الينش أوليانوف لينين في منطقة سيميرسك سنة 1870 بروسيا درس القانون بجامعة قازان و طرد منها بسبب نشاطه الثوري بين الطلاب ... و استطاع اكمال دراسته في جامعة بطرسبورغ ، التحق بمنتدى ماركسي و درس كتاب " رأس المال " عمل في صفوف حركة بروليتارية ثورية و أول كتاب ألفه كان عام 1894 بعنوان من هم أصدقاء الشعب ؟ ... و توفي لينين في 21 جانفي 1924 ... للمزيد ينظر الى : فراس البيطار ، **الموسوعة السياسية و العسكرية** ، ج 3 ، دار أسامة للنشر ، عمان / الأردن ، 2013 ، ص ص 928 . 932 .

[4] يوسف حسين عمر ، **تركيا (التاريخ السياسي الحديث و المعاصر 1923 – 2018)** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، بيروت ، 2021 ، ص 50 .

[5] شوقي عطا الله جمل، المرجع السابق ، ص 235 .

[6] معدى الحسيني الحسيني، المرجع السابق ، ص ص 15 . 16 .

المبحث الأول : اقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى .

في شهر أوت 1914م اندلعت ح ع 1، دخلت الجزائر مرحلة جديدة بسبب قانون الاحكام العرفية وتشديد الخناق على أية حركة من جهة، من جهة أخرى الاشتغال بحالة الحرب، استعملت فرنسا كل الوسائل والامكانيات لتجنيد الجزائريين واستغلالها بشريا واقتصاديا وأموالها كذلك، أصبحت الجزائر مرغمة للمشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا[1]

بعدما أصبح التجنيد قانون في فيفري 1912 م أَصدرت فرنسا قرار في 19 سبتمبر من نفس السنة مضمونه ينص على بعض الإجراءات هدفها تهدئة الجزائريين الذين تأثروا بقانون التجنيد الاجباري وتنص هذه التدابير على معاملة أفضل في الأيام القادمة ونص هذا القرار على ما يلي:

أولا: اعفاءهم من قانون الأهالي والقوانين الزجرية.

ثانيا: فإذا ارتكبوا جرائم لن تتم محاكمتهم في المحاكم الردعية وانما أمام محاكم قانون العام.

ثالثا: لهم الحق المشاركة في انتخابات المجالس البلدية بعد التسريح من الخدمة.

رابعا: لهم فرصة الوظيفة وبعد اقضاء ثلاث سنوات من الخدمة العسكرية[2].

غير أن الجزائريين لم ينخدعوا بهذه الإجراءات واستنكروا قرار التجنيد الاجباري وافتى بعض علمائهم ان الذين يموتون في الجيش الفرنسي تحت العلم الأوربي يعتبر كفر[3].

أثناء اندلاع ح ع 1 قامت فرنسا بإصدار قوانين تعسفية جديدة كقانون الحصار وحالة الرقابة في صيف 1914م جددت قانون الأهالي كان الحاكم العام" لوتو " Lutaudيخشى وقوع اضطرابات في الجزائر فرض على الجزائر نظام الحصار، عندما أعلنت المانيا الحرب على فرنسا أعلنت التعبئة في ترابها وكذا الدول تابعة لإمبراطوريتها أصدرت مرسوم 3 أوت 1914م ينص على مصادرة ما تملك الجزائر لصالح فرنسا في الحرب[4].

ومع بداية ح ع 1 غيرت فرنسا سياستها الفرنسية فيما يخص التجنيد الاجباري للجزائريين، كان عدد الجنود الجزائريين من فرقة الرماة 3878 مجند اجباري ووفي أوائل سبتمبر1914 م غادرت هذه الفرقة الجزائر ومعهم

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص ص 62.61.

[2] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**...، ج 2، المرجع السابق، ص 186.

[3] يحي بوعزيز، **سياسية التسلط** ...، المرجع السابق، ص 45.

[4] صباح البار، "المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914.1918)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع 17، جامعة الحاج لخضر، باتنة، د ت، ص 243.

6000 من الصباحية بالإضافة الى 2749 احتياطي وكذلك في هذه الفترة بدأت عملية الإحصاء لسنة 1915[1].

في 9سبتمبر 1914م أصدر وزير الحرب منشورا أمر الاعيان الإداريين والبلدين وفرق الدرك والشرطة بالبحث عن الشباب بالغ سن التجنيد والفارين مع الزامهم بتسوية وضعيتهم تجاه الخدمات العسكرية، في حالة من الاضطراب السياسي والاقتصادي استغلت الفقر الذي كان يعاني منه الشعب الجزائري دعت الجزائريين للمشاركة في الحرب الى جانب الحلفاء لذلك استعملت الأساليب الاغرائية والمغريات المالية والحفلات والموسيقى وضرب على الدفوف بمساعدة القياد وشيوخ الطرق الصوفية وغيرهم من أتباع الإدارة الفرنسية[2].

في 3 جانفي 1915م اتخذ الحاكم العام في الجزائر اجراء اغرائي اخر يتمثل في اعفاء الأهالي الجزائريين الذي جندوا في الجيش الفرنسي في فترة الحرب وأهاليهم من قانون الأهالي، ونجحت الإدارة الفرنسية بفعل هذا الاجراء تجنيد عدد كبير من الجزائريين خاصة الذين يعيشون الفقر المدقع وفرصة لتخلص من قانون الانديجينا[3].

وحتى تتمكن فرنسا أن تستميل الجزائريين وتشجعهم على التجنيد، أعلن كل من جورج كليما نصو (رئيس لجنة الشؤون الخارجية) بالمجلس الشيوخ الفرنسي وجورج ليق [4]رئيس نفس اللجنة المجلس الوطني الفرنسي في رسالة مشتركة إلى المجلس في 25 نوفمبر 1915م * بتحقيق سياسية أهلية حرة تقوم على أساس الثقة المتبادلة والوضوح الكامل، ولكن كان ذلك مجرد ذر الرماد في عيون الجزائريين، لان الجزائريين اعتادوا على الوعود الكاذبة من فرنسا[5].

وقد أجابهما رئيس مجلس الوزراء في 5ديسمبر 1915 م بأن الحكومة تؤيدهما في هذا الأمر وأكد لهما أن وزير الداخلية بدأ في تحضير تدابير فيما يخص هذا الموضوع[6].

---

[1] وليد بوشو، ، المقال السابق، ص 8.

[2] صباح البار، المقا ل السابق، ص 245.

[3] ناصر بالحاج، "دور الدعاية العثمانية ـ الألمانية في رفض التجنيد الاجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى(1914.1918)"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 3، المركز الجامعي، غرداية، 2008، ص13.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط** ....، المرجع السابق، ص 77.

*ينظر الى الملحق (8).

[5] ناصر بالحاج، المقال السابق، ص 14.

[6] صباح البار، المقال السابق، ص 248.

في سنة 1915م واصلت فرنسا في إحصاء الجزائريين المعنيين بالخدمة العسكرية وشملت هذه العملية مناطق مختلفة من الشرق الجزائري[1].

بدأت فرنسا تغير سياستها ابتداء من سنة 1916م بعدما أصبحت تعاني أزمة في اليد العاملة وكذلك الجنود، بتاريخ 7سبتمبر 1916م أصدرت مرسوم ينص على التجنيد الجزائريين مواليد بعد عام من سنة 1895م، وعدم السماح لأي شخص بالحصول على اعفاء وبعد أسبوع صدر مرسوم ينص على تزويد فرنسا ب 17500عامل وبعدها ارتفع العدد إلى 78.000 عامل لكن جميع الجزائريين رفضوا التجنيد حيث وقعت مناوشات بين الجزائريين وفرنسا في نواحي باتنة وبسكرة[2].

قامت فرنسا باستعمال وسائل الإرهاب والقسوة والشدة من أجل وضع لهذه الاضطرابات[3]، هكذا نجحت فرنسا في تجنيد ألاف الجزائريين وإما من العمال الزراعيين اما فلاحين وإما الباطلين، لدرجة دفع الجزائريين بتقديم الذهب لفرنسا حتى يقوا أبناءهم من شر التجنيد. واستعملت فرنسا طريقة العصا وترغيب الجزائريين والاعتماد على ثلاث طرق تتمثل في:

أولا إرهاب فعال الى أقصى حد .

ثانيا: أن ما حدث للجزائريين كان بإرادة الله وأنه ليس باستطاعتهم تغيير أي شيء.

ثالثا: دعاية فعالة بين الجنود الجزائريين في ميدان المعارك[4].

ان الجنود المسلمين الذين جندوا اجباريا كانوا لا يعاملون بالمساواة مع الفرنسيين في ألقاب والرتب ومدة الخدمة وما يتقاضاه من أجر[5].

ولكي تتمكن السلطات الاستعمارية من امتصاص الطاقات البشرية في الجزائر اقترح وزير الحرب والمالية باستخدام الجزائريين في الحرب من هم في صفوف سنة 1916 م وما يأتي بعدها وبتقسيمهم الى فئات وهي:

---

[1] علي محمد الصلابي، **كفاح السعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الزعيم عبد الحميد ابن باديس(موسوعة كفاح الشعوب)**، ج2، دار ابن كثير، دمشق، بيروت / لبنان، 2016، ص ص 26 . 27.

[2] علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الزعيم عبد الحميد ابن باديس** ، المرجع السابق، ص 284.

[3] صباح البار، المقال السابق، ص 284.

[4] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**...، ج 2، المرجع السابق ، ص ص 200202.

[5] أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، المطبعة العربية، د م ، د ت ، ص 67.

طبقة الجنود الصالحين في الجيش . طبقة الجنود الصالحين للمساعدة في خدمة الجيش . طبقة الجنود المؤجلين . طبقة الجنود الذين تم اعفاءهم . طبقة التي يتم تسريحها من خدمتها [1].

لذلك تم اصدار مرسوم 23 مارس 1917م أعطى لوزير المستعمرات حق الاشراف على تسجيل العمال لاستخدامهم في المصانع والجنود في ساحة الحرب وفي أكتوبر 1917م وافقت الحكومة العامة بخصوص المنح[2].

في نهاية الحرب 1914.1918 م قلصت الخدمة العسكرية الاجبارية بالنسبة للفرنسيين إلى ثمانية عشر شهرا ولكن بالنسبة للجزائريين ظلت ثلاث سنوات[3]، حيث جهزت فرنسا كل امكانيتها من بداية الحرب جندت الذين لم يخدموا قبل سنة 1912م وتتراوح أعمارهم 18و20 سنة، نقلت فرنسا من الجزائر 250000من مسلمين18000 من الفرنسيين والذين لم يحملوا السلاح توجهوا نحو المعامل الفرنسية[4].

وبسبب لحاجة الجيش أكبر عدد ممكن من الشباب لغت الإدارة الاستعمارية مبدأ العمل بالتعويض وذلك ابتداء من 11 جانفي 1918م، تم توسيع مجال التجنيد في 1918م يضم مناطق الحكم العسكري في الجنوب ولكم هذا الاجراء لم يطبق فأجبرت الرجوع إلى نظام تكثيف عملية التجنيد وتمكنت فرنسا بفعل سياستها الاغرائية والترهيبية جندت ما بين (1914. 1918) م أكثر من 800 ألف جندي جزائري عمدت طريقة أكثر خبثا وهي التطوع الحر ووفرت لها الأموال والوعود المغرية، لعب الجزائريون دوارا هام في ح ع1[5].

المطلب الأول : الموارد البشرية(الجنود و العمال).

لقد شارك الجزائريون في ح ع 1 بصفتهم جنودا أو عمالا* ، تم تجنيد 173.019 جزائري أثناء ح ع 1 يمثلون 3,7 %من مجموع السكان ومن بينهم 120 إلى 125000 حاربوا على مختف الجبهات ، كان الجنود الجزائريون تحت حراسة كاملة ولا يعاملون مثل الفرنسيين ، أما العمال كان عدد هم في بداية الحرب 13300

[1] صباح البار ، المقال السابق، ص 254.

[2] المرجع نفسه، ص 254.

[3] عباس فرحات، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري 1930**، تر : أحمد المنور، تق: أبو قاسم سعدالله، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2007، ص 39.

[4] أحمد توفيق المدني ، **الجزائر**، المصدر السابق، ص 67.

[5] صباح البار، المقال السابق، ص ص 255. 258.259.260.

*ينظر الى الملحق (9).

عامل جزائري وذلك بسبب حاجة فرنسا لحفر الخنادق وبدأت اليد العاملة تتوافد إلى فرنسا عن طريق التوظيف من طرف الإدارة والخواص[1] .

حسب مجلة" لافريك فرسناز "سخرت فرنسا 75.800 عامل من الجزائر لخدمة مجهودها الحربي في المصانع والموانئ، فضلا عن تواجد أعداد أخرى من قبل بفرنسا[2]، كان العمال محروسين ويعملون في مصانع الخراطيش ومصانع المواد الكيماوية[3].

منذ جوان 1915 م تم تشغيل 1037 عامل فلاحي جزائري تم ارسالهم الى فرنسا من أجل العمل في موسم الحصاد وفي 13 ديسمبر من نفس السنة طلب وزير الحرب بإرسال عمال من منطقة القبائل لإنجاز أشغال الحفر والردم في جبهة مع شرط لا يكون سنهم أقل من 34 سنة ووعدهم بتقديم تعويض يوميا يقدر 5فرنك[4].

استغلت فرنسا القوى البشرية في الجزائر خاصة أنها كانت تعاني من نقص في المواليد لذلك أسرعت بتجنيد الجزائريين في الحرب ليس لهم صلة بها فأرسلتهم الى الجبهة الشرقية لدفاع عن فرنسا جندت 400000 جزائري.[5] وزيادة عن ذلك جهزت 80.000 يعملون في المعامل الحربية الفرنسية كان الجزائريون يقمون بهذا المجهود الحربي اجباريا[6]، من أجل تحرير فرنسا بدمائهم الطاهرة وكانوا يأملون من خلال هذه التضحية أن تمنحهم فرنسا حقوقهم الأساسية غير أن فرنسا ضلت تنظر الهم مجرد رعايا فقط[7].

جندت فرسا في عام 1917م 17000 عامل عنوة في الدفاع الوطني [8]، تم بموجب مرسوم 14 سبتمبر 1916 انشاء مصلحة عمال المستعمرات كان عملها تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم الى فرنسا .وفي نفس السنة تم استدعاء دفعة 1917 التي ألحقت بالعمل العسكري اجباريا [9].

---

[1] محفوظ قداش ، **جزائر جزائريين تاريخ الجزائر 1830 . 1954** ، تر : محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008، ص ص 252.251. 253.

[2] بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص 354.

[3] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**...، المرجع السابق، ص 253.

[4] شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون** ...، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 830.

[5] يحي جلال ، **المغرب الكبير (الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال)**، دار القومية للطباعة والنشر ، د م ، 1966، ص ص 1045.1044.

[6] أحمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر** ، المصدر السابق ، ص 161.

[7] ادريس خيضر، ، المرجع السابق ، ص 310.

[8] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914.1939(نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007، ص 14.

[9] عبد القادر بلجة، المرجع السابق، ص ص57. 59.

يذكر محمد صالح بجاوي" أن عدد الجزائريين المساهمين في ح ع 1: عدد الجنود 17700 وعدد العمال: 75.000 مجموع المشاركين : 252,000[1]."

وفي 21 جانفي 1918م حدد الحاكم العام "جونار" أن عدد العمال الذين تم استدعائهم 50.000 عامل ونفس العدد من الجنود الذين كان جعلهم تحت تصرف فرنسا خلال 1918 م لكنه لم يستطيع توفير هذا العدد[2].

راهنت السلطات الفرنسية من اجل الحفاظ على وضعها الاقتصادي خلال فترة الحرب لذلك قررت جلب يد العاملة من مستعمراتها، وكان عدد الجنود الجزائريين أعلى مقارنة من الجنود المستعمرات الأخرى[3].

في آوخر سنة 1917 م كان المسلمون الجزائريون زودوا الجيش بحوالي 115.000 إلى 120.000 جندي عندما أصبح" كليمنصو" رئيس مجلس الشيوخ اعتمد على سياسية " الاستعانة المستعمرات" صرح في فيفري 1918 م أمام مجلس الشيوخ " إن قواتنا منهوكة ولقد فقدنا 3 ملايين رجل ونحن ملزمون ، على الاستعداد للمعارك القادمة والتضحية بمزيد من الأرواح ،فلا مناص من الاستنجاد بمستعمراتنا "[4].

في فيفري 1918م وصل الى فرنسا حسب وزارة الحرب أربعة فيالق من المشاة الجزائريين ،[5]جندت فرنسا كثير من الجزائريين وسمحت للبعض بالترقي إلى رتب عالية ومن هؤلاء الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر [6].

وهكذا جندت فرنسا خلال ح ع 182.751 جزائري ونخرط منهم 87.519جزائري بصفة دائمة في الجيش و78 ألف عامل جزائري كتعويض لعمال الفرنسيين الذين توجهوا نحو جبهات القتال[7].

[1] محمد صالح بجاوي ، ، المرجع السابق، ص 421.

[2] صباح البار ، المقال السابق، ص 255.

[3] عبد القادر بلجة ،" العمل المسلح في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى وعلاقته بالدعاية الألمانية التركية" ، **المجلة التاريخية الجزائرية** ، ع 1 ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2021، ص 516.

[4] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون**... ، ج 2، المرجع السابق، ص 834.

[5] صباح البار، المقال السابق، ص 257.

[6] يحي جلال ، **المغرب الكبير**...، المرجع السابق، ص 23 .

[7] عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي**...، المرجع السابق ، ص ص 215214.

المطلب الثاني : الموارد الاقتصادية و المالية .

تنوعت مجالات استغلال ثروات في الجزائر من طرف سلطات الفرنسية بالإضافة الاعتماد على الطاقات البشرية من الجزائر لخدمة مصالحها فأمرت بتكثيف زراعة الحبوب لدعم مجهودها الحربي ورفعت قيمة الضرائب المفروضة وهذا أدى الى أزمة اقتصادية والى ندرة المواد الاستهلاكية مثل (السكر . الزيت . الصابون)[1].

في أوت 1914م أعلنت فرنسا التعبئة العامة في الجزائر من خلالها قامت باستنزاف ثروات الجزائر الظاهرة والباطنية حيث تم تصدير 470.000 من القمح و550.000 قنطار من الشعير و294.736 قنطار من التمر والتين المجفف أما الزيوت فقامت بتصدير 23.730، لكن المنتوج الزراعي للفلاحين الجزائريين انخفض بسبب الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر[2].

وكان الهدف من استغلال فرنسا لهذه الثروات أن الإدارة الفرنسية أوضحت أن الجزائر تسخر بإمكانيات كثيرة تسمح لها بتموين الوطن الام (حبوب . حمضيات . لحوم)[3].

قامت فرنسا بإصدار مرسوم 4 جانفي 1916 م حتى تأمن صادرات الحبوب الى فرنسا ومصادرة واحتكار محصول الحبوب في الجزائر، غير أن هذه الصادرات تراجعت بسبب أزمة الموسم الاقتصادي 1917[4].

كان الأهالي في أقصى جنوب الصحراء والهضاب العليا يميلون الى تربية المواشي لإنها تعتبر أهم مورد في معيشتهم ، في 13فيفري 1915م أعلم وزير الحرب الفرنسي الحاكم العام أنه اتفق مع القائد العام للقوات العسكرية الفرنسية على توفير اللحوم من الجزائر للجيش هذا من جهة ، من جهة أخرى وافق الحاكم العام على تزويد فرنسا و القطر التونسي والمغرب الأقصى باللحوم البقر من الجزائر فصدرت لتونس 19.994 والمغرب أقصى 5000 وفرنسا 33.991 كذلك الخيل أصبح عدده 131.475 بعدما كان غداة الحرب 220.000[5].

---

[1] عبد القادر بلجة، المقال السابق، ص 516. 517.

[2] مجموعة من الباحثين، **الطريق إلى سايكس . بيكو**، تحرير : رشيد خشانة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان /بيروت، 2016، ص 453.

[3] العربي غانم ، **سياسية الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2013.2012، ص 14.

[4] صباح البار، **التنظيمات العسكرية** ...، المرجع السابق، ص 63.

[5] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق ص ص 451.450.

استولت الإدارة الفرنسية على الثورة الحيوانية من خلال شرائها بأثمان بخسة مؤجلة الدفع وكذلك استغلت المواد الأولية [1].

لم تكتفي فرنسا بالاستيلاء على الثروة الزراعية والحيوانية قامت كذلك بالتعبئة الموارد المالية بالاعتماد على البلديات، أعوان الإدارة الفرنسية، ومختلف المنظمات المنتشرة في كل أنحاء الوطن وذلك من خلال جهودهم لدى الأهالي بجمع التبرعات والمساعدات، من أجل دعم خزينة الدولة الفرنسية ومحاربة الأعداء أطلق رئيس الجمهورية الفرنسية نداء الأهالي الجزائريين طلب منهم تقديم القروض لفرنسا حتى تصرف على دفاع الفرنسي[2].

لعبت الجزائر دور كبير بالنسبة لفرنسا سواء من ناحية الواردات والصادرات حيت قامت بنقل ثرواتها نحوها خدمة مصالحها الاقتصادية خلال أزمتها وحروبها، قامت فرنسا بتصدير55،36 %من مجموع التجارة الخارجية[3].

كذلك استغلت فرنسا الجزائر من خلال التسليح، برغم من أن إمكانيات الجزائر قليلة الا أنها ساهمت في دعم جبهات القتال حيت أن ورشات سكك الحديدة سخرت لصناعة المتفجرات من قنابل وقذائف، تمكنت هذه الورشات خلال فترة الحرب من صناعة 300 قذيفة متفجرة يوميا وألف قنبلة أسبوعيا [4].

حيث كان للجنود المغاربة (الجزائر وتونس والمغرب) الذين التحقوا بالجبهات الأوربية أثناء ح ع 1جهود ودورا هاما بالرغم من أن هذه الحرب لا تعنيهم وشاركوا فيها بسبب الهيمنة الفرنسية من خلال التشريعات الاستعمارية الغير إنسانية والادعاء" أنها حرب من أجل الحضارة) [5].

وهناك ثلاثة أنواع من الجنود المغاربة الذين شاركوا في الحرب:

1. الجنود المدعون: في إطار التجنيد الخاص ففي الجزائر مثلا استعملت نظام الخدمة العسكرية الاجبارية للبالغين الذكور الذين يبلغ سنهم فوق 20 سنة وفي تونس نظام القرعة للذكور البالغين.

2 ـالجنود المتطوعون: الذين أقبلوا الالتحاق طوعا مقابل مبلغ مالي وفق اتفاق بضبط الحقوق والوجبات وكان أغلبهم من الفقراء وفتح باب التطوع الذين يبلغهم سنهم 17.

---

[1] بشير بلاح ، ، المرجع السابق، ص 354.

[2] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص ص 455.453..

[3] حورية عباس، "تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى1914.1918"، **عصور**،مج 21، ع 2 ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر، ديسمبر 2022، ص ص 307.303.

[4] محمد صالح بجاوي ، المرجع السابق، ص ص 453.452.

[5] مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص ص 209.208.

3 . الجنود العمالة: الذين انتدبوا للأعمال الفلاحية واشغال المدنية لتعويض الفراغ الذي تركه العمال الفرنسيون [1].

[1] مصطفى الأمين مدربل ، "الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى 1914.1918" ، **مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر** ، مج 3 ، ع8 ، دم ، ماي 2020،ص ص282.283.

المبحث الثاني : دور الدعاية العثمانية و الألمانية و الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى

.

المطلب الأول : الدعاية الألمانية والعثمانية.

لقد رأت الأطراف المتصارعة أثناء ح ع 1أن الأسلحة التقليدية لم تعد وحدها كافية لكسب المعارك بل هناك وسيلة مهمة وهي الدعاية ولهذا قامت الدولة العثمانية بالوقوف الى جانب حليفتها ألمانيا فقامت بشن دعاية اتصفت بالشراسة من أجل كسب ود العرب لتضمهم الى جانبها مستغلة مكانتها المعنوية و الدينية على اعتبار انها مقر الخلافة الإسلامية [1]، ولهذا تعرضت الجزائر لدعاية ألمانية عثمانية صورت فرنسا في شكل جلاد للشعب الجزائري[2] و أن الدولتان هم منقذو الشعوب العربية الإسلامية المستعمرة و لكن في الواقع كانت تطمح الى خلق العراقيل و المشاكل لفرنسا في مستعمراتها لكي تضعفها على ساحة الحرب [3]، فمنذ 1913 م أوضحت ألمانيا أنها تسعى الى احداث ثورة عامة في سائر شمال افريقيا ضد فرنسا، ففي مذكرة من نفس العام وضعت ألمانيا خطة من أجل خلق المشاكل في المنطقة باعتماد على شخصيات دينية و سياسية[4] ، لذلك لا يستبعد أن تكون قنبلة مينائي عنابة و سكيكدة اللتان ووجهتهم ألمانيا في 4 أوت 1914 م من ضمن هذا المخطط الذي وضع[5] .

ومع اندلاع ح ع 1تحول المغرب الى قاعدة لتنفيذ مخطط ألمانيا الذي باشرت بتنفيذه بحملة تحريضية ضد نظام الحماية الفرنسية بغية اثارة الاضطرابات في الشمال افريقيا بأكمله[6] .

لقد اعتمد المخطط الألماني في المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة و المستوحى من تقرير "أوبنهايم" [7]و المتمثل في دعم حركات المقاومة و التواصل مع زعماء المغرب العربي وعلى تنسيق العمل لإعلان الحرب ،و العمل

---

[1] خالد الفرجاني، "فرض فرنسا لرقابة صارمة على بلدان المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الأولى" ، **مجلة قرطاس** ، ع 10 ، دم ، نوفمبر 2018 ، ص 70 .

[2] بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 352 .

[3] ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين** ....، المرجع السابق ، ص 143 .

[4] سعد الله أبو قاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2، المرجع السابق ، ص 241 .

[5] مولود قرين، "الدعاية الألمانية العثمانية و الإجراءات الفرنسية في الجزائر سنوات الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) "، **مجلة المعيار**، مج 25، ع 60 ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، الجزائر ، 2021 ، ص 928 .

[6] مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص 143.

[7] **ماكس فون أوبنهايم (1860. 1946)**: و هو دبلوماسي و مستشرق و عالم أثار ألماني يهودي، قام برحالات علمية من أبرزها رحلة عام 1893 حيث جاب لبنان و سوريا و الخليج و العراق و الهند ، له كتاب باللغة الألمانية ترجم الى اللغة العربية بعنوان " من البحر المتوسط الى الخليج العربي " ينظر الى : إبراهيم محمد خلف الشرفات ، المرجع السابق ، ص 56 .

على نشر مجموعة من الأخبار والشائعات و توسيع تداولها في سائر الأسواق و التجمعات من أجل رفع معنوية رجال المقاومة [1]، كما أن سياسة "أوبنهايم " الداعمة "لحركة الجامعة الإسلامية "[2]أقلقت السلك السياسي البريطاني و الفرنسي[3] .

و لقد حاولت ألمانيا أن تحرك الأهالي ضد فرنسا لكي يقوموا بثورة ضدها مستغلة في ذلك تحالف السلطان العثماني مع القيصر الألماني و اعلان الجهاد على الاحتلال الغربي المسيحي[4]، والذي قام بها شيخ الإسلام بتركيا من خلال إعلانه الجهاد ضد فرنسا في نوفمبر 1914م فتلقت من طرف الجزائريين الكثير من الترحيب [5]وتبعها أيضا اصدار فتوى من كبار مشايخ المسلمين تدعو الى قيام حرب ضد الغرب المسيحي و لهذا عملت الدعاية العثمانية على بث أفكارها بين مسلمي شمال افريقيا عامة و الجزائر بشكل خاص ، ولقد كانت تنشط هذه الدعاية بمساندة مهاجرين مغاربة الى المشرق ومن بينهم "علي باشا حامبة"[6] و" الشيخ المكي بن عزوز" [7] و"

---

[1] مولود قرين ، المقال السابق ، ص 926 .

[2] **الجامعة الإسلامية** : هي حركة تدعو الى تعاون المسلمين بغية توحيد القوة بينهم لتصدي لتوسع الأوروبي أما وسائل عملها فكانت ترتكز على الإصلاح الديني و الاجتماعي من خلال تمجيد العقل و الرجوع الى مذهب السلف و من الشائع ان هذه الحركة بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، و أصحاب هذه الحركة هم جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و رشيد رضا و غيرهم ... ينظر الى : سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 109 .

[3] أ محمد يزير ، "التجنيد الاجباري في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى (1914 . 1918) بين الدعاية الألمانية العثمانية و رد الفعل الفرنسي "، **مجلة الدراسات التاريخية** ، م 23 ، ع 2 ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، 14 ديسمر 2022 ، ص 503 .

[4] ناصر بالحاج ، المقال السابق ، ص 3 .

[5] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 352 .

[6] **علي باشا حامبة (1876 . 1918)** :ولد بتونس العاصمة من عائلة ذات أصول تركية تلقى دراسته الثانوية بمهد الصادقي ثم اشتغل بإدارتها تحصل على الاجازة في الحقوق ظهر نشاطه السياسي في معيتي الخلدونية و الصادقية ،كما قام بتأسيس جردتي " التونسي" و "الاتحاد الإسلامي" في 1907 و 1911 ، ثم أصبح زعيم لحركة الشباب التونسي ، استقر باسطنبول بعد ما قامت السلطات الفرنسية باستبعاده واستكمل نشاطه الإداري هناك . ينظر الى : علي المحجوبي ، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين** ،مج 2 ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، 1986 ، ص 31 .

[7] **المكي بن عزوز:** من أبناء الأسرة العزوزية وهو ابن الشيخ مصطفى بن عزوزله الكثير من المؤلفات و الكتب المهمة توفي سنة 1916 بالاستانة ... ينظر الى : عبد الباقي مفتاح ،**أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية** ، تق: محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، 2009 ، ص 128 .

إسماعيل الصفائحي"[1] و"عبد العزيز جاويش"[32]و "سليمان باشا الباروني"[4] الذي أرسلته الى طرابلس ليقوم بإثارة المسلمين في شمال افريقيا ضد فرنسا كما استعانت أيضا بالطريقة السنوسية [5]ذات العلاقة الطيبة بالعثمانيين بهدف التأثير على أهالي الصحراء الكبرى الذين وصلتهم الدعوة السنوسية [6]،كما قامت بتشجيع الهجرة الجزائرية نحو الدول الإسلامية التي كانت تحت ادارتها [7].

و قد تضمنت هذه الدعاية الكثير من الصحف و المجلات العثمانية المدعومة من الجامعة الإسلامية التي كانت تنتشر بشكل سري في شمال افريقيا منها جريدة " الحاضرة" و "السياسة المصورة " ، " الحضارة " " العدل"[8] ، والتي كانت تعبر عن الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الجزائري [9].

[1] **إسماعيل الصفائحي** : هو محمد ابن الشيخ إسماعيل بن محمد حمدة بن حسن الصفايحي ولد بتونس وتاريخ ولادته غير معروف ، تعلم بجامع الزيتونة و حصل على شهادة التطويع رحل مع والده الى الأستانة حوالي عام 1905 ومكث فيها الى أن توفي ، بعد موت أبيه تولى مكانه في تدريس فعمل بمدرسة الخطباء و مدرسا بجامع أم السلطان من مؤلفاته : مخطوط كشف النقاب عن وجه التلفظ بالكنى و الألقاب ، و كتاب الفصول المستطابة من أصول الخطابة ... ينظر الى : محمد محفوظ ، **تراجم المؤلفين التونسيين** ، ج 5 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت / لبنان ، 1986 ، ص 142 .

[2] **عبد العزيز جاويش** : هو أحد رواد الصحافة المصرية ، ولد عام 1879 من عائلة ذات أصول تونسية ، تلقى تعليمه بالأزهر و تخرج من دار العلوم عام 1897 ، ثم بدأ مسيرته التعليمية و أصبح مدرسا للغة العربية و تقلد منص مفتش بالوزارة أول انتاج فكري له كان بعنوان " غنية المؤدبين " ، ثم انتقل بعد ذلك من التعليم الى عمق السياسة وكانت بدايته في هذا المجال عام 1908ينظر الى : مدحت البسيوني ، **صحفيون خلف القضبان** ، ج 1 ، دار نوبار ، دم ، 1990 ، ص ص 31 -32 .

[3] ناصر بالحاج ، المقال السابق ، ص ص 3 . 4 .

[4] **سليمان باشا الباروني** : ولد سنة 1873 في جادو بجبل نفوسة رحل لطلب العلم في جامع الزيتونة بتونس ، و الأزهر الشريف بمصر ، ثم رحل الى مصر و أنشأ مطبعة خاصة به عام 1908 كما قام بتأسيس جريدة " الأسد الإسلامي " شهد الجهاد الليبي من بدايته الى سنة 1913 ... ينظر الى : محمد يوسف المقريف ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر صفحات من التاريخ السياسي** ، مج 1 ، ج 1 ، ط2 ،الفرات للنشر و التوزيع ، بيروت / لبنان ، 2017 ، ص 126 .

[5] **الطريقة السنوسية** : التي تأسست عام 1837 كفرع لطريقة الشاذلية من قبل السيد محمد بن علي السنوسي الادريسي الجزائري وهي الفترة التي كانت فيها الجزائر تابعة للإمبراطورية العثمانية و تعرضت لحملات كبيرة من قبل فرنسا و إنجلترا ثم إيطاليا التي هاجمت ليبيا و عندما ضعفت حكومة هذه الأخيرة ،قام شعوب البلدان بمهمة الدفاع عن الوطن في اطار مجموعات و قد انبرت السنوسية أكبر المجموعات والى تشكيل الحركة السنوسية بغية مواجهة الاستعمار كما كان تركيزها من جهة أخرى على حل المشاكل الاجتماعية و الدينية للمسلمين في تلك المناطق ... ينظر الى : مجموعة من مؤلفين ، **الحضارة و الحداثة في الفكر العربي المعاصر** ، اع : حبيب الله بابائي ، رضا خراساني ، تر : حسين صافي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، 2014 ، ص 322 .

[6] صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر، تونس ، المغرب الأقصى)** ، ط 6 ، مكتبة الأنجلو المصرية ،دم ، 1993 ، ص 290 .

[7] عمار هلال ، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1962** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2016 ، ص 165 .

[8] أ محمد يزير ، المقال السابق ، ص503 .

[9] عمار هلال ، المرجع السابق ، ص 166 .

كما أنشئت ألمانيا عام 1915م وكالة " أخبار الشرق " في برلين تحت رئاسة "أوبنايهم " واشراف وزير خارجية ألمانيا وهي مؤسسة وظيفتها الاشراف على الدعاية في البلدان الإسلامية و اقتصر نشاطها في التصدي لدعاية العدو و تحريض المسلمين ضد دول الوفاق، من خلال ارسالها لمبعوثين المانيين في تلك البلدان[1] ، و كذا تحرير الأخبار التي تصلها و نقلها الى المسلمين باللغة العربية و الى لغات أخرى ، و كذا تفعيل الرابطة الألمانية التركية[2].

أما عن اسهامات الوكالة في ألمانيا فكانت انشاء "معسكر الهلال" في مدينة فونسدروف ببرلين عام 1915م و " معسكر قاينبرغر" بالقرب من بوت سدام وكان يتواجد بمعسكر الهلال مسجد وكان الهدف من انشاء المعسكرين هو إيواء الأسرى المسلمين الذين كانوا يقاتلون في جيوش دول الوفاق الودي ووقعوا في أسر الجيوش الألمانية، وكذلك بغية إيصال مواقف ألمانيا المتسامحة و الحصول على استحسان العالم الإسلامي و اقناع الاسرى بضرورة الالتحاق بالجيش العثماني ضد دول الوفاق الودي [3]، ومن هنا فقد وجد الجنود الجزائريين الفارين من جبهات القتال الفرنسية العاصمة الألمانية ملجأ لهم وقد عاملهم الألمان معاملة حسنة سواء تعلق الأمر بالجنود الهاربين أو المساجين فقد أبقوهم في معسكر الهلال و قدموا لهم الزي العسكري الخاص بتركيا و فصلوهم عن ضباطهم العربيين ووضعوهم تحت قيادة ضباط ألمانيين يتحدثون اللغة العربية[4] .

فكانت الدعاية التركية الألمانية تعتمد كثيرا على التضامن الإسلامي و ترى أن الحرب هي فرصة لتحرير بلدان العالم الإسلامي المستعمرة، ولهذا كانت ألمانيا تعرف نفسها على أنها حليفة للمسلمين[5] ، حيث عملت الدعاية الحربية الألمانية و التركية على محاولة اقناع المسلمين وفي هذا الصدد قامت مصالح الاستخبارات الألمانية بطباعة عدد كبير من المناشير و المطبوعات بالعربية الفصحى و الدارجة الجزائرية تحمل شعارات مرسوم فيها اعلام خضراء و يتوسطها الهلال الأحمر والنجم الذي يشير الى الثورة و الفرار كما كانت تحتوي هذه المناشير على عرض مساوئ فرنسا المرتكبة في حق المسلمين و اعلان الجهاد ، وعلى تذمر الأعيان المسلمين و قسوة الاحتلال [6]، كما

---

[1] مجموعة من مؤلفين ، **مئة عام على الحرب العالمية الأولى مقاربات عربية** ، مج 2 ،تنسيق و اشراف : وجيه كوثراني المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،بيروت ، 2016 ، ص155 .

[2] محمد يزير ، المقال السابق ، ص504 .

[3] عبد الرؤوف سنو ، **ألمانيا و الإسلام في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، الفرات لنشر و التوزيع ، بيروت / لبنان ، 2007 ، ص ص 96 . 97 .

[4] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 244 .

[5] محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين** ...، المرجع السابق ، ص254 .

[6] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر(من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954)**، تر: المعهد العربي العالي ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2013 ، 421 .

استطاع الألمان من تكوين علاقات حسنة مع بعض الوطنيين خاصة" الأمير عبد الملك الجزائري " ابن الأمير عبد القادر الذي وصل الى المغرب بقيادة مجموعة من القوات المسجلة وقام بمجهود دعائي ألماني وكان المنسق الرئيسي بين الخبراء و الضباط الألمان مع الزعامات المغاربية، كما بعث ابن أخيه الأمير خالد سنة 1916م ودعمه بالمال و المناشير لإحداث ثورة في الجنوب الجزائري غير أن الأوضاع لم تسمح للأمير بشنها[1].

فلقد عملت الدعاية الألمانية و العثمانية بشتى الوسائل من أجل إيصال فكرة الثورة لدى الجزائريين و حرضتهم على الهجرة لكن هذه الدعاية لم تجد الحرية الكاملة داخل الجزائر بفعل تصدي فرنسا لها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [2].

كما قامت الحكومة العثمانية من جهة أخرى بإعداد الكثير من المناشير التي كانت تصدر بتوقيع من لجنة "الوحدة و الترقي"[3] في إسطنبول والتي كان يكتبها التونسيون و الجزائريون ومن بين هؤلاء الجزائريين لضابط سابق في القوات الفرنسية يسمى " رابح بوكابوية" [4]الذي نشر مقالتين عام 1915 م عبر فيهم عن الظلم الذي كان يتلقاه الجنود الجزائريين كما كان يبث فكرة التمرد و الفرار من صفوف الجيش الفرنسي [5].

كما تشكلت العديد من اللجان في كل من برلين و جنيف و إسطنبول وكلها كانت تبث فكرة تحرير شمال افريقيا [6]، والتي تأسست في بداية 1916 م وهي لجنة استقلال الجزائر و تونس ببرلين[7] تحت رئاسة الشيخان

---

[1] مولود قرين ، المقال السابق ، ص 928 .

[2] حمزة بكري ، محمد دادة ، "الدعاية الفرنسية في مطلع القرن العشرين بين ولاء و مواجهة الجزائريين "، **مجلة الانسان و المجال** ، مج 5 ، ع 9 ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، الجزائر ، ديسمبر2019 ، 67 .

[3] **لجنة الوحدة و الترقي** : هي جمعية تأسست بالأستانة من أجل إطفاء نار الفتن المشتعلة في البلاد وكان هدفها المطالبة بالحرية و العدل لجميع العثمانيين و مساندة روابط الحب و الأمن المتكونة من السنة و الأدبان المختلفة بين الدول و قد أرسلت الجمعية في سنة 1894 فريق من الشبان الاحرار الى باريس لكي يأسسوا فرع للجمعية هناك و يقوموا بنشر الصحف والرسائل .... ينظر الى : الخالدي روحي ، **الانقلاب العثماني و تركيا الفتاة** ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012 ، ص 50 .

[4] **رابح بوكابوية** : كان بوكابوية عبد القادر ملازم في فرقة الرماة ، وكانت كتيبته في مقدمة جبهات القتال على الحدود الفرنسية الألمانية فاغتنم الفرصة سنة 1915 و تخطى الخطوط الألمانية و هرب من الجيش الفرنسي مخلفا رسالة الى نقيبه كتب فيها أسباب هروبه وهي " أن ضميره كمسلم يمنعه من الخدمة تحت راية أمة في حرب سلطان ضد القسطنطينية قائد الإسلام " ... ينظر الى : مولود قرين، المقال السابق ، ص 928 .

[5] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق ، ص 422 .

[6] صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 290 .

[7] محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين** ...، المرجع السابق ، ص254 .

"صالح الشريف " [1]و إسماعيل الصفائحي" بمساعدة من محمد باشا حامبة [2]و بعض الجزائريين المهاجرين و الفارين من الجيش الفرنسي والتي كانت مدعومة من قبل ألمانيا، و تركيا بحملة دعائية وطنية و تثقيفية كبيرة ضد فرنسا كما شجعت هذه اللجنة على هروب الجنود من صفوف الجيش الفرنسي و رحبت بهم وقامت بتكوينهم على المستوى الفكري ثم نقلتهم الى بلدانهم للثورة أو الى الشرق الأدنى ليقاتلوا الى جانب تركيا [3]كما كانت وظيفتها تتمثل في بالغة العربية و الألمانية و الفرنسية لصالح قضايا المغرب العربي و العالم *كتابة المناشير و الكتيبات الدعائية الإسلامي و انتقاد الاحتلال الفرنسي الذي اعتبروه أبشع المضطهدين للشعوب[4] حيث صرح الشيخ صالح شريف في الاجتماع التأسيسي للجنة بقوله : " لم يتخل الشعب في يوم من الأيام على حريته و استقلاله و روابطه بالخلافة العثمانية ... واليوم حان الوقت ليطالب الشعب بإنصافه ضد مضطهديه...و التونسيون و الجزائريون.... و المستعدون في أول مناسبة للدفاع عن قضيتهم، يطالبون باستقلالهم"[5] .

وفي أواخر ماي 1916 م تأسست لجنة أخرى فرعية بجنيف بسويسرا بقيادة " محمد باشا حامبة "[6] و المؤلفة من الوطنيين المتمردين في البلاد الجزائرية و التونسية و أصدرت مجلة تحت عنوان " مجلة المغرب"[7] وهكذا أصبحت هذه المجلة مقر لنشاط القادة الوطنيين الجزائريين و التونسيين حيث كتب أحد الجزائريين في عددها الثاني ردا على الفرنسين الذين يعتبرون الجزائريين رعايا " اننا جزائريون مسلمون ، و سنبقى جزائريين مسلمين"[8] .

كما أنشئت أيضا لجنة أخرى في برلين بين عامي 1915 . 1916م وهي اللجنة الإسلامية لاستقلال افريقيا الشمالية " والتي تواجد في احتفالات و تسيير نشاطها شخصيات عثمانية و ألمانية ،كما قامت هذه اللجنة باجتماع في برلين مفاده وضع خطة عمل ضد فرنسيا في المغرب العربي[9] .

---

[1] **صالح الشريف** : ولد عام 1869 ، بتونس من أبوين جزائريين هاجروا من ثلاثين عاما قبل ذلك الى تونس كان أبوه و جده من مشايخ العلماء بجامع الزيتونة وفي عام 1889 أصبح هو أحد علماء الإسلام الذين ينشطون في رفع شأن الجامعة الإسلامية وكان من بين العلماء الذين يهاجرون كثيرا من وطنهم بسبب الوجود الاستعمار حيث هاجر عام 1900 الى استنبول ثم رحل الى دمشق ... ينظر الى : بيتر هاينه، "صالح الشريف التونسي "، **مجلة حوليات الجامعة التونسية** ، ع 24 ، تونس ، 1985 ، ص 102 .

[2] حفيظ طبابي ، **البناء الوطني و تحديات الاستقلال** ، الدار التونسية للكتاب ، تونس ، 2011 ، ص 98 .

[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 209 .

*ينظر الى الملحق (10).

[4] ناصر بالحاج ، المقال السابق ، ص 4 .

[5] حفيظ طبابي ، المرجع السابق ، ص 98 .

[6] ناصر بالحاج ، المقال السابق ، ص 4 .

[7] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 209 .

[8] نهاية محمد صالح الحمداني ، **الحركة الوطنية التونسية (1881 . 1920)** ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، دم ، 2016 ، ص 245 .

[9] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 245 .

لكن الجزائريين لم يظهر أنهم يؤيدون الدعاية الألمانية و العثمانية لأن أغلب مناطق الجزائر كانت تحت رقابة ادارية شديدة بسبب حالة الطوارئ التي سلطتها الإدارة الفرنسية في الجزائر خلال الحرب، ولكنهم عبروا عن تأييدهم من خلال مجموعة من الأغاني الشعبية التي كانت تتماشى مع مسيرة الحرب و تحمل في طياتها عبارات و تؤيد العثمانيين والقيصر الألماني" غيوم" التي كانت تطلق عليه الحاج غيوم منقذ السلام وكانت تستهزئ بهزائم فرنسا و تمجد انتصارات ألمانيا [1] .

كما أن الدعاية الألمانية العثمانية التي روجت في شمال افريقيا عامة و الجزائر بصفة خاصة كانت سطحية[2] ومحدودة و السبب وراء فشلها في تحقيق مبتغاها كان نتيجة النشاط المضاد لدعاية الفرنسية في الجزائر و كذلك عدم وجود أي التزام رسمي من قبل الدولة الألمانية و العثمانية اتجاه الجزائريين في حالة الانتصار في الحرب [3].

المطلب الثاني : الدعاية الفرنسية المضادة .

قامت الإدارة الفرنسية منذ اندلاع ح ع 1على بث دعايتها في أوساط الجزائريين بهدف تجنيدهم في صفوفها والرد على الدعاية العثمانية الألمانية من جهة أخرى، فبمجرد انطلاق الحرب و قصف الغواصتين الألمانيتين للموانئ الجزائرية في أوت 1914 م وجه الحاكم العام بالجزائر بيان خاص بالمستوطنين و بيان أخر خاص بالجزائريين المسلمين دعاهم للجوء الى فرنسا وطنهم الأم وعدم الاستجابة لدعاية الألمانيين الكاذبة[4] ،كما قام باستغلال العواطف الدينية ووصف في هذا البيان أن ما قامت به ألمانيا هو ضربة موجهة ضد الإسلام كما أعلن أيضا في هذا البيان أن تركيا لم تعد مؤهلة لحماية الإسلام لأنها كانت متحالفة مع الألمان كما حاول أيضا مزج الدين بالدعاية حيث صرح :" اخوانكم المسلمين في روسيا والهند و مصر كانوا ضد تركيا و ألمانيا " و أنها الحاكم العام "لوتو "هذا التصريح بدعوة الجزائريين بأن يتبعوا مثالهم[5] .

[1] ناصر بالحاج ، المقال السابق ،ص 7 .

[2] عبد القادر بلجة ، **مسألة تجنيد الجزائريين** ... ، المرجع السابق ، ص121 .

[3] ناصر بالحاج ،المقال السابق ،ص 8.

[4] ناصر بلحاج ، **مواقف الجزائريين**....، المرجع السابق ، ص 150 .

[5] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص ص 249 – 250 .

كما أنشأ الحاكم العام جريدة" أخبار الحرب" في اوت 1914 م التي كانت تصدر باللغة العربية وصرح بأنها صمام الأمان الذي تعتمد عليه الإدارة الفرنسية لكي تواجه به مخاطر العدو الدعائية[1] هذه الجريدة كانت تصدر لهدف دعائي واستمرت في الصدور الى غاية 1918[2].

كما وفرت فرنسا كل مجهودها لمراقبة كل المناشير و الرسائل المتبادلة بين الجزائريين حيث أصدر الوالي العام في 17 أوت 1914 م مجموعة من التعليمات التي تقضي بمنع دخول المنشورات العربية و الأجنبية في البلاد ،وتكليف مصالح البريد و الجمارك بحجزها وعلى وجه الخصوص الصحف التركية و بالأخص جريدة " الشباب التركي" التي كانت حسب رأيه أنها ترسل الى الجزائريين معلومات خاطئة وكاذبة كما شملت التعليمات أيضا مراقبة الجرائد الصادرة في الجزائر و أن يكون المقال تحت أعين الفرنسيين قبل نشره[3].

أدرك الفرنسيون الأهمية البالغة للدين الإسلامي في هذه الحرب لكي يتصدوا الدعاية العثمانية التي رفعت معالم الجهاد في سبيل الله فاعتمدت الإدارة الفرنسية في بث دعايتها على رجال الدين التابعين لها من أئمة و مفتيين، حيث طلبت منهم إعطاء الشرعية الدينية لمشاركة الجزائريين في الحرب ضد الالمان و العثمانيين ولقد لبوا ندائها فقبلوا الحرب الى جانبها وحاولوا إعطاء الشرعية الدينية على أساس أن فرنسا هي المظلومة و ألمانيا هي الظالمة التي تعرضوا لهجوم من قبلها ومن هنا وجب عليهم الدفاع عن أنفسهم و وطنهم [4].

أما في ميدان المعركة والثكنات فلقد مارست الإدارة الفرنسية دعاية حثيثة بين الجنود الجزائريين لكي تواجه الدعاية الألمانية العثمانية التي كانت تحرضهم على الفرار من صفوف الجيش فحاولت استمالتهم الى جانبها و إرضاء حاجياتهم الدينية و الاجتماعية ،فقامت ببناء مسجد لهم لصلاة واستقبال الجرحى ووضعت أئمة ليصلون بهم ويدرسوهم القران ومختلف العلوم والسبب من وراء هذا هو الدعاية لصالح فرنسا [5]، وفي هذا الصدد قرر المجلس الوطني الفرنسي ان يبني دار للاستقبال في مكة لصالح الحجاج الجزائريين والتي كان اسمها هو دار الضيوف والتي أوضح الفرنسيون أنها أنشئت بغرض حماية الجزائريين من دعاية العملاء الاتراك و الالمان ولكن هناك شكوك حول أنه قامت ببناء هذه الدار أما لم تقم بفعل الأوضاع القائمة في تلك الفترة[6].

---

[1] مولود قرين ،المقال السابق ، ص938 .

[2] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 249 .

[3] مولود قرين ،المقال السابق ، ص935 .

[4] ناصر بالحاج ، المقال السابق ،ص 9 .

[5] ناصر بلحاج ، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق ، ص 153 .

[6] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 254 .

و لكن الجزائريون كانوا يدركون أن فرنسا لم تفعل هذا لأجل مصلحتهم و احتراما لدينهم بل من اجل خدمة مصالحها فقد عبروا عن تعجبهم لاستخدام المسجد كمستشفى من خلال الادب الشعبي الذي كان يفهم منه ادراكهم بأن المسجد بني لغرض كسب ولائهم والتصدي لدعاية الألمانية العثمانية التي كانت تعتمد على العامل الديني[1] .

كما استعملت الإدارة الفرنسية وسائل أخرى للحصول على المجندين ففي أواخر عام 1915 م اصدر قائد الجيش الفرنسي في الجزائر منشور يقضي بالتجنيد بأسلوب اغرائي وهكذا سارع المسؤولين العسكريين في تطبيق الاغراءات على الفقراء و الفلاحين الجزائريين بدعوتهم على الولائم مع الاستعراضات و الموسيقى التي شاركت فيها بعض الفرق العسكرية الفرنسية لتثبت للجزائريين كرم وفضل فرنسا، ولكن كان هدفها محاولة تحويل أنظارهم عن الدعاية المعادية لها وجذبهم للخدمة العسكرية الى جانبها [2].

كما قامت بحملة دعائية تحمل في طياتها أخبار سيئة من أجل تشويه صورة ألمانيا و الدولة العثمانية ومنه مشروع الجامعة الإسلامية التي كانت تريد تحطيمه و أن تفصله عن بلدان المغرب العربي عامة، فقد فبثت في دعايتها أن هناك جنود مسلمين متطوعين في تركيا وجدوا في حالة مزرية يعانون من الفقر و الجوع و المرض والتشرد و الموت في الشوارع وهذا كله من أجل ابعاد سكان بلدان المغرب العربي من التطوع الى الجهاد في سبيل الله[3] .

ومن جهة أخرى فلقد كثفت فرنسا نشاطها الدعائي الى المهاجرين الجزائريين في الشرق الأوسط مزاحمة لتركيا بعدما قامت بتعيين الأمير الجزائري "علي باشا "نائبا لرئيس مجلسها الوطني فحاولت هي الأخرى استمالة الأمير" عمر باشا" وتعيين "الأمير عبد الملك" رئيسا لشرطة بطنجة [4]وهذا لكي تبين أمام الرأي العام ودها وتعاطفها مع عائلة الأمير عبد القادر [5].

كما عملت الدعاية الفرنسية على عرقلة الدعاية الألمانية من خلال قطع جميع عناصر المساعدة لها بما فيه شعوب المستعمرات فعملت على تشويه صورتها وتحسين صورة فرنسا اذ ادعت ان الالمان لهم أسلحة حربية متطورة

[1] ناصر بلحاج ، **مواقف الجزائريين**...، المرجع السابق ، ص 154 .

[2] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ... ،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 253.

[3] أ محمد يزير ، المقال السابق ، ص ص 506 – 507 .

[4] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ... ،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 194 .

[5] عبد القادر بلجة ، **مسألة تجنيد الجزائريين** ...، المرجع السابق ، ص130 .

لكنهم يفتقدون للشجاعة اما فرنسا أسلحتها اقل تطورا ولكنها تمتلك الشجاعة التي يتصف بها الجزائريون وعلى هذا فان التقارب بين الجزائريين و الفرنسيين اكثر واقعية من التقارب الجزائري الألماني[1].

[1] المرجع نفسه ، ص 130 .

المبحث الثالث : ردود الفعل المختلفة من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى .

المطلب الأول : ردود الفعل الجزائرية .

تعتبر الثورات الشعبية التي قام بها الجزائريون في مختلف أنحاء الجزائر طيلة أعوام ح ع 1ردود فعل معبرة عن الرفض المطلق لرضوخ الى صفوف التجنيد الى جانب فرنسا حيث جرت هذه الثورات في المناطق التالية :

1. ثورة بني شقران 1914م :

مع بداية اندلاع ح ع 1كانت الأوضاع القانونية مناسبة للسلطات العسكرية الفرنسية كي تجند عدد كبير من الشبان الجزائريين في صفوف جيشها بشتى الطرق الترهيبية و الترغيبية مدعية ان جميع الجزائريين مؤيدين لها لكن عكس ما كان يمثله الواقع فمعظم الجزائريين الذين التحقوا الى الجيش الفرنسي سببه كان لدوافع اجتماعية و اقتصادية سواء اكان بشكل ارادي أو بأسلوب التجنيد الاجباري [1]، ولكن هؤلاء المجندين قد بدأوا يهربون من الخدمة الإلزامية كلما سمحت لهم الفرصة وينضمون الى إخوانهم المختبئين في الجبال والذين كانوا يحضرون لمهاجمة الجيش الفرنسي بمجرد انطلاق ح ع 1و هو الامر الذي كان يتوقعه الفرنسيون ان يقوم الجزائريون بتنظيم ثورة ضدهم[2] .

و فعلا ففي سنة 1914م كانت علامات الثورة واضحة للعيان [3]، وعندما شرعت السلطات الاستعمارية في اعداد قوائم المجندين من أجل التعبئة العامة بدأت الأمور تتأزم وتسوء وعم الغضب السكان في مختلف انحاء الجهات [4]،ومنها منطقة معسكر التي امتنع زعماء أعراشها من تجنيد أبنائهم في اجتماع عام شمل مناطق بني شقران[5] و الفراقيق و أولاد سعيد[6] ، حيث بدأت الحوادث في بلدية معسكر[7] المختلطة في أواخر سبتمبر

---

[1] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 373 .

[2] ناصر بلحاج ، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق ، ص 161 .

[3] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 373 .

[4] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، ج2 ، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996، ص 35.

[5] **بني شقران** : تشير الأثار أن المنطقة استقرت بها قبائل بربرية سبقت الوجود الروماني بالجزائر وقبل الفتح الإسلامي لهذه البلاد و المجتمع الشقراني يتكون من عصيبات بربرية و عربية متعايشة سلميا يربط بينها الوعي الوطني نظرا لانتماء لنفس الرقعة الجغرافية و من أشهر القبائل البربرية التي استقرت بجبال بني شقران نذكر : مغراوة ، بنو توجين ... ينظر الى :عدة بن داهة ، **معسكر عبر التاريخ** ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2005 ، ص 74 .

[6] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، 134.

[7] **معسكر** : تقع معسكر في الجهة الشمالية الغربية للجزائر ، في السفوح الجنوبية التي تطل على سهل غريس في الجزء الغربي لجبالي بني شقران فوق أرض كلسية بيضاء اللون ... ينظر الى : عدة بن داهة ، **معسكر عبر التاريخ** ، المرجع السابق ، ص 8 .

1914م وتطورت في الشهر الموالي لتضم العديد من القرى منها: بني نسيق ، و أولاد سعيد وبني خنيس ، وحجاجة[1] .

ولكن لم تكن حوادث بني شقران مغامرة أو حركات عفوية وانما كانت ثورة تم الاستعداد و التحضير لها من قبل و التي كانت تعبر عن رفضهم لتجنيد الاجباري ولقوانيين الإدارة الاستعمارية في الجزائر بطريقة سلمية و حضارية من خلال سلسلة من المسيرات و الاحتجاجات في شوارع معسكر وهذا قبل ان يجدوا انفسهم مضطرين للعصيان واستعمال العنف والدخول في تصادمات مع قوات الامن أيام المراجعة و التجنيد.[2]

ومن أهم أسباب قيامها رفض التجنيد الاجباري ورفض ذهاب المجندين الجزائريين الى ساحة الحرب في فرنسا و أوروبا و زيادة على هذا الاشاعات التي كانت تدور في الاخبار عن اعتزام فرنسا لتسخير الأهالي للحرب والتخلي عن قرار الاعفاء و التعويض وعدم تدريب المجندين [3]، ولقد اجتمع سكان قرية " سيدي دحو" في 29 أوت 1914 م و سكان بني شقران في 22 سبتمبر من نفس السنة ، واتفقوا على قرار معارضة الخدمة الاجبارية المفروضة على شبابهم و كوهلهم [4]، وبمجرد أن حضرت السلطات الفرنسية كتيبة في 5 أكتوبر 1914 م لتخضع بها شباب بني شقران لينطلق الثوار في شن هجمات على فرنسا [5] حيث قاموا في اليوم الموالي بإشعال النيران في الجبال معلنين من خلالها بداية المقاومة المسلحة فأسرع النائب "كولان" بطلب النجدة و المسارعة في معاقبة المتسببين في حوادث العصيان بأقسى العقوبات [6]و ردت عليها السلطات الفرنسية بعنف حيث أمر الجنرال " لاربي" بمحاصرة الدواوير الثائرة واستعمال القوة مع المتمردين [7].

كما شكلت السلطات الفرنسية فرقة متكونة من 1500 جندي بقيادة الجنرال "لاربي "الذي هاجم بهم القرى واحرق منازلها وهدم المساجد ثم اتجه نحو المناطق الجبلية و أمر جنوده بإطلاق النار على كل ما يجدوه في

[1] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق ، ص 35 .

[2] عدة بن داهة ، "ثورة بني شقران (1914) و موقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي "، **مجلة العصور الجديدة** ، ع 11-12 ، دم ، 2013 -2014 ، ص 306 .

[3] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ....، المرجع السابق ، ص 36 .

[4] صباح البار ، **التنظيمات العسكرية** ...،المرجع السابق ، ص 285 .

[5] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص134 .

[6] علي رزيق ، "ثورة بني شقران 1914 مظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري "، **مجلة دراسات تاريخية** ، مج 10 ، ع 2 ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، الجزائر ، 2022 ، ص 468.

[7] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص134 .

طريقهم[1]، و توجه ثوار بني شقران لدفاع عن المنطقة وواجهوا رشاشات القوات الفرنسية و استطاعوا اسقاط اثنين من الخيالة لكن دون أن يتمكنوا من رد الجيش المحمل بالرشاشات و بالأسلحة الثقيلة [2].

وفي يوم 8 أكتوبر انتقلت قوات عسكرية الى دوار" بني نسيق "وحاصرته أسبوعا كاملا واستعملت القوة والعنف وقذفت المنازل بالمدافع مع حملة من الاعتقالات وسلب الأسلحة و في يوم12 أكتوبر حاصرت دوار بن خنيس و واصلت عملياتها الى غاية 20 أكتوبر[3] .

وانتهت هذه الحوادث باعتقال عدد من السكان و تسليم 42 منهم للمحاكمة ، حيث صدرت في حق البعض منهم أحكام قاسية وتم فرض العقوبات الجماعية على أعراش بني شقران[4] .

ونظرا لقسوة الأحكام المفروضة استأنف سكان عرش "بني شقران" الحكم و اقدم اغنياء المدينة بتمويل مصاريف إعادة المحاكمة أمام المحكمة العليا بالجزائر و وجه المعتقلون رسالة الى وزير الحرب طلبوا منه العفو فصدر أمر في 8 فيفري 1915 يقضي بتحويل احكام الإعدام الى السجن المؤبد وكثفت سلطات المنطقة عقوبات شديدة [5]وهي :

. مصادرة الممتلكات العقارية للمتهمين و عائلاتهم .

. تسليط مبدأ العقوبات الجماعية على أعراش بني شقران .

. فرض غرامات مالية كبيرة عليهم .

ولكن الحاكم العام عارضها خوفا من تفاقم المشكلة و أن تأخذ منحى اخر خطير وقبل بعزل بعض قياد الاعراش من مناصبهم ولغى وظيفة عضو الجماعة لأي أحد من سكان المنطقة وجلب فرقة من جنود الزواف لحراسة ومراقبة المنطقة [6] .

و سبب فشل هذه الثورة يعود لعدم مساندة شيوخ الزوايا والزعامات الدينية لها حيث قام الشيخ عبد القادر بزاوية باب علي بنعت أصحاب الثورة بالمجانين والمخالفين لمبادئ الدين و طلب من السكان بطاعة أوامر فرنسا

[1] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 375 .
[2] علي رزيق ، المقال السابق ، ص 468 .
[3] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ....، المرجع السابق ، ص 38 .
[4] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص134 .
[5] ناصر بلحاج ، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق ، ص 163 .
[6] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق ، ص 39-40 .

وعدم الالتحاق بالثورة كما كان يدعوا في خطبه بالنصر لصالح فرنسا وكذلك عدم مساندة بعض القبائل التي خالفت ما تم الاتفاق عليه في اجتماع دوار الفراقيق، بالإضافة الى أن قادة هذه الثورة لم يكونوا من الجماعات الدينية عكس الثورات الأخرى التي كانت تحت قيادة الزعامات ولهذا الولاء من طرف السكان كان قليل[1] .

2. ثورة الأوراس 1916 م :

لقد كان الاوراس طيلة الاحتلال الفرنسي للجزائر معقلا للثورات التي تفجرت في وجه الاستعمار الفرنسي، وثورة الاوراس 1916 م ليست هي الوحيدة التي اندلعت في الاوراس شهدت هذه المنطقة عدة ثورات قبل 1912م منها ثورة 1860.1864.1871 م ومن أسباب هذه الثورة هناك من يرى أنها نتيجة الدعاية الألمانية في الجزائر ونشاط الجامعة الإسلامية [2].

ومن العوامل المحلية التي دفعت بالاوراسيين الى الثورة قانون التجنيد الاجباري الذي ظهر سنة 1912م وعاد في1914 م واقحام الجزائريين في الحرب تحت راية دولة مسيحية [3]يعتبران هذان السببان من الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة في منطقة الاوراس في 1916[4]، كذلك من أسباب تطاول فرنسا في سياسة مصادرة الأراضي وتهجير الجزائريين من أراضيهم والضرائب التي أثقلت كاهل الجزائريين والقوانين التعسفية كقانون الأهالي وحرمان أولياء المجندين من التعويضات مما زاد الوضع تأزما صرح الحاكم العام "ليستو" 25 مارس 1917م يستهزئ بالجزائريين " أن الجماعة التي تهدد باجتياح المنطقة بنهاية الصيف ستدفع الأهالي حتما إلى التطوع بالجنود والعمال"[5].

هناك من يرى أن ثورة الاوراس 1916م يعود سببها الحقيقي الى الطرقية في الجزائر وتمخضت عن منافسة الصوفية لبعضهم ومن المؤثرين في هذه الثورة العائلات الغنية الكبيرة ، لكن الإدارة الفرنسية اعتبرت أن الثورة 1916 م ثورة بربرية محضة كانت هذه الفكرة منتشرة في الأوساط الفرنسية السياسية الرسمية والغير الرسمية [6].

وحيث تم التحقيق في أسباب وأحداث الثورة من طرف:

---

[1] علي رزيق ، المقال السابق ، ص 469 .

[2] عمار هلال ، المرجع السابق، ص ص 161.162.

[3] نور الدين بن قويدر، "البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 ومشروع الجمهورية الجزائرية "، **مجلة الاحياء**، ع 28، جامعة باتنة1، الجزائر، جانفي 2021، ص 974.

[4] يوسف مناصرية ، **دراسات وأبحاث في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1954**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 79.

[5] نور الدين بن قويدر، المقال السابق، ص ص 974.975.

[6] عمار هلال، المرجع السابق، ص 181.

لجنة الجيش في مجلس النواب . لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب وضعت تقريرها مع مطلع سنة 1917. وزارة الداخلية التي أصدرت تقريرا في 23 ديسمبر 1916م والحوادث لم تنتهي . المفتش العام للبلديات المختلطة "أوكتاف دوبون" وفي رأيه أن الزاوية الرحمانية لها دخل قدم تقريره في أول سبتمبر 1917م ،أما وزير الحرب الفرنسي كان يرى أن سبب ثورة الاوراس هو قتل الرماة الجزائريين في الحرب الأوروبية[1].

ومن الأسباب الحقيقة لثورة الاوراس الأوضاع السياسية المؤسفة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي كانت تعيشها الجزائر في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وهذا ما وضع البلاد في وضع خطير وخاصة الجزائريين كانوا يجهزون لقيام بالثورة ضد فرنسا قبل سنة 1912 ، حاول الجزائريون في سنتي 1908.1909 ولكن الظروف السياسية التي كانت تعيش البلاد لم تسمح لهم بذلك[2].

هذه الثورة جاءت خلال الحرب العالمية الأولى التي كانت فرنسا أحد أطرافها فانطلقت الثورة من أولاد سلطان خاصة وبقية الاوراس[3].

لقد أطلق قادة ثورة على أنفسهم الأوراسيين اسم "المجاهدين "وقاموا بتوجيه نداء إلى كل الجزائريين التي تتراوح أعمارهم ما بين 20 ـ 45 سنة و اجتمعوا من خلال عقد الاجتماعات الشعبية و أعلنوا جهادهم ضد فرنسا[4].

حرض على اندلاع الثورة الاوراس 1916م ابن "علي بن نوي" والشيخ مقدم "زغانة "وأعلن كلهما الجهاد في سبيل الله ، في 24 سبتمبر تنقل الإداري" زناتاكسي "إلى "مشتة" طالب التي تبعد 25 كلم عن بريكة لإخبار المسجلين من الشبان الخدمة العسكرية فلم يجد سوى أوليائهم الذين صاحوا "لا يمكن أن نعطيكم أبنائنا"[5].

وكان موقع الثورة الأول في سبتمبر 1916م حيث وجه الثوار ضرباتهم ضد الإداريين الفرنسيين وتخريب المؤسسات العامة ومركز العدو ومما ساعد على اشتداد الثورة هو دعم الشعب لها وأعيان المنطقة وزعماء الدين، وقد بدأت هذه العمليات في الانتشار والتوسع[6].

في أكتوبر 1916 م تمردت قبيلة "أولاد الرشايش" الذي يبلغ عدد أفردها 15 ألف نسمة وقعت هذه الانتفاضة أثناء زيارة حاكم بلدية خنشلة المختلطة قال أن قبيلتي "مقادا وماورت" خاطبته بما يلي" لن يمثل أولادنا

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق ، ص ص 44.45.

[2] عمار هلال، المرجع السابق، ص 181.

[3] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 73..

[5] صالح فركوس ، **محاضرات في تاريخ الجزائرالمعاصر1912 . 1962** ، مديرية النشر جامعة قالمة ، 2011 ، ص 3.

[6] يوسف مناصرية المرجع السابق، ص 73.

يوم 16 أكتوبر أمام لجنة الانتقاء وسنتصدى للعمال المسخرين" وكان الوضع خطيرا بدأ صوت البارود يعلو، حاول الحاكم العاك "لليو" مع شيخ قبيلة "زلاتو" أن يعيد بعض الشباب إلى اريس فتعرضوا لخمس طلقات نارية وتجمع الناس بقلب الاوراس[1].

وبدأت هذه العمليات تنتشر وتتوسع في بلدية بريكة في 11 نوفمبر 1916 م هاجم الثوار على مزرعة "المعمر فرانجي" وتم فيها قطع خطوط التلغراف وتم قطع الطريق بين منطقتي نقاوس وبريكة وفي الليلة نفسها تم مهاجمة برج مكماهون مقر بلدية عين توتة المختلطة[2]، ووفي نفس الشهر والسنة في جبال الظهرة في منطقة التنس قام الثوار بمهاجمة فرق الدرك الوطني الفرنسي فاستولى الثوار على الأسلحة والذخيرة وقتل قائد فرقة (pons) والدركي (duveau) وهذا ما سبب مشاكل كثيرة لوزارة الحرب الفرنسية مما دفع برئيس مجلس الوزراء الفرنسي أن يبلغ المقيم العام في تونس أن الحل لمواجهة الثوار افراغ مخازن الرماة الجزائريين من الذخيرة والسلاح بسبب انعدام الثقة خوفا من أخذهم لسلاح ودعم الثورة [3].

التجأ الرافضون لقانون التجنيد الاجباري الى الفرار نحو الغابات والجبال حيث شكلوا فرقة تحت قيادة موحدة، كان الاوراس مليء بالأشخاص الرافضين للتجنيد الذين كانوا يقومون بالعمليات الفدائية ومهاجمة القوافل وعربات البريد وأبراج حراسة الغابات وكانت فرنسا تنعتهم (بقطاع الطرق والخارجون عن القانون) [4].

ووصل هذا الرفض الى الذروة حسب التقارير الفرنسية حيث قام سكان منطقة بريكة وبوسعادة بعملية عصيان ورفضوا تسجيل أبناءهم وصمموا على الصمود والمقاومة ووصف الحاكم العام تطور الثورة في بريكة في النقاط التالية: تجمع السكان بكثرة حول الشبان الجزائريين الفارين من صفوف الجيش الفرنسي سواء المجندين اجباريا أو المجندون في فرق الصبايحية وفرقة الرماة والتحصن في الجبال، وتفشي الأفكار الجهادية والتصدي للقوات الاستعمارية واعتبروا التجنيد يمس بكرامتهم رفض الجزائريين لتجنيد أبناءهم من أجل فرنسا الاستعمارية في حرب ظالمة لا علاقة لهم بها[5].

تبين أن بلدية الاوراس المختلطة هي التي سجلت العدد الأدنى من الرافضين سنة 1916 م وهي ما يلي:

---

[1] عبد الحميد زوز ، **الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(1939.1837)**، دار هومة ، منشورات متحف المجاهد ، دم ، د ت، ص 9 .

[2] علي رزيق، "مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري " ثورة الاوراس1916أ نموذجا"، **مجلة قضايا تاريخية**، ع 11، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر ، ديسمبر 2019، ص 126 .

[3] يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص ص 81.80.

[4] جمعية أول نوفمبر ، **ثورة الأوراس 1335هـ 1916 م** ، د د ، د م ، 1996 ، ص 123.

[5] يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص 84.83.

بلدية الاوراس المختلطة عدد المسجلين 248 الحاضرون 194.

بلدية عين توتة المختلطة عدد المسجلون 139 الحاضرون 19.

كما تم الهجوم على مقر بلدية عين توتة طوال لليلة 12 نوفمبر 1916 ، قام المتمردون بالهجوم على مكاتب وأرشيف الحالة المدنية ليبرهنوا أن هدفهم القضاء على كل ماله صلة بالتجنيد [1].

لم تكن ثورة الاوراس بمعزل عن المناطق الجزائرية الأخرى[2]،خلال أقل من أسبوعين من اعلان الثورة في بريكة سجلت عشرين حادة في الجنوب القسنطيني هاجم الثوار فرقة عسكرية كانت تبحث عنهم حيت أجبرت على العودة من حيث أتت[3].

انتشر خبر الثورة وجاء المتطوعون من كل مكان من غرداية و ميزاب خاصة ورقلة ، لم تسطيع فرنسا أن تخمد الثورة في نفس الوقت اندلعت ثورة الهقار ولم تستطيع فرنسا اخمادها [4]، في 18 نوفمبر 1916 م وجهت السلطات العسكرية الفرق العسكرية نحو "مستاوة وبلزمة" [5]، جهزت فرنسا قوات ضخمة تتكون من 8 فيالق حوالي 6.142 جنديا و 106 ضابطا وقوة من الزواف وتمكن المجاهدون من تحرير إخوانهم المجندين وقتلوا أربعة من الزواف[6] .

اضطرت السلطات الفرنسية وهي في حالة حرب ارسال فرقة مجهزة بالمدافع والمناطيد والسيارات والرشاشة ، فأجبرت كذلك على ارسال ضعف تلك التعزيزات لكن القيادة الفرنسية لم توافق فقط على ارسال مفرزة من 600 رجل في باتنة[7].

واجهت الإدارة الاستعمارية هذه الانتفاضة بالعنف والشدة والقسوة وكلفت خمسة كتائب من الجنود السنغاليين الذي كان مركزهم بسكرة بملاحقة الثوار[8]، الذين ارتكبوا أبشع الجرائم من قتل وحشي ونهب وتعدي

[1] عبد الحميد زوز ، **الاوراس إبان**....، المرجع السابق، ص ص 11.10.

[2] يوسف مناصرية ، المرجع السابق، 79.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص 184.

[4] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ** ...، المرجع السابق ، ص 188.

[5] عمار هلال، المرجع السابق، ص 188.

[6] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ** ...، المرجع السابق، ص 4.

[7] عبد الحميد زوز، **الاوراس ابان** ...،المرجع السابق، ص 14.

[8] مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق، ص 135.

على الحرمات واعمال فضيعة لا تتماشى مع اخلاق الإنسانية وقامت فرنسا باستعمال الطائرات العسكرية التي حولتها من تونس الى الجزائر لضرب المجاهدين والثوار الجزائريين *[1].

وفي بداية جانفي 1917م تدخل الجنرال "بونفال" بقوة كبيرة حوالي 13.892 جنديا و 217 ضابط حاصر بلزمة وقام بعملية تمشيط في مستاوة فكانت الإبادة على أوسع نقاط باستعمال الطائرات والقتل والتدمير[2] واتخذت سلطات الاستعمارية إجراءات تعسفية أخرى افراغ المخازن من الحبوب و إبادة المحاصيل الزراعية القمح والشعير وقتل الماشية وأغلقت كذلك الأسواق العامة لمدة سنة بعد الحرب من اجل تسليط الاضطهاد على الشعب* [3].

انتهت هذه الانتفاضة في اواخر أفريل و مطلع شهر ماي 1917 ، بلغ عدد القتلى الفرنسيين والجرحى 30 ،وعدد القتلى الجزائريين 100 شخص[4]. وكانت لها نتائج سلبية على الجزائريين بالإضافة الى الخسائر المادية والبشرية ، كذلك قامت السلطات الفرنسية بنفي العديد من الجزائريين ومصادرة أراضيهم وهجرة الجزائريين فردا أو جماعة نحو المشرق العربي وبالمقابل تهجير الأوربيين الى الجزائر وتشجيع الاستيطان وتزايد نفوذ المستوطنين اقتصاديا[5].

ومن أسباب فشل ثورة الاوراس 1916م أن هدفها التجنيد وليس تحرير الوطن ليس لها وجه عسكري واعلامي وسياسي تفتقد التوعية والتكوين والاعداد والتمويل الحربي والتنسيق...[6]

ويمكن القول بأن الجزائريين أبدوا مقاومة شرسة ضد التجنيد الاجباري ، وثورة الاوراس 191 كانت تمثل رد فعل جماعي ضد ظلم الإدارة الفرنسية الاستعمارية [7].

3. ثورة التوارق1916م:

*ينظر الى الملحق (11) .

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص 255.

[2] صالح فركوس ، **محاضرات في تاريخ** ... ، المرجع السابق، ص4.

*ينظر الى الملحق (12) .

[3] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص ص 73 . 74.

[4] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق، ص 54.

[5] نور الدين بن قويدر ، المقال السابق، ص 978.

[6] مسعود عثماني ، **الاوراس مهد الثورة**، دار الهدى ، مليلة الجزائر ، د ت ، ص 165.

[7] عمار هلال، المرجع السابق ، ص ص 179.176.

تعرضت صحراء التوارق[1] للغزو الفرنسي منذ بداية القرن العشرين فوجد التوارق في ظل ظروف ح ع 1الفرصة المناسبة ليعبروا عن رفضهم لهذا الدخيل المستعمر[2]، ففي عام 1916 انبثقت ثورة التوارق في الصحراء الكبرى الجزائرية و امتدت الى سائر المناطق الأخرى من" جانت" و و"الهقار" و" تاغيت"[3] والتي تأثرت بظروف الحرب التي كانت تجري بين ليبيا و إيطاليا منذ عام 1911م وتحت تأثير الأفكار الوطنية والجامعة الإسلامية[4] .

وفي فيفري 1916 م أعلن قادة الثورة كل من " أحمد السلطان " و " الشيخ عبد السلام" المقاومة رسميا ضد فرنسا [5]، فقاموا بتسليح جنودهم بالبنادق و المدافع التي سلبوها من الايطاليين واتجهوا الى واحة جانت التي كانت بها مقر عسكري فرنسي بقيادة الضابط " لوران لابير" وحاصروا المقر لمدة ثمانية عشر يوما بداية من يوم 6 مارس 1916 م وقبل اقتحامهم أرسل الشيخ عبد السلام رسالة الى الضابط الفرنسي نصحه فيها بالاستسلام[6] ولكن الضابط أصر على البقاء في القلعة ورد عليه بأنه سيخبر حكومته وطلب منه أن يتراجع و ينسحب ، و يوم 6 مارس انطلقت مدافع الثوار و صوبت على حصن جانيت و أصابت الواجهة الغربية منه [7]، واستمر الطرفان في اطلاق النار الا أن تمكن الثوار الجزائريين من الانتصار واقتحام حصن جانت في 24 مارس 1916م[8] .

مما أدى الى انسحب الضابط " لابير" مع أتباعه من الجنود الذي تبقوا معه متجهين الى حصن " بولينياك" الواقع بإيليزي [9]و عندما وصلوا الى تابركات في 25 مارس عرفوا بأن قافلة النجدة الفرنسية متجهة الى واحة جانيت فأمر الضابط " لابير " بالرجوع وتفاجؤوا بمحاصرة الثوار لهم وفي 27 مارس فر أغلب جنوده والتحقوا الى جنوده ولم يبقى مع الضابط الفرنسي سوى القليل من اتباعه فطلب منهم ان يقتلوه أو ان يفعل ذلك بنفسه فتدخل الثوار واعتقلوهم واخذوهم الى جانيت[10] .

---

[1] **التوارق** : ينتشر التوارق في الصحراء الكبرى ما بين حدود جمهورية مالي الشمالية الغربية و موريتانيا وصولا للسودان مرورا بشمال مالي و النيجر و تشاد من الجهة الشمالية وجنوب غرب ليبيا وجنوب شرق الجزائر ينظر الى : محمد سعيد القساط ، **التوارق (عرب الصحراء الكبرى)** ، مركز دراسات و أبحاث شؤون الصحراء، القاهرة ، 2001 ، ص 17 .د

[2] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص136 .

[3] عمار عمورة ، **موجز في تاريخ الجزائر** ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2002 ، ص 160 .

[4] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ... ،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 219 .

[5] المرجع نفسه، ص 220 .

[6] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 160 .

[7] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ...، المرجع السابق ، ص 270 .

[8] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 160 .

[9] المرجع نفسه ، ص 160 .

[10] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ...، المرجع السابق ، ص 271 .

و كرد فعل على هذه الاحداث نظمت السلطات العسكرية الفرنسية جنودها بقيادة الضابط " مينيي " بغية استرجاع حصن جانيت [1]، خاض مع ثوار معركة يوم 12 ماي واستطاع استرجاع الحصن كما تمكن من استعادة قلعة شارلي في 17 ماي مما اضطر كل من " الشيخ عبد السلام " و أحمد سلطان " للانسحاب مع ثوارهم الى منطقة غات في الشمال الشرقي[2] .

وفي الوقت الذي كان فيه توارق كل من" أزقور" بجانيت و "غات" يقاتلون في هذه المعركة و الاحداث امتدت الثورة الى توارق هقار الجنوب فحضروا خطة من اجل قتل الراهب " شارل دوفو كولد "[3] الذي كان يقوم بنقل جميع الاحداث التي تتعرض لها منطقة الهقار سواء أكانت متعلقة بالسكان أو بتطورات الحرب كما حاول تحويل أنضار السكان عن الحرب حتى لا يقوموا بأي تمرد أو ثورة [4]، وقد قتل الاب الجاسوس دو فوكو الذي كان متواجدا بمنطقة تمنراست[5] بتاريخ 1 ديسمبر 1916 م وكان اغتياله بداية لحركة تمردية واسعة في الهقار وبعض أجزاء الصحراء الكبرى والتي استمرت لحوالي ثلاث سنوات كاملة [6].

ونظرا لما كانت تشكله الثورة من قوة و تزامنا مع الأحداث التي كانت تجري في منطقة الاوراس لم تتمكن فرنسا من وضع حد لثورة الهقار الابعد نهاية ح ع 1،و واصلت تهدئة الصحراء خاصة الهقار و شرعت في دعم خطوط مواصلاتها في المنطقة وكثفت من حملاتها العسكرية تنفيذا للأوامر نفسها التي تلقيها فرنسا على منطقة الاوراس وشددت قمعا مشابها لما حدث في الشمال[7] .

ولخطورة الوضع على الفرنسيين في الصحراء قامت فرنسا بتكوين قيادة عسكرية جديدة في 12 جانفي 1917 بقيادة " لا بريين " وفي شهر أفريل 1917 م خاض سكان التوارق معركة بزعامة " إبراهيم أق داكه "[8] الذي لجأ في نهاية الى الاستسلام فحين استمر توارق الطاسيلي في الثورة واعترضوا قوافل الفرنسيين والحقوا شتى الهزائم بهم[9] .

---

[1] عمار عمورة ، المرجع السابق ، 160 .

[2] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق ، ص 64 .

[3] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ...، المرجع السابق ، ص 274 .

[4] محمد هقاري ، "دور سكان منطقة أزجر و الهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى "، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، ع 24 ، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك تامنغست ، الجزائر أ جوان 2016 ، ص 33 .

[5] علال الفاسي ، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، معهد الدراسات العربية العالية ، دم ، 1955 ، ص 17 .

[6] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ... ، المرجع السابق ، ص 274 .

[7] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية** ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 220 .

[8] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ...، المرجع السابق ، ص 274 .

[9] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 136 .

كما قامت أيضا في الجنوب الغربي الجزائري مقاومة تزعمها سكان" البريبشي" و" أولاد جرير" و "الرقيبات "ضد الجيش الفرنسي[1] و ساندهم فيها" أولاد عابدين الكونتي" مستغلين فرصة مغادرة الحامية الفرنسية لمحاربة ثوار أغادير و قد اقتحم الثوار هذه المنطقة في شهر جويلية 1917م ولم يستطع الضابط "كوفيلي " من مواجهتها الا بعد طلب قوات إضافية أواخر عام 1917 م[2] .

وهكذا كان التوارق و جل سكان الصحراء الكبرى الجزائرية ثائرين و متمردين ضد سلطات الاحتلال الفرنسي في خضم ح ع 1التي كانت فرصة عملوا على استغلالها إضافة الى نشاطات أعداء فرنسا من السنوسيين و الألمان و الأتراك ، من أجل طرد الاستعمار و استعادة الاستقلال ولولا العزلة ونقص الأسلحة لتمكنوا من طرد الفرنسين بشكل نهائي من الصحراء[3] .

المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية.

مع بداية ظهور قضية التجنيد الاجباري في الأوساط الجزائرية برزت معارضة شديدة من طرف الساسة العسكريين والمستوطنين الذين شعروا بخطر تدريب الجزائريين على الفنون القتالية، والخوف من حصول الجزائريين على الحقوق والوجبات السياسية، التي قد تساوي بينهم وبين الأهالي باعتبار الجميع لهم هدف واحد في الدفاع عن فرنسا[4]، أصر المستوطنين الأوربيون على عدم السماح للمسلمين الجزائريين من أن يلتحقوا بالجيش الفرنسي[5] خوفا على مصالحهم [6].

ولهذا شرع المستوطنون بتكثيف جهودهم لإجهاض التجنيد الاجباري من خلال الضغط على الحكومة الفرنسية والإدارة العامة بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق نوابهم في البرلمان والمجالس المالية والبرلمانية وكذا عن طريق شخصيات معروفة لها مكانة لدى السلطات الفرنسية، بالإضافة إلى جملة من الحملات الصحفية التي أظهروا فيها احتقارهم للجزائريين وهذا يمثل نزاعهم من أجل المحافظة على امتيازاتهم التي يرفضون التنازل عنها[7].

---

[1] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ...، المرجع السابق ، ص 276 .

[2] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص ص 136 . 137 .

[3] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق ، ص 69.

[4] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 380.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 204.

[6] سليم أوفة، "النخبة الجزائرية المحافظة و موقفها من قانون التجنيد الاجباري 1912 مواقف عبد الحليم ابن سماية و عمر راسم نموذجا "، **مجلة دراسات** ، مج 13 ، ع 1 ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، الجزائر ، جوان 2022 ، ص 111.

[7] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص ص 380.381

وبلغ التخوف ذروته في نفوس المستوطنين الى درجة أن رئيس بلدية "روفيقو" "بيسنبونو" قام بتحريض المتظاهرين من الأهالي ووعدهم بأن لا يحضر قوائم تعداد الشبان القابلين للتجنيد، كما قام بدعوة رؤساء البلديات الى شن اضراب عام يعبر عن رفضهم للتجنيد[1].

كما عبر الموظفون الفرنسيون عن تشاؤمهم خاصة عمال المقاطعات الذين تلقوا توبيخ من قبل السياسيين و رؤساء البلديات حيث كانوا يؤكدون المخاطر التي تحدث نتيجة منح الحقوق السياسية واقترحوا الاكتفاء بتقديم بعض الوظائف المحتكرة والترخيص للأهالي بحمل السلاح وإلغاء رخصة التنقل[2].

أما على مستوى مجلس الشيوخ فقد صرح النائب بالمجلس السيد " سان جيرمان" وهو من مستوطني مدينة وهران بأن النقاش حول التجنيد قد عرف تصادم بين المجلس والحكومة الفرنسية حيث أكد أن معظم النواب المستوطنين كانوا رافضين للتجنيد، ثم طلب من المستوطنين " المعارضة بهدوء عن طريق الحوار الهادف والبناء، وبدون عدوانية"[3].

أما موقف الساسة الفرنسيين من التجنيد كان مختلف عن رأي المعمرين لأن فكرة تجنيد الأهالي جاءت بهدف خدمة مصالح فرنسا و لسد النقص و العجز الذي يعاني منه الجيش الفرنسي، وكان رأي البعض منهم يرى أن التجنيد الاجباري طريقة لدمج الأهالي الجزائريين في المجتمع الفرنسي لكي تصبح الجزائر أرض فرنسية [4].

ولكن كان رأي بعض الفرنسيين يقر بعدم منح حقوق المواطنة والجنسية مقابل تجنيدهم و انما التقيد فقط بتحسين أوضاعهم و التخفيف من القوانين التعسفية مثل قانون الأهالي و اعفاءهم من الضرائب الثقيلة، و لكن بالمقابل لم يكن تجنيد الجزائريين مرحب به من طرف الفرنسيين جميعا حيث كان النائب البرلماني "فيربال" من المعارضين و لكنه كان يرى أنه لا مشكلة في تطبيقه مادام لا يساوي بين الأهالي و الفرنسيين [5].

غير أن وجهات الرأي عند العسكريين الفرنسيين عرفت تباين في الآراء بين مؤيد ومعارض، ومن المؤيدين على راسهم القائد العسكري لمقاطعة قسنطينة الجنرال " جييه " أما أبرز العسكريين المعارضين الجنرال " بايدو" قائد الفيلق التاسع عشر بعمالة الجزائر وفي الحقيقة أن أغلب القادة العسكريين مؤيدين لتجنيد الاجباري حيث

[1] ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص 30.

[2] صباح البار، **التنظيمات العسكرية**..، المرجع السابق ، ص 117.

[3] ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص 34.

[4] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص ص 390389.

[5] ناصر بلحاج ، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص ص 3736.

كان معظمهم متفقون على ضرورة تجنيد الجزائريين لكنهم يختلفون فقط في منح الحقوق السياسية والاقتصادية للأهالي[1].

و لكن هناك من العسكريين يرى أنه اذا تم تطبيق التجنيد الاجباري قد ينهي النظام الإداري ، و نبه البعض الاخر أن الأهالي سيستغلون خبرتهم القتالية المكتسبة في الجيش ويتمردون ضد الإدارة الاستعمارية و هذا ما عبرت عنه هيئة الأركان العامة في الجزائر في مذكرة أن " تجنيد الأهالي في الجيش الفرنسي أمر خطير جدا لا سيما في حالة حرب أوروبية "[2].

وكان هذا التنبيه في محله لأن رأيهم كان صحيحا و متوقعا و تجسد هذا فعلا بقيام ثورة الأوراس 1916م والتي شارك فيها أغلب الشباب الفارين من الجيش الفرنسي [3].

[1] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 382.

[2] ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص 38.

[3] محمد صالح بجاوي ،المرجع السابق، ص 393.

و من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن تجنيد الجزائريين في هذه الحرب أكد بشكل واضح وجاد عن الرفض القاطع للجزائريين للمشاركة فيها ، وعلى الرغم من ذلك تمكنت فرنسا من استغلال الجزائريين بشريا وماديا ، وهذا ما نعكس على الجزائر لتدخل مرحلة جديدة نتيجة تأثيرات الحرب العالمية الأولى على جميع الأصعدة والتي كانت لها أثر إيجابي من ناحية السياسية وأثار سلبية من ناحية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثالث

تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين.

المبحث الأول :الأثار السياسية.

المبحث الثاني :الأثار الاجتماعية .

المبحث الثالث :الأثار الاقتصادية .

بعد مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى التي أحدثت واقعا جديدا أثر على الساحة السياسية الجزائرية ، حيث برز الكثير من المثقفين الجزائريين و على رأسهم " الأمير الخالد " الذي قام بعدة مبادرات حثيثة من أجل الدفاع عن القضية الوطنية في الداخل و الخارج ، وهذا ما أقلق السلطات الفرنسية التي حاولت وضع حد لنضال السياسي للجزائريين من خلال اغرائهم بإصلاحات فيفري 1919 م، التي خلقت نقاشا حادا بين فئة الشبان الجزائريين و الذي تمثل في صراع إيديولوجي بين هؤلاء و برز بشكل واضح في انتخابات 1919م ، أما على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي كان الوضع سيئا و متدهورا بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية الاستغلالية .

المبحث الأول: الاثار السياسية.

المطلب الأول: بروز الأمير خالد.

1 . المولد والنشأة:

ولد الأمير خالد في 20 فيفري 1875م بدمشق أبوه الهاشمي بن الأمير عبد القادر[1]، حيث قضى طفولته في هذا البلد العربي وتأثر الأمير خالد بأفكار حركة "الشباب التركي" [2]و أفكار "محمد عبده" [3] المصري زعيم حركة النهضة، في 1892م عاد الى الجزائر مع عائلته [4]، أكمل الأمير خالد دراسته في ثانوية الجزائر [5]، ثم أرسله ووالده الى مدرسة "سان سير" لحربية في باريس سنة 1893 وتخرج منها سنة 1897[6]م، وفي نفس السنة حصل على رتبة ملازم" SOUS LIEUTENANT" ثم التحق بالفرقة الخامسة للقناصة الافارقة" LES CHASSEUR D' AFIQUE" ظل فيها لمدة سبع سنوات يعلم ويدرب جنود الزواف[7].

أرسل الى المغرب سنة 1905 م[8] كذلك خدم الجيش الفرنسي في مراكش عام 1907 م وارتقى في سنة 1908 الى رتبة قائد[9]، لكن الإدارة الفرنسية رفضت ترقيته الى رتبة نقيب وأصبح شخص غير مرغوب فيه[10]، وبسبب رفضه للجنسية الفرنسية ظل ضابطا أهليا[11].

---

[1] بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط 2، دار النفائس ، بيروت ، 1984، ص 92.

[2] **حركة الشباب التركي**: أسسها مصطفى فاضل باشا ابن إبراهيم باشا المصري... ينظر الى: روحي الخالدي، المرجع السابق، ص 22.

[3] **محمد عبده** :ولد محمد عبده حسن خير الله في قرية محلة نصر محافظة البحيرة في 1849 م تعلم القراءة والكتابة وعندما كان في عمره سابعة حفظ القران الكريم ثم ذهب ذ الى الجامع الاحمدي...ينظر الى : عبد الرحمان محمد بدوي، **الامام محمد عبده والقضايا الإسلامية** ، هيئة المطابع المصرية العامة للكتاب ، د م ، 2005 ص 17.

[4] عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 164.

[5] **سان سير** : تأسست عام1802 و أعطى نابليون للمؤسسة طابعا عسكريا وذلك بعدما قام بتحويلها "مدرسة إعدادية للمدرسة العسكرية الإمبراطورية الخاصة ....

يرى ينظر الى : Tanjuy eon duval ,Lycée militaire de saint- cyr,. **secteur enseignemeny**,sl.2021 2022,p 157 .

[6] عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج 1 ، دار البعث ، قسنطينة / الجزائر ، 1991 ، ص 105.

[7] يحي بوعزيز ، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912.1948**، دار البصائر، الجزائر ، 2009 ، ص 137.

[8] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 392.

[9] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق، ص 75.

[10] عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال ال الاستقلال** ، دار دزاير أنفو ، الجزائر ، 2013 ، ص 137.

[11] زوليخة سماعيلي المولودة علوش، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال** ، دزاير أنفو ، د م ،2013، ص 415.

اشتهر الأمير خالد بلقب الأمير وهو لقب شرفي تأكيدا على نسبه الجزائري[1]، ان ثقافة الأمير خالد ومعرفته للغة العربية والفرنسية وشجاعته الفكرية والعسكرية ونسبه مكنته من أن يتبوأ النضال السياسي[2]، لذلك كان الأمير خالد دائما محل شك السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية[3]، توفي الأمير خالد عن عمر يناهز 61 سنة في أواخر سنة 1936م[4].

2. نشاط الأمير خالد:

تعتبر حركة الشبان الأولى من نوعها في الجزائر حيث جمعت النخبة من الشباب الجزائر المسلمين المثقفين التي نشأت في المدارس الفرنسية، وفي هذه الفترة ظهر الأمير خالد على الساحة السياسية، في سنة 1913م قام خالد بجولة في فرنسا وقام بإلقاء محاضرات حول الظروف السياسية والاجتماعية ودافع فيها عن شباب الجزائر[5].

يرى بعض الكتاب الفرنسيين أن خالد كان مؤيدا لفرنسا من خلال التصريح الذي أعلنه سنة 1913م" ستصبح فرنسا مشغولة بنا أثناء الحرب وقلقة على حدودها ولكننا سنصبح معها وفي صفوف الأولى ..." لكن الأمير خالد لم يقصد موافقته على ربط الجزائر بفرنسا وانما النخبة الوطنية لاتزال تثق في فرنسا ووعودها[6].

كان الأمير خالد ينتقد السياسة الفرنسية في الجزائر من خلال ممارسات المستوطنين وإدارة الاحتلال الفرنسي، رفض سياسة التعسف الاستعماري ولكنه قبل المطالبة بالحقوق السياسية والتعليم " الرفض والحوار" حيث أظهرت مطالبه شكلا جديدا للمقاومة السياسية[7].

شارك الأمير خالد في ح ع 1في الجبهة الأوربية، ووصل الى رتبه نقيب[8]، حيث شارك مثل اخوانه الجزائريين ولكن وصول عربي جزائري في الجيش الفرنسي الى درجة ضابطا لم يكن معروفا آنذاك [9]، نظرت فرنسا الي هذه المشاركة بتقدير كبير غير ان الحاكم العام في الجزائر رأى هذه المشاركة تحتوي" على سوء النية وذات طابع تحريضي" وفكر وزير الحرب في أواخر سنة 1914م بإرساله الى سوريا لمحاربة الاتراك غير أن الحاكم العام عارض هذه الفكرة

---

[1] حكيم بن شيخ ، المرجع السابق، ص 57.

[2] الشيخ بوشيخي، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1962.1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2018، ص 64.

[3] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 54.

[4] أسيا ثميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية** ، دار المسك، الجزائر، 2008 ، ص 54.

[5] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1830 . 1930** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، الجزائر ، د ت ، ص 193.

[6] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 76.

[7] غانم بودن، "مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1924.1919)"، **مجلة قضايا تاريخية**، ع 3 ، جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر ، 2016 ، ص ص 76.75.

[8] أسيا ثميم، المرجع السابق، ص 53.

[9] عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون، المرجع السابق، ص ص75.

وألغاها[1]، في سنة 1915 م سرح من الخدمة العسكرية بسبب اصابته بمرض صدري وفي عام 1919 م احيل الى التعاقد واستقر بالجزائر العاصمة[2].

شارك الأمير خالد في "جامعة حقوق الانسان" سنة 1916 م[3]، وفي أفريل من نفس السنة طالب الأمير خالد المطالبة بتشغيل اليد العاملة في الجزائر بفرنسا وضمان لها الوقاية والرعاية الصحية والاجتماعية وإلغاء القوانين التعسفية المسلطة على الجزائريين وحقهم في التمثيل السياسي والإداري في المجالس المنتخبة[4].

وكذلك طالب في مؤتمر دولي عام 1917م بمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية مع المحافظة على أحوالهم الإسلامية[5]، كان الأمير خالد في هذه الفترة هو الشخصية البارزة في حركة الشباب الجزائري، في سنة 1918 م سمحت له فرنسا بالمشاركة في "مؤتمر حزب اليمين" سنة 1918 م الذي عقد في باريس[6].

خرج الأمير خالد نهائيا من صفوف الجيش الفرنسي، في هذه الفترة كان الشعب الجزائري يعيش ظروف صعبة مما دفعه لتكريس حياته للنضال السياسي، من أجل استرجاع الحقوق المنتهكة، لذلك اتخذ من تضحيات الشعب الجزائري في ح ع 1وسيلة لمطالبة فرنسا بتطبيق ووعودها اتجاه الجزائريين[7].

بدأ نجم خالد يعلو مع نهاية ح ع 1ومما جعله يكتسب خبرة كبيرة نسبه المرتبط بجده الأمير عبد القادر رائد الكفاح المسلح، لكن الشعب الجزائر كان مضطرا لتغيير أسلوبه الى النضال عن طريق انشاء النوادي والجمعيات وغيرها من الوسائل السلمية والكتابة في الصحافة برز الأمير خالد سنة 1919م [8]، كانت له نشاطات سياسية وإعلامية متعددة [9]، في هذه الفترة بعد ح ع 1عاد الأمير خالد الى الجزائر وبدأ يلتقي بالمثقفين والسياسيين والشخصيات الوطنية[10]، فأعطى للجزائر قيادة جديدة وفعالة تميزت بميلاد الحركة الوطنية المتمثلة في الأمير خالد خلال القرن العشرين[11].

---

[1] بسام العسلي، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق، ص 108.

[2] أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري (جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي)** ، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 60.

[3] عبدالله مقلاتني، المرجع السابق، ص 142.

[4] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 396.

[5] عبد الله مقلاتني، المرجع السابق، ص 142.

[6] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص ص 76.75.

[7] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 164.

[8] عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 . 1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 84.83.82.

[9] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 137.

[10] عما قليل ، المرجع السابق، ص 105.

[11] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 81.

وتتمثل وسائل نضال الأمير خالد في:

1 الخطب خاصة في الحملات الانتخابية وكان يقوم بتشهير بالخونة والمتخاذلين مع الاستعمار الفرنسي.

2 الاعتماد على العرائض التي طالب فيها بالمساواة إعادة مكانة الأهلي الجزائري.

3 الاتصال بالشخصيات الفرنسية وشخصيات العالية بالنواب والوزراء قام بشرح أوضاع الجزائريين .

4 الصحافة أنشأ صحيفة" الاقدام "التي أخذت شهرة واسعة[1].

وكانت للأمير خالد مطالب تتمثل في:

1 تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي تكون تساوي عدد النواب الأوروبيين الجزائريين.

2 الغاء القوانين الاستثنائية.

3 المساواة في الحقوق وواجبات الخدمة العسكرية[2].

4 حق الجزائريين في الحصول على المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز.

5 حرية الصحافة والجمعيات.

6 حرية التعليم وتطبيق قانون المتعلق بالتعليم الاجباري على الأهالي الجزائريين.

7 تطبيق القوانين العمالية والاجتماعية لفائدة المسلمين[3].

كذلك من مطالبه الربط الخفيف بين مقاطعات الجزائر الثلاث بباريس وخلق جامعة عربية و حصول الجزائري على حق المواطنة مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية[4].

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954** ، دار البعث ، قسنطينة / الجزائر ، 1985 ، ص 86.

[2] صالح فركوس ، **محاضرات في تاريخ** ...، المرجع السابق، 7.

[3] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ** ...، المرجع السابق، ص 230.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 64.

تمكن الأمير خالد من الدخول للميدان السياسي وفرض نفسه كلسان الشبان الجزائريين وقام بتوجيههم وأعطى قوة لعمل هؤلاء و دافع عن الشخصية الإسلامية ورفض "التجنس [1]"و"الاندماج"[2] باسم الإسلام[3].

من مظاهر النشاط السياسي للأمير خالد بعد ح ع 1داخل الجزائر قام بإنشاء جمعيات إسلامية في مختلف المجالات الثقافية والتعليمية كان هدفها الدفاع عن السكان المسلمين[4].

حاول الأمير خالد انشاء حزب إسلامي واحد بضم القبائل والعرب معا وتكوين له فروع في كل مكان وكان يقول دائما" لنبتعد عن العقلية العرقية فالدين الإسلامي "يضمنا جميعا" ولكن الإدارة الفرنسية لم تبقى مكتوفة الايدي بل سارعت في نشر الفتنة بين العرب والقبائل والبربر[5]، لكن الأمير خالد حرص على توحيد صفوف الشعب الجزائري حيث دعا الى محاربة العنصرية والوحدة الوطنية واعتمد في ذلك على الاجتماعات الشعبية[6].

يعتبر الأمير خالد أول موطن جزائري بدأ الكفاح السياسي المنظم بعد ح ع 1[7]، ولعب دورا كبيرا في الحياة السياسية وأصبح رمزا للنضال الوطني [8]وكان متحمسا لفكرة تحقيق المساواة كما قام بترشيح نفسه في انتخابات المجلس البلدي بالجزائر العاصمة[9].

وعندما أعلنت الهدنة بين القوى المتحاربة تقرر أن يجتمع ساسة العالم وإعادة بناء ما تم تحطيمه[10]، وفي هذه الفترة ظهر تصريح كان له تّأثير كبير على الساحة السياسية يتمثل في تصريح الرئيس الأميركي " ويلسون" [11]حق

---

[1] **التجنس:** ويقصد به اكتساب الفرد جنسية أخرى بدلا من جنسيته الاصلية وهناك مجموعة من القوانين لاكتساب جنسية معينة... ينظر الى : أحمد مريوش، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، د ت، ص 365.

[2] **الادماج** :في ظاهره هو تحقيق التماثل بين الدولة المستعمرة ودولة الأصل تحويل المواطن الجزائري معنويا وماديا ليصبح شبيها لمثيله بالميتروبول" ... ينظر الى: عبد الحفيظ بوعبدالله، "الطرح الاندماجي في الجزائر: الجذور والتطور"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية** ،مج1، ع2، ، قسم التاريخ والاثار، جامعة سطيف 2 ، جوان 2013، ص 171.

[3] محفوظ قداش، الجيلالي صاري ، **الجزائر في التاريخ** ...، المرجع السابق، ص 2.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، 78.

[5] بسام العسلي، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق 115.

[6] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر** ....، المرجع السابق، ص 231.

[7] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 77.

[8] بوعلام بوسايح، **أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830.1954** ، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2007، ص 228.

[9] يحيي عزيز، **الاتجاه اليمني** ...، المرجع السابق، ص 36.

[10] حكيم بن شيخ، المرجع السابق، ص 79.

[11] **ويلسون** :هو الرئيس ودور ويلسون ولد عام 1856 في بلدة ستونتون في ولاية فرجنينا تخصص في القانون في جامعة برتستون هو رئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية وصاحب المبادئ الرابعة عشر ينظر الى :ياسر الخزاعلة ، **تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1957.1958**، دار الخليج ، د م ، د ت، ص 78.

الشعوب في تقرير مصيرها [1]وهذه الوعود الكاذبة التي كانت تعتمد عليها فرنسا في الجزائر ومستعمراتها حتى تتمكن من خوض حرب طاحنة[2]، اشتهر كذلك ويسلون بمبادئ الرابعة عشر التي كانت الهدف منها إعادة أوروبا وتحقيق السلم[3]، ونتيجة هذا تركت هذه المبادئ أثر كبير في نفوس الجزائريين[4] .

عندما انتهت الحرب عام 1918م[5] ، انعقد مؤتمر السلام " فرساي"[6] في جانفي 1919 م انعقد في باريس عاصمة فرنسا [7]في بداية سنة 1919 م، و أعلن الأمير خالد أنه من أعضاء تشكيل وفد جزائري وارساله الى هذا المؤتمر[8] وكان الوفد يتشكل من الضباط الجزائريين ترأسه حفيد الأمير عبد القادر [9]كان يضم خمسة ضباط لم تظهر أسمائهم خوفا من بطش الاستعمار[10]وكان الوفد يتكون من النواب الجزائريين في المجالس العمالية والبلدية[11] .

بادر الأمير خالد بتدويل القضية الجزائرية[12] فرأى هذا الأخير أن يعرض القضية الجزائرية على الرئيس "ويلسون" بمناسبة انعقاد مؤتمر قرساي فكتب عريضة *[13]ورفع مطالبه في هذا المؤتمر [14]وطالب فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وكان هذا المطلب يعتبر هو المطلب الاستقلالي والشرعي [15]وكذلك بجلاء الفرنسيين من الجزائر[16].

---

[1] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا** ...، المرجع السابق، ص 195.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون ، المصدر السابق، ص 80..

[3] غسان الكحلوت، **العمل الإنساني: الواقع والتحديات**، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، د م ، 2020 ، ص 80.

[4]حكيم بن شيخ ، المرجع السابق، ص 91.

[5] يحي بوعزيز ، **موضوعات وقضايا** ...، المرجع السابق، ص 33.

[6] **مؤتمر السلام** : عقد في سنة 1919 شاركت فيه 32 دولة منها بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا وغيرها من الدول ولم يسمح بمشاركة المانيا في المؤتمر ومن قراراته: تسليم الاسطول البحري والبري الاسطول الاقتصادي للحلفاء، إعادة اللزس واللورين لفرنسا ، اعتبار المانيا مسؤولة عن الحرب... ينظر الى : سعاد إبراهيم سلموني، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط** ،دار غيداء ، دم ، 2020 ، ص ص 111.110.

[7] حكيم بن شيخ ، المرجع السابق، ص 89.

[8] بسام العسلي ،**الأمير خالد**...، ص ص 114.113.

[9] علال الفاسي، المرجع السابق، ص 80.

[10] حكيم بن شيخ، "التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد 1936.1912" ، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج 9، ع 1 ،جامعة المدية ، الجزائر ، جوان 2018 ، ص 97.

[11]محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة ، الجزائر ،د ت، ص 17.

[12] الأمير خالد، **رسالة إلى رئيس ويلسون ونصوص أخرى**، تر: محمد المعراجي تص : عبد العزيز بو تفليقة ، منشورات anep، ، د ت، ص 6.

*ينظر الى الملحق (13).

[13] عمار عمورة، المرجع السابق ،ص165.

[14] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 392

[15] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ** ...، المرجع السابق، ص 7.

[16] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 79.

ذكرت العريضة بالمقاومة الجزائرية طيلة 17 سنة وكذلك تناولت العلاقات الجزائرية الفرنسية أكثر من 87 سنة[1]، وعدم احترام فرنسا للاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا ومصادرة هذه الأخيرة لأراضي الجزائريين والقضاء على الحرية وكذلك التعدي على الشعائر الدينية[2].

وتناولت كذلك العريضة الضرائب التي أثقلت كاهل الجزائريين وفرض القوانين الاستثنائية وفرض التجنيد الاجباري عليهم [3]" ... بل أن الجزائريين كانوا يموتون في سبيل فرنسا بدون مقابل ولا احترام ..."[4]، وكذلك طالب الأمير خالد بوضع الجزائر تحت رعاية دولة وتختار من طرف جمعية الأمم[5].

وبالفعل تمكن الأمير خالد من تسليم هذه الرسالة في 19 ماي 1919 م ممضاة من طرف الرئيس الأميركي بواسطة " جورج ب نوبل" وتضمنت رسالة مطالب الوفد الجزائري[6].

كانت رسالة الأمير خالد واضحة جدا في تحديد هدفها في تصوير الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الجزائري والإجراءات الاستعمارية القاسية لكن كان موقف فرنسا قويا فقامت بتهديد الوفد وبملاحقته قضائيا[7].

حيث علق الوفد أمالا كثيرة من هذا المؤتمر[8]، لكن الوفد الجزائري عاد من الوفد خائبا فشكل الأمير خالد هيئة سياسية [9]وأطلق عليها "كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين" وهناك من يطلق عليهم اسم اخر " الحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي " من أجل مواصلة الكفاح والمثابرة [10]وجعلت برنامجها يتمثل في :

حصول الجزائريين على كامل الحقوق واصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية وكذلك إيقاف الهجرة الجماعية[11].

وحدد الأمير خالد أهداف هذا التنظيم فيما يلي:

. المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في تمثيل البرلمان الفرنسي.

---

[1] حكيم بن شيخ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق، ص 94.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 90.

[3] حكيم بن شيخ ، **الامير خالد** ...، المرجع السابق، ص 94.

[4]محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 90.

[5] مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص 23.

[6] علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الزعيم عبد الحميد ابن باديس** ،المرجع السابق، ص 30.

[7] حكيم ين شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق، ص 98.

[8] عمار قليل، المرجع السابق، ص 107.

[9] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر** ، المصدر السابق، ص 163.

[10] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص ص 76.75.

[11] علال الفاسي، المرجع السابق، ص 81.

. الغاء القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون الكامل الفرنسي العام.

. قبول الجزائريين دون تمييز في الوظائف المدنية والعسكرية.

. العفو العام لجميع المعتقلين السياسيين وحرية التعليم.

. تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة في الجزائر.

. السماح للجزائريين بالهجرة الى فرنسا[1].

المطلب الثاني : إصلاحات 4 فبراير 1919م .

1. تعريف إصلاحات 4 فبراير 1919 م:

هو عبارة عن دستور أو ميثاق يوضح و يحدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين[2] ، و الذي قام بوضعه " جورج كليمانصو" بعد نهاية ح ع 1بمساعدة من" جورج ليك" و " جونار" [3]، و الصادر بموجب قانون 4 فيفري 1919 م و مرسوم 6 فيفري 1919م و الذي تمنح فيه فرنسا بعض الإصلاحات لصالح الجزائريين [4].

2 . مراحل صدور الإصلاحات :

بدأت فرنسا في انتهاج سياسة إصلاحية قبل ح ع 1محاولة منها ذر الرماد في العيون ، و لهذا أعلنت الصحف الفرنسية شعار" لكي تحكم الوطنين بعدالة يجب أن نتودد اليهم " ، و كان لهذه الحملة التي شنها بعض المتعاطفين مع الجزائريين تأثيرها على الوزارة الفرنسية التي عملت بالفعل باتباع سياسة الإصلاح [5].

حيث أصدرت مرسوم بتاريخ 13 جانفي 1914م يقضي برفع عدد المستشارين العاملين في البلديات من 1/4 الى 1/3 ، كما أكدت مضامينه على السماح للشبان الذين خدموا الجيش الفرنسي أن يصوتوا في

---

[1] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص ص 84.81.

[2] عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 75 .

[3] فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 31 .

[4] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946– 1962)** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999 ، ص 42.

[5] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 42 .

الانتخابات المحلية و أن يزداد عددهم من 6 الى 10 مستشارين عامين في البلديات [1]، و يتوجب على المصوت أن تتوفر فيه الشروط التي حددها هذا القانون[2] .

و خلال نفس السنة خلق مجلس الشيوخ الفرنسي لجنة لمناقشة الإصلاحات في الجزائر ، فصوت هذا المجلس على لائحة و التي أنتجت لجنة تحتوي على ثمانية عشر عضوا و كانت و وظيفتها البحث عن طرق الإصلاح في الجزائر من الناحية السياسية و الإدارية و الاقتصادية ، و في 15 جويلية صوت المجلس الوطني على قرار ينص بتعديل بعض مظاهر قانون الأهالي [3]حيث تضمن ما يلي :

. منح حق المطالبة باستئناف الحكم للجزائريين الذين فرض عليهم هذا القانون.

. استثناء بعض الجزائريين أو الذين عملوا لصالح فرنسا في بعض المجالات من قانون الأهالي[4] .

كما كانت وزارة الحرب من السباقين الذين طرحوا فكرة منح الجنود الجزائريين صفة المواطنة الفرنسية حيث سجل كاتب الدولة لشؤون الخارجيةAble Ferry الذي ترأس اللجنة الوزارية المشتركة لشؤون المسلمين ، حيث دون القضية في جدول الأعمال بتاريخ 31 ديسمبر 1914 م حيث ذكر بالتضحيات التي بذلها الجنود الجزائريون في سبيل فرنسا أثناء الحرب و أن فرنسا تعتبر هذا دين على مسؤوليتها [5]، الا أن تعديلات عام 1914م كانت تمثل حيرة فرنسا من أوضاع الجزائيين بعد الإعلان عن الحرب [6].

و لكن اهتمام الفرنسيين بالإصلاح في الجزائر قد زاد سنة بعد الأخرى فكلما تفاقم ضغط الوطنيين الجزائريين، لجأت فرنسا نحو الإصلاح [7].

و في 1915م قام البرلمانيون الفرنسيون بتقديم مشاريع هادفة من أجل تسهيل حصول الجنود المسلمين على المواطنة و قدمت ثلاث اقتراحات طيلة ستة أشهر[8] ، و بتاريخ 13 جانفي من نفس العام تم التحضير لمشروع على مستوى مصلحة الجزائر في وزارة الشؤون الخارجية من طرف الكولونيل Hamelin كممثل لوزير الحرب

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي** ...، المرجع السابق ، ص ص 212. 213 .

[2] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 43 .

[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 262 .

[4] ياسين حمودة ، "إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919 "، **مجلة القرطاس** ، ع 4 ، جامعة الحميد مهري قسنطينة 2، 2017 ، ص 218 .

[5] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون** ...،المرجع السابق ، ص 857 .

[6] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 43 .

[7] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 263 .

[8] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر**... ، المرجع السابق ، ص 434 .

والذي تضمن إعطاء الجنود الجنسية فورا بدون أية شروط ماعدا شرط بلوغ السن و بطلب من المعني ، كما طرح ممثل الحاكم العام مشروع مضاد يمثل مرسوم قيد الاعداد يمنح للجنود المسلمين فترة ثلاثة أشهر لتفكير في طلب الجنسية عن طريق تصريح شفوي يدخل حيز التنفيذ مع انتهاء الحرب [1].

لكن الحاكم العام "ليتو" لم يكن متحمسا لهذه الإصلاحات التي كانت تدعو اليها الشخصيات الفرنسية اليسارية[2].

وفي 24 نوفمبر تشكلت لجنة جديدة في مجلس الشيوخ لمناقشة المشكل الجزائري و قد ترأسها السيد "مونيس " و نائب رئيسها السيد " جونار " و "موريل " و التي تعهدت بأن تدرج فكرة العدالة و الحرية في الجزائر ، و قد أعدت هذه اللجنة برنامج لدراسة المشكل الجزائري و الذي تضمن أمور معروفة قبل الحرب [3]و هي :

. القيام بالانتخاب عوض تعيين الممثلين الجزائريين و مشاركتهم في انتخاب رؤساء مجالس البلدية .

. العمل على الغاء المحاكم الرادعة .

. إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى و دمج الجزائر في فرنسا من الناحية المالية [4].

و بمجرد أن بلغت حالات فرار الجزائريين الى الجبال و تفاقمت ظاهرة الهجرة شعر الفرنسيون أنهم من الضروري القيام بشيء لتهدئة الأوضاع و ضمان أمن الجبهة الداخلية.[5]

حيث و جه رئيس لجنة الشؤون الخارجية في غرفة النواب و مجلس الشيوخ "جورج لييغ " و رئيس الحكومة "كليمانصو " رسالة مشتركة في 1 جانفي 1916م و التي تضمنت عن وضع مجموعة من الإصلاحات الواجب إنجازها في الجزائر و بأسرع و قت ممكن[6] و التي تضمنت ما يلي :

. منح الجنسية للجزائريين دون مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية .

. توسيع الدائرة الانتخابية الجزائرية في مجلس خاص في باريس .

---

[1] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون** ...،المرجع السابق ، ص 858 .

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 213 .

[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص ص263 . 264 .

[4] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 218 .

[5] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 43 .

[6] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق ، ص 434 .

. منح الجزائريين حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة [1].

. العمل على اصلاح الجباية العربية .

. منح ضمانات جديدة خاصة بممتلكات الأهالي [2] .

الا أن البرنامج الذي عرضه كل من "كليمانصو " و جورج لييغ " لم يرض به الا فئة النخبة الجزائرية و لم يقبل به الوطنيين الجزائريين [3] ، و يدل هذا البرنامج على أن فرنسا اتبعت خطة جديدة في سياستها مع الجزائر فهي لم تعترف بضرورة الإصلاح فقط بل طرحت أشياء كانت تعتبر في ذلك الوقت ليبرالية و متطرفة جدا[4].

ان سنة 1915م عرفت بعض المحاولات الإصلاحية على عكس عام 1916 م، و التي عملت فيها الحكومة الفرنسية برئاسة "كليمانصو " و الحاكم العام على الجزائر " شارل لوتو " باتباع سياسة القمع و الإبادة ضد المقاومات الشعبية التي كانت تجري في أنحاء الجزائر ، مما أدى الى تنصيب حاكم عام جديد هو " جونار " في 30 نوفمبر 1918م و تعيين "جورج كليمانصو " على الوزارة[5] .

حيث باشر " جونار " عملية الإصلاحات و التي ركز فيه على ثلاث محاور ثانوية وهي :

. إعادة تكوين الجماعات في شكل بلديات ذات صلاحيات كاملة .

. و إعطاء حق ترقية المسلمين لكامل الرتب العسكرية .

. و دراسة قيم المعاشات الخاصة بالجنود المسلمين [6].

كما قام بالاتفاق مع " ماريوس موتي " الذي قام بتحضير مشروع قانون حرر بالجزائر و الذي أرسل للغرفة في 14 ماي 1918 [7] و الذي صاغه في شكل قانون يتعلق بالحقوق المدنية و السياسية للجزائريين و الذي كان مستوحى من الأفكار التي عرضها كل من "كليمانصو" و" لييغ" و " جونار " عام 1915[8].

---

[1] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص ص 264 . 265 .

[2] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ....، المرجع السابق ، ص 434 .

[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص ص 265 . 266 .

[4] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 44 .

[5] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 219 .

[6] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق ، ص 437 .

[7] المرجع نفسه ، ص 437 .

[8] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**... ، ج 2، المرجع السابق ، ص 270 .

و يعتبر هذا أول قانون يحدد وضع الجزائريين بالنسبة الى اللجنة الفرنسية بعد قانون " سيناتيس كونسيلت[1] " الصادر في 14 جويلية 1865 م[2]، و بعد زيادة بعض التغيرات أصبح مشروع "موتي " قانونا سنة 1919[3] .

3. ظروف صدور قانون 4 فيفري 1919 م:

و بعد الصراع الكبير الذي جرى في أروقة الحكومة الفرنسية طيلة سنوات الحرب بين مختلف الفئات لإصدار بعض الإصلاحات التي تخص الأوضاع القانونية للشعب الجزائري [4]، و في ظل التحولات الدولية التي فرضتها ح ع 1، و وعود الرئيس " ويلسون " و إصلاحات "كليمانصو "[5] .

و من جهة أخرى الضغوطات الخارجية المحاطة بفرنسا في الجزائر و المتمثلة في ضغوط الدعاية الألمانية و العثمانية و ثورة العرب و الثورة البلشفية و كذا الأوضاع العامة التي خلفتها ح ع 1[6]، و من ناحية أخرى تصاعد و اشتداد ضغوطات الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف أشكالها المسلحة أو المطلبية[7] .

و لهذا اضطر الفرنسيون في الشروع لعمل إصلاحات نتيجة للحملات التي شنها المهاجرون الجزائريون و مساندیهم في الشرق الأدنى ضد فرنسا ، و كل هذه المعطيات أجبرت فرنسا على ادخال الإصلاحات في البلاد[8].

و أخيرا و بعد مناقشات طويلة بين الحاكم العام "كليمانصو" و رئيس الحكومة الفرنسية بادرت الحكومة الفرنسية في 6 فيفري 1919 م بوضع قرارات سياسة لترضية الجزائريين الذين كانوا يطالبون بالإصلاحات [9].

---

[1] **سيناتيس كونسيلت**: من البرنامج الادماجي الذي وضعه نابليون الثالث في 14 جويلية 1865 حيث تضمنت المادة الأولى من هذا القانون على أن الأهلي المسلم الفرنسي غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية و يمكن قبوله للخدمة في الجيش البري أو البحري و اكتساب وظائف مدنية بالجزائر و الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية لكنه يخضع في هذه الحالة للقوانين المدنية و السياسية الفرنسية أي بتخليه عن أحواله الشخصية الإسلامية و أعتبر هذا القانون الجزائريين المسلمين أهالي و هو اسم يطلقه المستعمرون على من كانوا غير مواطنين أي رعايا غير متساوين مع غيرهم في الحقوق و الواجبات ... ينظر الى : بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 144 .

[2] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 219 .

[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 270 .

[4] مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 19 .

[5] صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا** ...، المرجع السابق ، ص 196 .

[6] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 258 .

[7] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 67 .

[8] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 459 .

[9] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 216 .

و التي وعدتهم بها الحكومة الفرنسية منذ أن أقرت قانون التجنيد الاجباري للجزائريين في ح ع 1كمكافأة على مجهوداتهم و مشاركتهم في الحرب [1].

و قد اتضح هذا من خلال الخطاب الذي ألقاه " M . Abel" حاكم عام على الجزائر في عام 1919 م حيث تطرق الى عرض الدور البطولي الذي لعبته الجزائر أثناء ح ع 1و طلب بوضع لجان لدراسة الحالة الاقتصادية و حل جميع المشكلات و وجه خطاب الى اللجان المالية عبر فيه ما يلي : " ... ولكن من أجل إيجاد نهضة و طنية حقيقة يجب انجاز برنامج للأعمال العامة و إيجاد حركات جديدة و تنسيق النظام الإداري بشكل أكثر جدية [2].

و من جهة أخرى اعترافا لهم بدور الهام الذي قام به الشباب الجزائريون في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني [3]، كما هدفت الى وضعه امتصاصا لغضب الجزائريين و مقاومتهم [4]، و التي ازدادت مطالبهم التي كانت ترمي الى انصافهم و مجازاتهم عما قاموا به في الحرب فقررت حكومة "كليمانصو" الى اعلان الإصلاحات التي صدرت بموجبه في 4 فيفري 1919م[5] والذي صادقت عليه الحكومة و الذي يقوم بتكملته مرسوم أخر في 6 فيفري من نفس العام [6].

4 أهم مضامين إصلاحات 4 فبراير 1919م .

يتألف هذا القانون من أربعة محاور أساسية وهي :

. المحور الأول : المتعلق بالحقوق السياسية .

. المحور الثاني : و المتعلق بالمواطنة (الحصول على الجنسية الفرنسية) .

. المحور الثالث : و الخاص بالإصلاحات العسكرية.

---

[1] أحمد مهساس ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة** ، تر : الحاج مسعود مسعود ، محمد عباس ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003، ص 46 .

[2] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص ص 65 . 66 .

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 216 .

[4] زوليخة سماعيلي المولودة علوش ، المرجع السابق ، ص 412 .

[5] يحي بوعزيز، **سياسية التسلط** ...، المرجع السابق ، ص 45 .

[6] جمال خرشي ، **الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر(1830 . 1962)** ، تر : عبد السلام عزيزي ، ، دار القصبة لنشر ، الجزائر ، 2009، ص 432 .

. المحور الرابع : و يتضمن الحقوق الإدارية[1] .

أ / الإصلاحات السياسة :

و الذي يتعلق بالحقوق السياسية و التمثيلية للمسلمين الجزائريين حيث تضمن توسيع الدائرة الانتخابية الإسلامية [2]، حيث ازداد عدد هؤلاء الناخبين الى 421000 في الهيئة الانتخابية البلدية بعدما كان لا يتجاوز 57044 في سنة 1914 م مقابل 140000 ناخب فرنسي[3] .

. رفع عدد أعضاء مجلس الجماعة في البلديات المختلطة ال 1007 عضوا و في البلديات ذات كامل الصلاحيات الى 281 عضوا .

. مضاعفة عدد المستشارين العاملين في المجالس الولائية من 28 الى 29 مستشارا و المتمثل 10 في عمالة قسنطينة و 10 في عمالة الجزائر و 9 في عمالة وهران [4].

. توسيع حقوق الانتخاب لصالح الجزائريين في المجالس البلدية و العمالات و المجلس المالي حيث يوفر لهم ربع المقاعد في مجالس العمالات و ثلث المقاعد في المجالس البلدية و أن شيخ البلدية لا يكون الا فرنسيا [5]، أما القاعدة التي تتم بموجبها الانتخابات فهي تتضمن قائمتي انتخاب واحدة للفرنسيين و الثانية للجزائريين [6].

. توسيع الدائرة الانتخابية المتعلقة بالنواب الماليين الى 103149 حيث كانت قبل إصلاحات 1919م تقر ب 5090 مع الاحتفاظ بعدد النواب ما هو أي 21 نائبا .

.كما نص على ارتفاع عدد المستشارين المسلمين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة الى نسبة 65 %[7]، فتضاعفت بمقدار الربع منذ عام 1884م الى الثلث كما حصل المستشارون على حق الاشتراك في انتخاب رؤساء البلديات [8].

---

[1] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 34 .

[2] عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 75 .

[3] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق ، ص 44 .

[4] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 34 .

[5] محمد بلعباس ، المرجع السابق ، ص 18 .

[6] مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 20 .

[7] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 35 .

[8] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، تر : عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت / باريس ، 1982 ، ص 117 .

.كما تضمن القانون على أن لا يتجاوز عدد المستشارين الأهليين في المجالس التمثيلية (البلديات و الولايات) 1/3 أو 5/2 على أكثر تقدير أي ما يعادل 4 مستشارين لكل 1000 قاطن [1] .

و لكي يصبح الجزائريين ناخبين يجب أن تتوفر فيهم أحد الشروط التالية :

. أن يكون عمر الناخب يفوق 21 سنة و أن لا يكون قد تعرض لأي حكم ضد القانون الفرنسي .

. أن تكون مدة اقامته عامين في بلديته [2].

. أن يكون قد أدى الخدمة في الجيش أو في البحرية الفرنسية .

. الحصول على الملكية .

. أن يكون عامل في الدولة أو في البلدية أو العمالة أو يتقاضى راتب تقاعدي من طرف السلطات الفرنسية .

. أن يكون حاصلا على شهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية[3] .

. أن يكون بحوزته وسام شرفي .

. و أن يكون قد تحصل على جائزة قدمتها السلطات الفرنسية له [4].

ب / الإصلاحات الخاصة بالمواطنة الفرنسية *:

حيث يحتوي قانون 1919 م في أحد أقسامه عن كيفية دخول الأهالي الجزائريين الى الجنسية الفرنسية و على هذا الأساس يمكن للجزائري أن يرقى الى حالة المواطن الفرنسي عند طلبه ، و هذا اذا توفرت فيه الشروط التالية[5] :

. يجب أن يكون عمره 25 سنة .

. أن يكون غير متزوج أو متزوج مرة واحدة .

---

[1] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 35 .

[2] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 461 .

[3] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 72 .

[4] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 462 .

*ينظر الى الملحق (14) و الملحق (15) .

[5] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 460 .

. أن لا يكون قد حكم عليه بأي جريمة أو خيانة أو عدم التعرض لأي عقوبة تأديبية .

. و أن تكون مدة اقامته عامين متتاليين في نفس البلدية سواء في فرنسا أو الجزائر أو أي مقاطعة إدارية تابعة لفرنسا[1] .

و في الأخير عليه أن تتوفر فيه أيضا واحد من الشروط التالية[2] :

1 / أن يكون قد أدى الخدمة سواء في الجيش البري أو البحري ، و أن يمتلك شهادة حسن السيرة و السلوك .

2 / التمكن من القراءة و الكتابة باللغة الفرنسية .

3 / أن يكون مالكا لممتلكات في الريف أو المدينة أو أن يكون مزارعا .

4 / أن يكون لديه عمل عام أو راتب تقاعدي للخدمات العامة [3].

5 / أن يكون قد انتخب لشغل منصب عام .

6/ أن يكون بحوزته وسام فرنسي .

7 / أن يكون عمره قد بلغ 21 سنة لأب جزائري حامل الجنسية الفرنسية[4] .

و ينبغي على الأهلي الجزائري المسلم الذي يريد الاستفادة من هذا الإصلاح أن يرسل طلب الى قاض الصلح أو السلطة التي تحل محله مرفوقا بطلب من نسختين و مجموعة من المستندات[5] .

كما يحتوي قانون 1919 م على جزء أخر يحمل عنوان النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين[6] ، و الذي ينص على أن يمثل الأهالي الجزائريين المسلمين الذين لم يطالبوا بالحصول على صفة المواطنة الفرنسية على أن يتم تمثيلهم في جميع المجالس (الوفود المالية و المجلس الأعلى للحكومة و المجالس

[1] Journal officiel de la république française , n° 36 , jeudi 6 février 1919 , **loi du 4 février 1919**, p 1358 .

[2] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 460 .

[3] Idem, p 1358 .

[4] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 71 .

[5] Idem , p 1358 .

[6] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 461 .

العامة و مجالس البلدية و لجان البلدية) بأعضاء منتخبين لهم نفس المكانة و الحقوق التي تتوفر لدى الأعضاء الفرنسيين مع التقيد بأحكام المادة 11 من القانون الأساسي الصادر في أوت 1875م[1] .

كما نص على أن حق المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة المشاركة في انتخابات رؤساء المجالس البلدية ، و أن الجزائريين الذين يتم تعينهم من قبل فرنسا (القياد و الأغوات و الباشوات) لا يحق لهم تولي منصب انتخابي[2] .

و أن الرعايا الجزائريين الذين لم يحصلوا على الجنسية الفرنسية سيسمح لهم بتولي بعض الوظائف بشروط محددة[3]، و التي حددها مرسوم 26 مارس 1919 م الذي وضع قائمة الوظائف التي يمارسها الأهالي و أيضا قائمة 42 عمل لا يسمح للأهالي ممارستها مهما كانت صفتهم الا اذا تحصلوا على المواطنة الفرنسية[4] .

و مع توفر كل الشروط اللازمة فالمدعي العام و إدارة الاحتلال هما اللذان لهم الحق في قبول أو عدم قبول طلب المترشح للحصول على حقوق المواطنة الفرنسية [5].

ج / الإصلاحات العسكرية :

أما فيما يتعلق بالمجال العسكري كانت المشاريع المتعلقة به قد جاءت قبل غيرها من الإصلاحات في فيفري . مارس 1918 م نظرا لظروف و أوضاع الحرب و التي تضمنت ما يلي [6]:

. حرية المسلمين في الوصول الى كل الرتب العسكرية .

. المساواة في الرواتب .

. المساواة في نفقات الاعفاء الخاصة بالخدمة و التقاعد و هذا بشرط انقضاء سنة واحدة [7].

د / الإصلاحات الإدارية : و تضمنت ما يلي

---

[1] Journal officiel de la république française, op cit , p 1358 .

[2] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 273 .

[3] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 461 .

[4] جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص ص 432. 433 .

[5] جمال قنان ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 ، ص 181 .

[6] عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 82 .

[7] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون**...،المرجع السابق ، ص 873.

1 . إعادة فتح مجالس الجماعات (تاجماعت) في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة وهذا من أجل حماية سكان هذه البلديات و دواويرها من استغلال المستعمرين و رؤساء البلديات و التي تنتخب لمدة 4 سنوات و يبلغ عدد أعضائها من 6 الى 10 عضوا حسب عدد السكان الموجود بكل دوار.

2 . احتفاظ النواب الأهالي باسم " القياد" و اعطائهم أموال و ألقاب مقابل خدماتهم، مع استمرار وجودهم في كل البلديات الكاملة الصلاحية أو المختلطة [1].

3. كما يحق لرؤساء الدواوير المنتخبين المشاركة في مناقشات المجلس البلدي حول الأمور المتعلقة بالدواوير التي يمثلونها و لكن بصفة استشارية فقط [2].

4 . إعطاء القياد في البلديات المختلطة أموال و نفوذ كبيرة ، و تصنيفهم الى 6 درجات يتقاضون راتبهم بداية من شهر جويلية 1919م و ترقيتهم الى ألقاب عالية بعد مرور 12 سنة من الخدمة[3] .

5. الاستقطاعات المحصل عليها من الحصص المفروضة لفائدة الإدارات و الدخل من الممتلكات الجماعية العائدة لدوار سيتم توظيفها في أشغال قابلة لتطوير أو غيرها من الأشغال العامة التي تقتضيها مصلحة سكان هذا الدوار[4].

6 . يجب أن تخصص هذه الخدمات نقدا أو عينا لصيانة الطرق القروية أو الريفية باستثناء الحصص المحصلة لحساب العمالات و لأعمال تعبئة الطرقات الخاصة بالدوار[5] .

كما نص القانون أيضا على حق شراء و اكتساب سلاح الصيد و ذخيرته [6]، و الغاء القوانين الاستثنائية (الأنديجينا)[7] ، و الغاء قانون الغابات الذي يمنع حق الرعي في الغابات و يجبر الناس على حراستها مجانا ، و التخلي عن الضريبة الخاصة بالجزائريين و فرض ضريبة عامة تساوي بين الجزائريين و الفرنسيين ، و كذلك نص

[1] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص ص 37. 38 .

[2] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون**... ،المرجع السابق ، ص 876 .

[3] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 38 .

[4] Journal officiel de la république française, op.cit. , p 135 9.

[5] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون** ...،المرجع السابق ، ص 876 .

[6] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 73 .

[7] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**...، المرجع السابق، ص 45 .

على وضع حد لنهب الأراضي الخاصة بالسكان الجزائريين و أراضي الجماعة، و التصدي لكل المحاولات الهادفة الى مواصلة تلك السياسة [1].

5. تقييم إصلاحات 4 فيفري 1919 م:

أ . من حيث الإيجابيات :

. اعتبر هذا الإصلاح هاما في رأي البعض كونه حدد العلاقة التي تربط الأهالي بفرنسا تحديدا منظما ، وقام بتوسيع القسم الانتخابي لصالح الجزائريين و منح حق المشاركة للجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات [2].

. إعادة العمل بنظام الجماعة [3].

. تم الغاء الضرائب المفروضة على الأهالي و التي انخفضت الى 16 % من مجموع الضرائب[4] ،كما قامت بوضع مبدأ المساواة في الضرائب [5].

.كما قامت بإلغاء أحكام قانون الأهالي عن الهيئة الانتخابية الجديدة و الانتفاع من العائدات المالية التي أصبحت لصالح الدواوير .

. فتحت باب الفرص لتولي الجزائريين الوظائف و تقلد المناصب العامة [6].

ب . من حيث السلبيات :

. ان قانون 1919 م هو ضد الديمقراطية في الروح و الحرف [7]، لأنه فرق بين الرعايا الفرنسيين (الجزائريين و المواطنين الفرنسيين) بنفس الأسلوب الذي انتهجه قانون الجنسية الصادر في سنة 1865 [8]، فلقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين جزائري أهلي و فرنسي فالأعضاء الجزائريون رغم أنهم يمثلون الأغلبية الساحقة

[1] محمد بلعباس ، المرجع السابق ، ص ص 18.17 .
[2] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 137 .
[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية**... ، ج 2، المرجع السابق ، ص 275 .
[4] يحي بوعزيز ،**سياسة التسلط** ...، المرجع السابق، ص 42 .
[5] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 394 .
[6] عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي** ...، المرجع السابق ، ص ص 85 . 86 .
[7] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 275 .
[8] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص 462 .

إلا أنهم كانوا يمثلون سوى ربع من مجموع الأعضاء و زيادة على هذا فان الانتخاب في البلديات المختلطة كان بأسلوب غير مباشر بينما في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة كان بأسلوب مباشر[1] .

.كذلك لم تستطع الغاء قانون الأنديجينا و لا المتعلق بالمحاكم الرادعة [2].

. لم تسمح بأن يمثل الجزائريين في المجلس الوطني أو في المجلس الخاص الذي يتم تأسيسه في باريس و هو المطلب الذي دعا اليه الجزائريون قبل الحرب ، و اقترحه كل من "كليمانصو" و "جونار" خلال ح ع 1[3].

. أما قضية التصويت فكانت تقتصر على العمالات الثلاث المدنية في الشمال فقط أما منطقة الجنوب التي ظلت خاضعة للحكم العسكري لا يعنيها هذا التصويت[4] ، و وجه الخطر في هذه السياسة أنها و سيلة تهدف الى التفرقة بين أبناء الوطن الواحد لتظهر فئة تتمتع بمزايا و حقوق لا تتوفر للشعب بأكمله [5].

. تحديد مدة الانتخابات لسنتين في البلدية و هذا يعني حرمان الكثير من الجزائريين المهاجرين من حقوقهم السياسية و أنه لا يجوز لمعظم الشباب المتنقل أو الذي يذهب في مواسم حصد القمح و الشعير الى مناطق العمل أن يشارك و يصوت في الانتخابات المحلية [6]، فالأفراد الذين لهم الحق في التصويت هم مجموعة قليلة من المسلمين الذين خدموا الجيش الفرنسي أو الذين بحوزتهم عقارات و أموال ، ولهم الولاء لفرنسا فهذه الفئة لن تتمكن من خلق العراقيل للأوروبيين في الجزائر كما أن سلطات الاستعمار تثق بولائهم و بالتالي تمنحهم شهادة حسن السيرة و تظهر حسن رضاه عنهم[7] .

و لهذا فالنظام الاستعمار سواء من ناحية طبيعته أو ايديولوجيته لن يسمح بالإدماج الكلي الذي يفتح باب الاستفادة لكامل الجزائريين بنفس الحقوق التي ينالها الفرنسيون بدون وضع أية قيود ، و لا تسمح قانونيا بالتقدم نحو الحصول او المطالبة بالاستقلال الذاتي [8].

---

[1] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 275 .

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 357 .

[3] محمد الصالح بجاوي ، المرجع السابق ، ص ص 462. 463 .

[4] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية**... ، ج 2، المرجع السابق ، ص 275 .

[5] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 45 .

[6] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 224 .

[7] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي** ...، المرجع السابق ، ص ص 217. 218 .

[8] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 47 .

.كما اشترط هذا القانون على ضرورة التجرد و التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية[1] .

.كذلك الإصلاحات التي عرضها هذا القانون لم تخل في الجانب العسكري من بعض مظاهر التفريق بين المجندين الأهالي و الفرنسين ، فالضباط الأهالي لم يكن يسمح لهم العمل سوى في الوحدات الخاصة بالأهالي فقط ، أما القيادة فكانت من حق القائد الفرنسي في حالة تساوي الرتب، بالإضافة فإن عائلات الجنود الأهالي لا ينتفعون بنفس الحقوق في ما يتعلق بالرواتب التي يحصل عليها الفرنسيين [2].

6 . ردود فعل الوطنيين و المستوطنين :

أ . ردود الفعل الجزائرية :

لقد كانت إصلاحات 4 فيفري 1919م في نظر الأهالي ضربة موجعة للأمال التي انتظروها نتيجة تضحياتهم الجسيمة في الحرب و خيبة أمل كبيرة لقادة الشعب الذين أشبعوا بالكثير من الوعود [3]، فالجزائريون كانوا يرون أن هذه الإجراءات هي عراقيل اعتمدتها فرنسا لتقف في وجه التحرر .

أما جماعة النخبة الذين لم يطالبوا بالوطنية و الاستقلال و لكن بالتجنس و الاندماج لم يريدوا هذه الإصلاحات لأنها في نظرهم لا تساوي أمام تضحياتهم التي قاموا بها [4]، اذ كانوا يأملون أن تعطى الجنسية الفرنسية لجميع الأهالي الجزائريين دون تفريق و دون الوقوف أمام عقبة الأحوال الشخصية[5] ، حيث شكل رأيهم نوع من التفاؤل مع الحيطة و الحذر مع مشاعر اليأس و الذي جسدته جماعة النخبة حيث عبر عنه فرحات عباس[6]

[1] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 225 .

[2] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 37 .

[3] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 72 .

[4] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**... ، ج 2، المرجع السابق ، ص 280 .

[5] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 73 .

[6] **فرحات عباس** : من مواليد 24 أ:نوبر 1899 بدوار بني عافر التابع لبلدية الشحنة و لاية جيجل ، بدأ مشواره السياسي عندما كان طالبا ، و هو من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا و تخرج من كلية الطب و الصيدلة بالجزائر عام 1935 شارك في الحرب العالمية الثانية الى جانب فرنسا ، و أسس حزب حركة أحباب البيان و الحرية ثم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و ترأس الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 ، من مؤلفاته كتاب الشاب الجزائري ... ينظر الى : علي تابليت، المصدر السابق ، من ص ص 4 . 5 ـ 6 .

بقول[1]: " اصلاحا متواضعا و مهلهلا ... لم يقدم أي حل لقضية الجنسية " [2]، و يضيف في نفس الصدد " لم يغير في الواقع من حال الجزائريين بل بقينا رعايا من أهل الذمة " [3].

و انتقاده لهذا القانون كونه لم يرق بالجزائريين الى مواطنين و لم يعطي أي حل منطقي واضح لقضية التجنيس[4].

أما هذه الإصلاحات فلم تكن كافية من وجهة رأي الشبان الجزائريين الذين طالبوا بالمواطنة للأهالي الجزائريين في اطار المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية و هذه الطبقة يمكن تحديدها في " الأمير خالد "[5]، و الذي كان موقفه يعبر عن التشاؤم و عبر عن رأيه في جريدة " الأخبار " [6]و اتخذ موقف المتحفظين لأنه خدم مبدأ الادماج رغم ما ظهر على السطح من الإصلاحات [7].

أما فيما يخص موقف الاقطاعيون الجزائريون و الملاك فلقد أظهروا القلق من إمكانية حدوث شغب بين الفرنسيين و الجزائريين جراء هذه الإصلاحات[8].

ب . ردود فعل المعمرين :

كان رأي الأوروبيين و المعمرين بصفة خاصة ضد إصلاحات 4 فيفري 1919 م حيث كانوا يرون بأنه يمثل ضعف الحكومة الفرنسية أمام القومية العربية [9].

[1] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 223 .

[2] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 73 .

[3] العربي غانم ، المرجع السابق ، ص 41 .

[4] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 223 .

[5] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون** ...،المرجع السابق ، ص 891 .

[6] **جريدة الاخبار** صدرت هذه الجريدة في 20 نوفمبر 1902 بالعاصمة وهي ملحق لجريدة les nouvell الفرنسية... ينظر الى :زكرياء مفدي، **تاريخ الصحافة العربية في الجزائر** ، تح: أحمد حمدي ، لجزائر ، 2003، ص 37.

[7] ياسين حمودة ، المقال السابق ، ص 223 .

[8] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية**...، ج 2، المرجع السابق ، ص 278 .

[9] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق ، ص 74 .

و في هذا الصدد شن المستعمرين حملة شديدة على الحاكم العام " جونار " حيث كتبت صحيفة " شمال افريقيا " في 15 ماي 1919 م مقال انتقدت فيه السياسة المنتهجة في الجزائر معبرة " ... لم يتردد في المشاركة في عمل غير منتصر كان سيؤول عاجلا أم أجلا الى وضع البصمة الإسلامية المفسدة على العبقرية الفرنسية" [1].

الا أن الحاكم العام " جونار" قدم توضيح للصحافة طمأن فيه الأوروبيين و وضح نتائج هذا القانون و حدوده و أنه لن يتمكن الأهلي من الحصول على الجنسية الفرنسية بسهولة الا تحت قيود معينة و أكثر صرامة و هذا بقوله : " هذا القانون لا يحتوي على أي شيء من شأنه إقلاق المعمرين "[2] .

و هذا يعود الى خوف المعمرين من أن يصبح الجزائريون هم الأغلبية التي تطغى في المجالس المحلية فيخسرون امتيازاتهم ، و قد قاموا بتهديد فرنسا أنها اذا لم تتمكن من حمايتهم فسيستخدمون طرقهم الخاصة في الجزائر[3] .

حيث بادرت (اتحادية رؤساء البلديات) و بعثت احتجاج عنيف و اتهمت الحكومة الفرنسية بأنها استغلت فرصة تجنيد الكولون لدفاع عن الوطن و فرصة مفعول الرقابة التي أسكتت صحافتهم عن قول الحق ، و أصدرت قوانين تفسد بها الأوضاع في الجزائر المستعمرة و تنهي الانسجام بين الفرنسيين و الأهالي في الجزائر[4] .

كما هرعت فيدرالية الفلاحين التي تأسست في تلك الفترة بتنظيم مظاهرة جماعية من أجل الاحتجاج على الامتيازات التي منحت للجزائريين [5]، كما ألقيت اللوم على الإصلاحات و عن العراقيل المعترضة و المتمثلة في توظيف اليد العاملة و بخصوص المطالب التي تخص رفع الأجور ، حيث رأوا بأن هذا القانون حول العمال المزارعين الى أشخاص مغرورين و غير طبيعيين [6].

كما ذهب وفد من رؤساء البلديات الى باريس و لجأ الى رئيس الحكومة "كليمانصو " و أثار معه محادثة عنيفة [7].

---

[1] فتيحة قشيش ، "موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر (1919 . 1947) ، **مدارات تاريخية** ، مج 1 ، ع 2 ، جامعة الجيلالي بونعامة . خميس مليانة ، جوان 2019 ، ص ص 417 . 418 .

[2] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق ، ص 74 .

[3] سعد الله أبو قاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ...، ج 2، المرجع السابق ، ص 271 .

[4] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 74 .

[5] عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون** ...، المرجع السابق ، ص 100 .

[6] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ....، المرجع السابق ، ص 439 .

[7] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 74 .

كما عبر المستوطنين عن رفضهم لهذا القانون و عن منحهم حق الاستقلال الذاتي الإداري من خلال تخصيص مجالس جزائرية يصوتون فيها بهدف تحقيق الأهداف التي يسعون اليها [1].

كذلك قام شيخ مدينة قسنطينة و رئيس مجلسها العمالي " مورنيو" ببعث برقية الى الحكومة يحتج و يطالب فيها بتسليط النظام القمعي على الجزائريين و قهرهم و هو ما قبلت به عمالة الجزائر[2].

و في المقابل بدل من أن تواجه حكومة باريس هذه الأمور كانت عكس ذلك فهي كانت تحاول مجاراتهم و تعديل سياستها لحسابها و لمراعاة مصلحة المستوطنين[3] .

و في الأخير فان إصلاحات 1919م افتقرت لأهم المقترحات التي نادى بها الجزائريون ، ولم ترضي الفئة الاندماجية ولا الفئة التي تطالب بالتطوير في اطار الشخصية الجزائرية و من جهة أخرى لم ترض المستوطنين[4] .

المطلب الثالث: انتخابات 1919 .

مثلت قضية الانتخابات في القرن الماضي ، محطة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية و التي منحت الجزائر فرصة كبيرة لاستعمال الصندوق كأداة للتعبير و أسلوبا ديمقراطيا يمكن الطبقة المثقفة لاكتساب الوسائل المتحضرة في النضال [5]، و يعتبر الأمير خالد أول جزائري تبنى الكفاح السياسي المنظم بعد ح ع 1و خاصة أنه برز في سائر المجالس الجزائرية و مختلف الاجتماعات و المؤتمرات التي جعلته يحظى بقاعدة جماهيرية كبيرة في الجزائر[6] .

و تعتبر هذه الانتخابات أول صراع بين كتلتي الشباب المسلمين الجزائريين[7] ، و هذه المرحلة تمثل معركة بين قضيتين الأولى تتمثل في المساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين و الثانية في قضية الادماج[8] ، أما القضية التي كانت الشغل الشاغل على مستوى الساحة السياسية الجزائرية هي مسألة الأحوال الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري [9].

[1] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 47 .
[2] عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 74 .
[3] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 47 .
[4] صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 293 .
[5] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 77 .
[6] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 77 .
[7] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 65 .
[8] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 64 .
[9] الشيخ بوشيخي، المرجع السابق ، ص 64 .

نتج عن إصلاحات 1919 موجة حقيقة من الثورة الانتخابية [1]، خاصة بعد انقسام حركة الشبان الجزائريين الى فريقين الأول قبل بالحصول على الجنسية الفرنسية للجزائريين بعد التخلي عن الأحول الشخصية الإسلامية و الذي تمثله جماعة كل من بن تهامي ، وبوضربة والأستاذ صوالح و الفريق الثاني الذي طالب بحق الحصول على الجنسية الفرنسية مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية والذي يمثله الأمير خالد ، و الحاج موسى [2].

و جرت هذه الانتخابات في 30 نوفمبر 1919 بين الفريقين السابقين بالذكر [3]، و كانت في انتخابات البلدية فرصة سانحة لاحتدام النقاش [4].

و قد ظهرت قائمتان في انتخابات 1919 تابعان الى اتجاه النخبة أما القائمة الثالثة مثلتها شخصيات غير معروفة :

. القائمة الأولى (التجنيس): ترأسها الأستاذ صوالح و ابن التهامي و بوضربة [5]، و من أهم حججهم الرهان على المستقبل في جعل المعمرين الأوروبيين يندمجون في قائمة انتخابية معظمها مسلمين ، و أنه يجب الاستفادة من إصلاحات التي تضمنها قانون 4 فيفري 1919 من خلال الاكثار من طلبات الحصول على التجنيس[6] .

. القائمة الثانية : ترأسها الأمير خالد بصفته مرشحا مسلما رفض فكرة التجنيس ، و من أنصاره شخصيات عاصيمية أمثال : الحاج موسى و الحاج عمار[7].

أكد الأمير خالد في حملته الانتخابية على الإسلام و كفاح جده الأمير عبد القادر متهما أنصار فريق ابن التهامي بالردة [8]، و قد بذل الأمير خالد جهود حثيثة في هذه الانتخابات حتى يحقق النجاح لحزبه و حتى تتاح له تزعم الحركة الوطنية الجزائرية ، مؤكدا على ضرورة الحفاظ على الشخصية الإسلامية لقوله " إذ كنتم ترغبون في جنة الإسلام فرشحونا لأننا مؤمنين ... " [9].

---

[1] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ... ، المرجع السابق ، ص 447 .

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي** ...، المرجع السابق ، ص 221 .

[3] غانم بودن، المقال السابق ، ص 78 .

[4] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 44 .

[5] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 79 .

[6] الشيخ بوشيخي، المرجع السابق ، ص 65 .

[7] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 80 .

[8] أحمد مهساس ، المصدر لسابق ، ص 44 .

[9] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص ص 63 . 64 .

ورأى الأمير خالد أن الأفكار التي يدعو اليها جماعة المتجنسين أفكار خاطئة و غير منطقية على مستوى الساحة السياسية الجزائرية و الفرنسية لأن المسلمون لن يقبلونه و لا السلطات الفرنسية سترضى به [1].

كما انتقد الأمير خالد سياسية المستوطنين واستغلالهم للجزائريين مطالبا بالمساواة ومذكرا بظلم القياد واعوان الإدارة[2]، وخلال مناقشات المجلس البلدي 1919 طالب ببعض التعديلات للمشاكل التي كانت تتعرض الجزائريين منها الضرائب العربية التي أثقلت كاهل الجزائريين مما دفع المجلس باتخاذ قرار تخفيضها ودعى أيضا الى تعزيز الامن وانشاء قاعة للاجتماعات الوطنية [3].

. القائمة الثالثة: مثلها فرنسيون مدافعين عن حقوق الجزائريين هم المحامي " لادميرال" و مدير صحيفة الاخبار" فكتور بارو كان" [4].

وقد انتهت هذه المعركة الانتخابية بانتصار قائمة الأمير خالد والحاج موسى [5]وتحصل على 940 صوتا والأمير خالد نال 925 صوتا من مجموع 1037 صوت ، مقابل حصول منافسه الدكتور ابن تهامي على 332 صوتا[6]، أما القائمة الثالثة تحصلت ما بين 2 الى 107 صوتا[7] .

وهذه النتائج دفعت بتهامي بالاحتجاج على الأمير خالد و التآمر ضد السلطة الفرنسية، واستثمار تأثيراته الفوضوية"[8] ، وقدم التهامي شكوى الى مجلس المحافظة عبر فيه عن "قضية التعصب الإسلامي الخامد الذي لا يتطلبه أكثر من شعلة ليتحول الى النار مجمرة"[9]، كما واصل ابن تهامي بشن حملته ضد الأمير خالد في جريدة " المستقبل الجزائري" [10].

[1] الشيخ بوشيخي، المرجع السابق ، ص 65 .
[2] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 152 .
[3] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 77 .
[4] صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا**... ، المرجع السابق ، ص 197 .
[5] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 64 .
[6] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 153 .
[7] أحمد خطيب ،المرجع السابق ، ص 66 .
[8] بسام العسلي ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 117 .
[9] أحمد خطيب ، المرجع السابق ، ص 66 .
[10] بسام العسلي، **الأمير خالد** ... ، المرجع السابق ، ص 117 .

وانطلقت الجرائد المحلية اليومية و أبدت قلقها من هذه النتائج[1]، وكذلك أظهرت الصحافة الفرنسية في الجزائر استيائها من خلال الحديث عن التعصب الديني والدعاية المناهضة لفرنسا[2]، حيث عبرت صحيفة " الاخبار" على ذلك: " يجب الغاء نتائج الانتخابات لإنها ألحقت الهزيمة بسياسة الدمج، وهي السياسية الغير الشرعية لفرنسا ذاتها"[3].

رغم انتصار الأمير في هذه الانتخابات الا انها ألغيت من طرف والي الولاية[4]، واعتبرت قائمة الأمير خالد غير صالحة لانتخاب وليس له الحق فيها وفي هذا صدد استقال جميع المستشارين المسلمين [5]وكان حجة مجلس العمالة أنه من مواليد دمشق بسوريا وبتالي لا يعتبر من الرعايا الفرنسيين ، زيادة على هذا أنه عمل على نشر التعصب الديني والدعاية المضادة لفرنسا[6].

وفي هذا الصدد بعثت الولاية العامة رسالة الى وزير الداخلية الفرنسية تعبر فيها عن الغاء نتائج الانتخابات حيث جاء ما يلي" انهاء هزيمة حزب المثقفين (المسلمين) المطبوعين بالحضارة الفرنسية، الذي انهار بأسف تحت اندفاع الإسلام المحافظ الذي يقوده النقيب خالد"[7].

[1] الشيخ بوشيخي، المرجع السابق ، ص 67 .
[2] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 64 .
[3] بسام العسلي، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 118 .
[4] بوعلام بوسايح، المرجع السابق ، ص 226 .
[5] الشيخ بوشيخي، المرجع السابق ، ص 67 .
[6] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 44 .
[7] عثمان سعدي ، المرجع السابق ، ص 670 .

المبحث الثاني : الاثار الاجتماعية .

1. الخسائر البشرية :

انتهت ح ع 1و انتصرت فرنسا بفضل المجهودات التي بذلها المسلمون الجزائريون ، فلقد عرفت الجزائر معاناة كبيرة جراء مشاركتها في هذه الحرب [1]، و التي تركت الكثير من الضرر لجميع الناس بما في ذلك الجزائريون الذين خلفوا مئات الألاف من أبنائهم و إخوانهم في ساحات المعارك في فرنسا[2] .

حيث قتل نحو 56.000 جزائري و بلغ عدد الجرح نحو 82.000 و هذا حسب ما أفادت به مجلة "لافريك فرانسيز"، أما على مستوى الجيش الفرنسي فهي لم تصرح سوى ب : 25.711 قتيل و 72.035 جريح و منهم 8.779 معطوب [3].

فتكون نسبة المسلمين الجزائريين الذي قتلوا لصالح فرنسا بحسب عدد الرجال المجندين قد وصلت الى 14.5 %[4]بالإضافة الى تيتم عشرات الألاف من الأطفال و ترمل ألاف النساء[5].

2 . السكان :

[1] صباح البار، **التنظيمات العسكرية** ...، المرجع السابق ، ص 303 .

[2] الحاج مصالي ، **مذكرات مصالي الحاج 1898 . 1938** ، تر : محمد المعراجي ، تص : عبد العزيز بوتفليقة ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2007 ، ص 91 .

[3] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 354 .

[4] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر**... ، المرجع السابق ، ص 419 .

[5] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 354 .

ان الوضع الديمغرافي في الجزائر قد كان عامل من العوامل التي أثرت في الحالة الاجتماعية للجزائريين أثناء نهاية ح ع 1[1] ، حيث وصل عدد السكان المسلمين حسب تعداد 1921 الى 4923186 نسمة بزيادة بلغت 182660 نسمة على ما كانت عليه حسب تعداد سنة 1911 حيث كان النمو ضعيفا خلال تلك الفترة ، و هذا راجع الى الحرب التي أبعدت الكثير من الشباب عن الجزائر[2] .

ففي عام 1918 كان أكثر من ثلث السكان الجزائريين من الذكور البالغين بين سن 20 و 40 موجودين في فرنسا خدمة لها اما في جيشها أو بصفتهم عمال متطوعين أو مسخرين[3].

كما عرف السكان تزايد في وتيرة النزوح الريفي نحو المدن و الذي يعود لأسباب من بينها تفكيك البنية الريفية و تجهيل الفلاحين و تفقيرهم و تحكم المستوطنين في جميع خيرات البلاد[4] ، هذه الظاهرة الاجتماعية أطلقت عليها صحافة المستوطنين ب " غزو الأهالي الى المدن "[5] حيث استطاع المسلمين الرحيل الى المدن الأوروبية و مراكز المعمرين ، و لقد ظهرت عملية تعريب قرى التعمير أثناء ح ع 1 و ازداد عدد السكان المسلمين في هذه القرى بنسبة بلغت 12.4 من عام 1911م الى 1921[6] .

و لكن توافد السكان المسلمين بدأ من الأرياف الى المدن خصوصا و على البلديات السبع و العشرين التي تحتوي على أكثر من 4.000 نسمة [7] طيلة سنوات 1911 و 1921م و في المقابل شهد عدد السكان الأهالي في البلديات المختلطة انخفاض ملحوظ ما يقارب 7.106 نسمة[8].

أحدثت هذه الظاهرة تحولا حاسما في العلاقات الاجتماعية السياسية نتيجة ارتفاع عدد النازحين فقد أدى تحول جزء من الفلاحين الى فئة بروليتاريا و توافدهم نحو المراكز الحضرية ، الى تغير المعطيات السياسية و الاجتماعية في الجزائر هذا الحدث الذي سيجعل المدن بعد سنوات مراكز و قواعد احتياطية للحركة الوطنية الجزائرية[9].

---

[1] محمد مكحلي ، "مجهود الجزائريين الاقتصادي و المالي خلال الحرب العالمية الأولى "، **مجلة أفاق فكرية** ، ع 1 ، جامعة سيدي بلعباس ، ديسمبر 2013 ، ص 35 .

[2] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق ، ص 21 .

[3] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق ، ص 420 .

[4] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص 48 .

[5] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون**...،المرجع السابق ، ص 838 .

[6] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق ، ص 420 .

[7] المرجع نفسه ، ص 420 .

[8] شارل روبير اجرون، **المسلمون الجزائريون** ...،المرجع السابق ، ص 839 .

[9] أحمد مهساس ، المصدر السابق، ص 48 .

3. المستوى المعيشي :

من نتائج الأوضاع السياسية على الجانب الاجتماعي[1] هي تأزم الأحوال المعيشية في المدن و تفشي ظاهرة المجاعة في الأرياف[2] ، والتي ترجع الى ظروف ح ع 1 حيث قامت السلطات الفرنسية بالاستيلاء على مخازن الحبوب و نقلها الى فرنسا[3] و رغم هذا فقد صرح تقرير الحكومة الفرنسية لسنة 1920م أن الجزائر لم تعرف نقص في الحاجيات الغذائية الضرورية لسكان ، و قد أنكر التقرير عن وجود المجاعة في الجزائر ، الا أن ظاهرة المجاعة أصبحت ظاهرة لا يمكن انكارها حيث اعترف بها شهود غير منحازين أمثال النائب الفرنسي "فيني دوكتون " حيث قال : " ان المجاعة التي توقعتها وشيكة قبل بضعة أشهر ... ها هي تعبث بالبلاد لقد فاقت بشاعاتها كل ماكنت قد صرحت به ... " [4].

كما انتشرت البطالة في المجتمع الجزائري بصورة واضحة و جلية [5]، و عم الفقر الأسر الجزائرية التي كانت محرومة من أبسط الضروريات حيث أجبروا على ضرائب كثيرة فوق طاقتهم مما أدى بالبعض الي بيع كل ما يملكونه لتسديدها و لم يكترث الفرنسيون لأوضاع الأهالي و فقرهم[6].

ومن الأثار التي خلفها الوضع الاقتصادي هي ظهور أزمة السكن [7]، و غلاء الأسعار و نقص المواد الزراعية و فقدان الأسر لمعيليها من الشباب الذين شاركوا في الحرب و ظهور ففئة المعوزين و تراجع الفئة الثرية و افتقارها في الجزائر و أصبحت ظاهرة الفقر و المساكين و البطالين منتشرة فمن مجموع 3000 ساكن نجد 500 يعانون من حالة الفقر[8] .

و في تقرير يصف حالة أوضاع الشعب الجزائري في هذه الفترة حيث يقول فيليب ميتاي " ان الظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس فهناك طوابير للمتسولين و البيوت القصديرية و الأكواخ و مناظر العديد من الناس و هم يهيمون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل و الغبار "[9] .

---

[1] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 40 .

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق ، 355 .

[3] مصطفى خياطي ، **الأوبئة و المجاعات في الجزائر** ، تر : حضرية يوسفي ، منشورات ANEP ، دم ، 2013 ، ص 230 .

[4] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق ، ص ص 27 . 29 .

[5] مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق ، ص 30 .

[6] حورية الجيلالي، المقال السابق ، ص 434 .

[7] مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق ، ص 31 .

[8] حورية الجيلالي، المقال السابق ، ص 435 .

[9] محمد شبوب ، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) دراسة سياسية اقتصادية و اجتماعية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية ، جامعة وهران 1 ، 2014 . 2015 ، ص 55.

4 . الوضع الصحي :

عانى الجزائريون من انتشار الأمراض و الأوبئة[1] ، حيث انتشر وباء الجدري [2]نتيجة الظروف المزرية و النتائج السلبية للحرب العالمية الأولى من ظروف اجتماعية و اقتصادية و صحية حيث بلغ ذروته عام 1920 [3].

منحنى بياني يوضح لنا عدد الإصابات التي بلغها وباء الجذري من 1908 . 1918م من خلال مصلحة التلقيح[4].

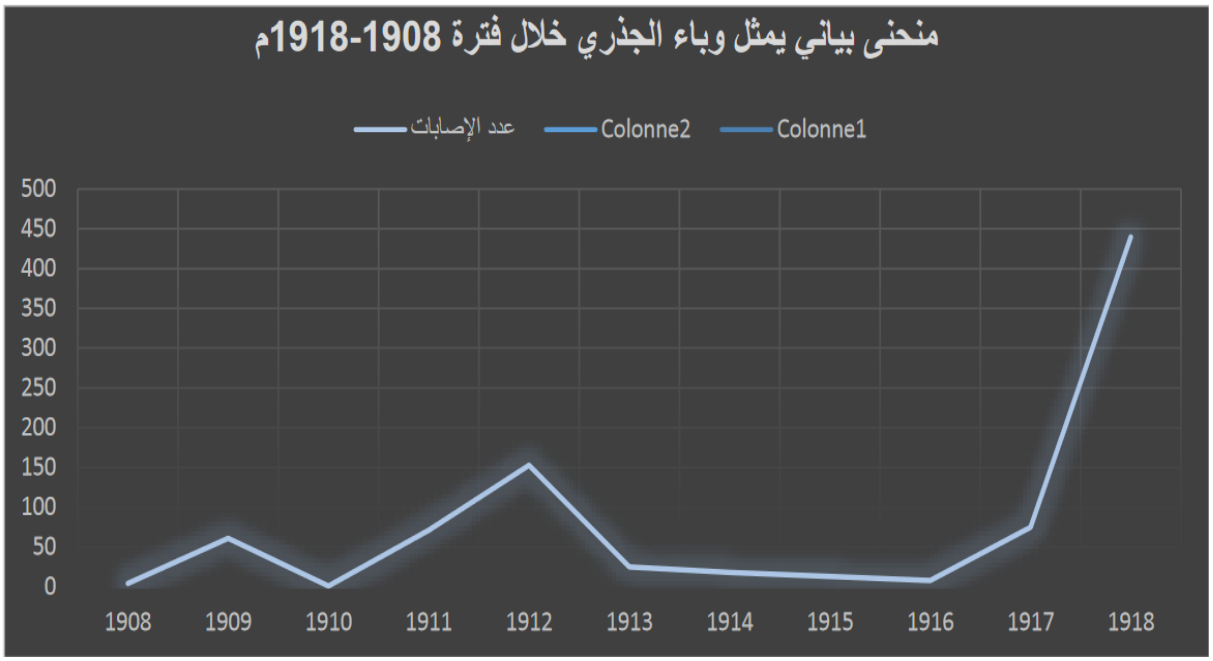

[1] مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق ، ص 30 .

[2] **مرض الجدري** : من الأمراض المعدية نجده بكثرة لدى الأطفال و من أعراضه ظهور الطفح الجلدي خاصة في الوجه و الجذع و الايدي و الأرجل على شكل بقع تتغير الى بثور ثم تنفجر لتصبح ما يشبه التقرحات كما أنه تضعف من مناعة الانسان .... ينظر الى : هبة الله بوغرارة ، **الأوضاع الاجتماعية و الثقافية بمنطقة تقرت خلال العهد الاستعماري (1854 . 1962)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ تخصص التاريخ المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020 . 2021 ، 125 .

[3] صليحة علامة ،" تاريخ الأوبئة في الجزائر (الطاعون . الجذري . التيفوس . الملاريا)" ، **مجلة قرطاس** ، ع 2 ، جامعة الجزائر ، جانفي 2015 ، ص 213 .

[4] خالد مرزوقي ، محمد ضيف الله ، **الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى 1914 . 1918 (دراسة في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب العربي ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2020 . 2021 ، ص 59 .

يمثل لنا هذا المنحنى عدد الإصابات بمرض الجذري في الجزائر في فترة ما قبل ح ع 1و بعدها حيث نلاحظ أن انتشار المرض قد بدأ قبل سنوات الحرب بداية من عام 1908 م الى غاية 1912 م الى أن الإصابات كانت قليلة و طفيفة والتي وصلت الى 150 إصابة ، أما في فترة الحرب فنلاحظ أنه من بداية عام 1913 م الى غاية 1915 انخفض تدريجيا فحين نشهد بداية من عام 1917 و1918م ارتفاع كبير و رهيب لمرض الجذري وهي الفترة التي بلغ فيها المرض أوجه والذي بلغ نحو 450 إصابة و هذا راجع الى مخلفات الحرب السيئة على الجانب الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الوضع الصحي المرزي وعلى الجانب الاقتصادي الذي عرف هو الأخر وضعا سيئا .

كما انتشر مرض السل [1]و الزهري[2] و التيفوس[43] حيث عاد هذا المرض مرة أخرى مع نهاية لحرب العالمية الأولى 1919 م ودام الى غاية سنة 1923م نتيجة العوامل المسببة له جراء الفقر و المجاعة و الجفاف الذي حل بالبلاد في هذه الفترة [5].

كما ظهر هذا المرض بكثرة عامي 1918 . 1919م في أواسط المساجين العسكريين في كل من تيارت و سوق أهراس وازدادت حدته بين عامي 1919 و 1925م .[6]

[1] **مرض السل** : من الأمراض المعدية و هو عبارة عن جرثومة تدعى عصية كوخ (BK) نوجد بجسم الانسان و تزداد بداخله و هي شديدة المقاومة و جافة و عادة ما تكون متوسطة الحرارة في البصاق ، تحتفظ بخطورتها لعدة أشهر كما تشكل أشعة الشمس خطورة كبيرة و يشكل اللعاب ناقل للعصية فبمجرد أن يتكلم المصاب أو يعطس أو يسعل يخرج من فمه ما يسمى برذاذ فلوج والتي بمقدورها أن تعلق في الهواء ويستنشقها الاخرين وتصبح ناقلة للمرض ... ينظر الى : مصطفى خياطي ، المرجع السابق ، ص ص 176 . 177 .

[2] **مرض الزهري** : من الأمراض المعدية التي يتعرض لها الجهاز التناسلي كما قد تحمله المرأة الحامل لجنينها و تتسبب به بكتيريا تروبينميا التي تنتقل الى الدم ثم تجتاح جميع أعضاء الجسم و تتمثل أعراض هذا المرض في ارتفاع درجة الحرارة و ظهور الطفح الجلدي و التعب و مرض الروماتيزم و اذا لم تتم معالجته فقد يتطور و يصبح مرض مزمن ... ينظر الى : هبة الله بوغرارة ، المرجع السابق ، ص 125 .

[3] **مرض التيفوس** : من الأمراض المعدية و يتشكل من جرثومة تدعى ركتيسيا و هي متنوعة تتنوع باختلاف العامل الذي يحملها و ينقلها الى الانسان أو الحيوان فهناك من تنتقل بواسطة القمل و هي المسؤولة عن التيفوس الطفحي و هناك من تنتقل بواسطة القراد و يطلق عليها الحمى الحبيبية المتوسطية و هناك من تنتقل عن طريق الطفيليات و تظهر فيه حمى شديدة مع السعال و الام في العضلات و في المفاصل و فقدان الشهية كما تصيب الجهاز العصبي المركزي في 80 بالمئة من الحالات التي تظهر في شكل علامات من الالتهاب السحايا أو تشنجات في أغلب الأحيان ... ينظر الى : مصطفى الخياطي ، المرجع السابق ، ص 107 .

[4] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 40 .

[5] صليحة علامة ،المقال السابق ، ص 215 .

[6] مصطفى خياطي ، المرجع السابق ، ص 113 .

و هذه الأمراض مصدرها كله يرجع للحرمان الاجتماعي و سوء التغذية الموجود بالمدن و الأرياف الجزائرية، زيادة الى وفاة الكثير من الأطفال في مقتبل العمر مقارنة بأطفال المعمرين و كذلك نقص مراكز الصحة و عدم صلاحيتها لتقديم العالج المناسب [1].

و من هنا فان الجزائريين تعرضوا لمختلف الأمراض التي انعكست سلبا على الحالة الديمغرافية حيث تلقى الكثير حتفهم و بخاصة وباء التيفوس الذي كان معظم ضحاياه من الشباب ، و وباء الجذري الذي هلك الكثير من الأطفال و هذا ما أثر على الهرم السكاني للبلاد و نتج عنه خلل في النمو الطبيعي للسكان[2] .

كما أن فرنسا لم تخصص الا مبلغ قليل للصحة العامة لهذا عمت الأمراض في أوساط الجزائريين و قلة نسبة القادرين على حمل السلاح نتيجة سوء الحالة الصحية ، حيث كتب "فيوليت"[3] في كتابه " الجزائر هل ستحيا ؟" عن الكثير من الإحصاءات التي وجدها في تقارير العسكرية عن الحالة الصحية السيئة حيث قال : " لقد لبى دعوة السلطة العسكرية أن 8.268 منهم لا يليقون للخدمة العسكرية لأن حالتهم الصحية تمنعهم من ذلك[4] .

5. الهجرة :

تعتبر الهجرة الجزائرية الى الخارج أمر حتمي و منطقي في ظل الأوضاع السيئة التي عرفها الشعب الجزائري في ظل النظام الاستعماري القمعي الذي لا يعرف الرحمة أو الشفقة [5]. ان من مخلفات ح ع 1 1914 . 1918 أنها عرفت الجزائريين المسلمين على فرنسا و أرضها حيث رجع الجزائريون الى فرنسا ليتشغلوا في أوضاع جيدة عكس ما كانوا عليه في بلادهم [6].

فتواجدهم في فرنسا أتاح لهم فرصة الاختلاط بالمجتمع الفرنسي و مكنهم من التعرف على عقلية الفئة العاملة من أوروبيين و فرنسيين [7]، و علموا أنهم يستطيعون العمل فيها خاصة في مجالات الصناعة و استثمار

---

[1] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد**...، المرجع السابق ، ص 40 .

[2] صليحة علامة ،المقال السابق ، ص 217 .

[3] **موريس فيوليت** : (**1870 . 1960**) سيناتور ماسوني ينتمي الى الحزب الاشتراكي الفرنسي ، حاكم الجزائر من الفترة الممتدة من ماي 1925 الى غاية 1929 ، ثم تقلد منصب وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة " الجبهة الشعبية " ، و صاحب المشروع المعروف ب "بلوم فيوليت " ... ينظر الى بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 379 .

[4] ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 58 .

[5] حكيم بن شيخ ، **الأمير خالد** ...، المرجع السابق ، ص 41 .

[6] فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 50 .

[7] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي**...، المرجع السابق ، ص 16 .

المناجم و اضطرت فرنسا لقبول الكثير من العمال الجزائريين في مصانعها و مناجمها[1] و هذا راجع الى العجز الذي أصاب اليد العاملة الفرنسية ، و الى الخسائر البشرية التي تعرضت لها فرنسا حيث فقدت ما لا يقل عن 1800.000 شاب فرنسي بين سنوات 1914. 1918م و بالتالي قررت الحكومة الفرنسية الاستعانة بالعمال الجزائريين من أجل إعادة البناء و التشييد[2]، الا أن كبار المستوطنين عارضوا خوفا من نقص اليد العاملة و لارتفاع الأجور فعملوا جاهدين على منع هذه الهجرة [3].

و استطاع الجزائريون بعث نحو 400 ألف رجل للعمل في المعامل الفرنسية و أكثرهم رحل دون استعداد ، لأنه يعلم أن هذه الهجرة ستحميه من خطر الموت في بلاده التي ليس له أي حق في اقتصادها أو أرضها[4] ، و استمر عدد المهاجرين في الازدياد من 5.000 عام 1912م الى 92.000 في عام 1923 م من أجل إعادة بناء و تشييد الاقتصاد الفرنسي . [5]

أما عن حركة العمال بين الجزائر و فرنسا فقد كان يحدث بطريقة روتينية حيث كانوا يشتغلون في فرنسا ثم يرجع البعض منهم الى ديارهم لتفقد عائلاتهم و تأمين حاجيتهم ثم يرحلون مرة ثانية الى عملهم في فرنسا بينما البعض الاخر كان يستقر هناك و يتزوج بالفرنسيات [6].

[1] أحمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر** ، المصدر السابق، ص 135 .

[2] عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون** ...، المرجع السابق ، ص 135 .

[3] فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 50 .

[4] أحمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر** ، المصدر السابق، ص 135 .

[5] عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر و المغرب العربي** ، تر : فضيلة الحكيم ، فيصل عباس ، ذاكرة الناس ، دم ، 2013 ، ص 307 .

[6] صالح فركوس ، **محاضرات في تاريخ** ...، المرجع السابق، ص 9 .

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية.

اندلعت الحرب العامية الأولى والتي كانت مفاجئة للعالم وكذلك الجزائر أدت الحرب الى تحولات عميقة في الجزائر وتأثيرات في الجانب الاقتصادي[1].

مع بداية الحرب 1914م تمكن المستوطنين من تحقيق الحكم الذاتي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية [2]وفرض هيمتهم على الجزائريين وسخروا كل امكانياتهم وتحقيق مصالحهم بالاعتماد على القوانين الاستثنائية وأوضاع الجزائريين الاقتصادية الصعبة[3].

1. الزراعة:

حرصت الإدارة الفرنسية على سيطرة خيرات الجزائر من أجل ذلك اتبعت سياسية استيطانية استحوذت من خلالها على الأراضي وممتلكات الجزائريين[4] وكذلك اتخاذ فرنسا لإجراءات عقابية في مصادرة أراضي الجزائريين[5]، نتيجة هذه السياسية الاستيطانية فقد الكثير من الجزائريين أراضيهم خاصة أنهم كانوا ملاكا فأصبحوا خماسين لدى الإدارة الفرنسية[6].

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم النشاطات الزراعية المهمة في الجزائر كان منتشر بكثرة في التلال حيث كانت تنتج مردود كبير في انتاج الحبوب بشكل خاص [7] ،كانت الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و وتعتبر القطاع أكثر حيوية مقارنة بالقطاعات الأخرى وكانت الزراعة تنقسم الى نوعين زراعة تقليدية تتركز في المناطق الجبلية والداخلية وتعتمد على الجهد اليدوي للفلاح، والنوع الثاني يتمثل في زراعة حديثة توجد في المناطق السهلية تعتمد على الوسائل الحديثة والماكنة[8].

---

[1] أندري بربنان، أندري بوش ، وأخرون، **الجزائريين بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي راح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 414.413.

[2] أبو قاسم سعدالله، **الحركة الوطنية** ...، ج 2 ، المرجع السابق، ص 94.

[3] مقلاتي عبدالله، المرجع السابق، ص 132.

[4] حورية عباس، المقال السابق، ص 291.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 77.

[6] أرزقي شويتام، "سياسية الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1914.1830"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، مج2، ع 2 ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، ديسمبر 2020، ص 209.

[7] رشيد مياد، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة 1954.1900**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ، الجزائر ،2014 .2015 ، ص 34.

[8] عزيز خيثر، **قضايا في الحركة الوطنية** ، دار الخليل العلمية، الجلفة ، الجزائر ، د ت، ص ص 31 .32.

حيث قامت فرنسا بالمطالبة برفع زراعة الحبوب في الجزائر عام 1914م بسبب الجفاف الذي تعرضت له ، فقامت الجزائر بتزويد فرنسا ب 850 الف قنطار من القمح وأرسلت "لكورسيكا"148 ألف قنطار من القمح فذلك له أثر سلبي على اقتصاد الجزائر[1].

من أهم المحاصيل الزراعية التي كان يستغلها المستوطنين الفرنسيين الكروم يستعمل في صناعة الخمور وكذلك زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات [2]، وتعتبر الجزائر بلد زراعي [3]وبهذه الإجراءات والقواعد التعسفية استولت الإدارة الاستعمارية على أخصب وأجود الأراضي الزراعية من ملكها الأصليين [4]، وتوالت كذلك القوانين التي وسعت ملكية الدولة الفرنسية الاستعمارية[5].

جدول يمثل الجزائريين للأراضي مقارنة مع الأوروبيين [6].

السنوات	شراء الأوروبيين	شراء الجزائريين	الفارق
1914.1900	632.277	192779	439998
مجموع 1914	1268932	79608	1355
1919.1914	80936	79608	1355

مليون هكتار

من خلال هذا الجدول الذي يقدم لنا معطيات حول شراء الأوروبيين للأراضي في الجزائر نلاحظ أن نسبة شراء الأوروبيين للأراضي أكبر من نسبة شراء الجزائريين مع بداية الحرب ولكن بعدها تراجعت نسبة شراء الجزائريين للأراضي في الفترة من 1919.1914م بسبب السياسية الفرنسية التعسفية تجاه أصحاب الأرض الأصليين (الجزائريين).

[1] عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص ص 63.62.

[2] أسامة مساعد أسامة صاحب منعم،" الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1962.1830 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال "، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، مج 4، ع 3، د م ، د ت ، ص 225.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، منشورات اتحاد الكتاب، د م ، 1999 ، ص 17.

[4] أحمد مزاري، **الاستعمار الفرنسي في شمال افريقية** ، المطبعة النموذجية ، د م ، د ت ، ص 148.

[5] محمد صالح الصديق، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 78.

[6] رشيد ميادة، المرجع السابق، ص 42.

وبلغ عدد أراضي الاحتلال ما بين 1900.1917 م خلال فترة الاحتلال الرسمي 193360 هكتار وأثناء الاحتلال الخاص 475955 هكتار وبلغ مجموع اتساع أراضي الاحتلال 669315 هكتار وهذا التوسع راجع الى عدة عوامل منها القوانين العقارية والتجريد ونظام الغابات وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية والجفاف والجراد[1].

2. التجارة:

بذلت فرنسا كل جهودها الى تسخير الثروة الجزائرية لها، فقامت بربط اقتصاد الجزائر المستعمرة باقتصادها ولم تكتفي بهذا كذلك تحكمت في التجارة في سنة 1915 م ارتفعت الصادرات الجزائر نحو فرنسا وخاصة الخمور وصلت الى 8085966 هكتولتر وكذلك الفواكه التي وصلت نحو 405992 قنطار أما الصوف عرف زيادة في الصادرات نحو فرنسا بقيمة مالية بلغت 11 مليون فرنك في 1914 م أما في سنة موالية بلغت قيمته 17 مليون فرنك [2].

كان ميناء الجزائر يستعمل للتجارة والحرب خلال وجود الفرنسيين،" ... أما ما كان يصدر من ميناء الجزائر فيدخل في عداده الخمور والكحول والحبوب والخضار والفواكه والأغنام والصوف والجلون والفلين والزيتون والمعادن أما ما كان يستورد عن طريق ميناء فالمواد اللازمة للبناء والآلات والحديد والمستحضرات الكيمائية والمواد الغذائية والأقمشة" [3].

في جانفي 1916 قام الحاكم العام بتنفيذ فرض الرسوم على القمح والشعير و الفرينة وبعدها امتدت لكل المواد الغذائية ، حتى الخبز ارتفع بين 1914و 1916م ب 20 % [4].

سيطر المستوطنين على التجارة الداخلية في الجزائر وتصدير رؤوس الأموال الفائضة عن التجارة و الأرباح التي يحصلون عليها الى فرنسا وكذلك تلاعب الدولة الاستعمارية بنقد الدولة المستعمرة واحتكارها لتجارتها [5].

جدول يمثل مبادلات التجارة الخارجية في الجزائر من 1914. 1918م[6].

---

[1] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830.1962)**، تر: فوزية عباد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م ، 2010، ص ص 137.138.

[2] حورية عباس، المقال السابق، ص ص 307.295.

[3] زيادة نقولا ، **حول العالم في 76 عاما أدب رحلات** ، دار السويدي للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص435.

[4] شارل روبير اجرون، **تاريخ الجزائر من الانتفاضة** ...، المرجع السابق، ص 428.

[5] أسامة مساعد صاحب منعم، المقال السابق، ص 227.

[6] سارة شمسه، **الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري (1919.1954)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مغرب عربي معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر ، 20192018، ص 19.

السنوات	1914	1915	1916	1917	1918
الصادرات	374624	537107	631694	856269	794074
الواردات	524109	472211	692905	679659	789762

الوحدة: مليون فرنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات التي انخفضت ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى ظروف ح ع 1والأزمات الاقتصادية التي مرت بها فرنسا والتي انعكست على التجارة الخارجية الجزائرية مع فرنسا .

أعمدة تمثل صادرات و واردات الجزائر نحو فرنسا 1914. 1918[1] .

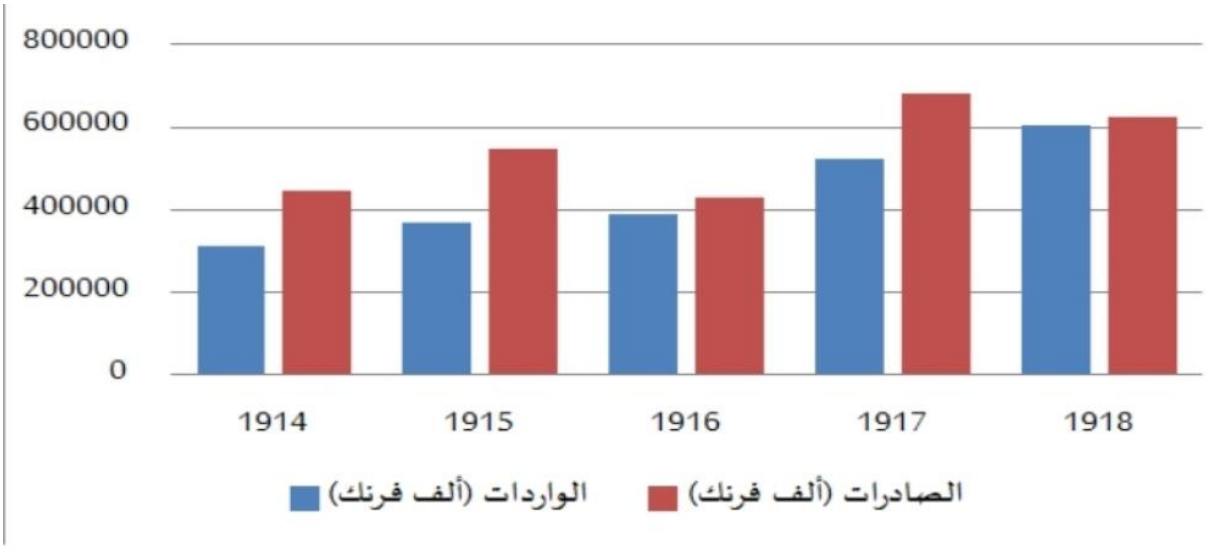

أما فيما يخص الصناعة لقد كان الفحم الحجري المستعمل في الموصلات الحديدية وطحن الحبوب يرسل من أوروبا و كان الإنتاج المحلي محدودا جدا فكانت واردات الفحم بلغت 1692 ألف طنا سنة 1914م، و 1491 طنا خلال سنة 1915 ثم تراجع سنة 1917م بلغ 757 الف بسبب الحرب لذلك حرصت الإدارة الفرنسية في الجزائر على تشجيع صناعة الفحم المستخرج من الخشب وصناعته وهذا أدى الى ارتفاع سعر الفحم الحجري والخشب[2] .

[1] حورية عباس ، المقال السابق، ص 310.

[2] اندري برينان ، اندري نوش، وأخرون ، المرجع السابق، ص 416.

كان الفحم والبترول يوفران أقل 5% كان في أغلبه موجه الى تصدير وبلغت القيمة المضافة لهذا الإنتاج ب 4 ملايير فرنك سنة 1910 م لكن فيما بعد عرف تطور من 1910.1930م نموا كان سريعا قدر ب 6.8%.[1]

كذلك شهدت الأوراق المالية زيادة من 1914.1919م وفي نفس الوقت لم يكن هناك توازن في الرصيد الذهبي بالبنك الجزائري[2]، وهذا ما ادى الى ارتفاع أسعار المواد المستوردة التي أصبحت نادرة وذلك بسبب ظروف الحرب والخوف من غلاء المستوى المعيشي [3]و احتكار السلع[4].

يمثل حجم الأوراق المالية 1914. 1919[5].

التاريخ	حجم الأوراق المالية
ديسمبر1914	353مليون فرنك من الأوراق المالية
ديسمبر1915	394مليون فرنك من الأوراق المالية
ديسمبر1916	428مليون فرنك من الأوراق المالية
ديسمبر1917	525مليون فرنك من الأوراق المالية
ديسمبر1918	933مليون فرنك من الأوراق المالية
ديسمبر1919	1141مليون فرنك من الأوراق المالية

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول الذي يمثل حجم الأوراق المالية من 1914.1919 م أن قيمة الأوراق المالية مع اندلاع ح ع 1مرتفعة بشكل خفيف ولكنها ضلت في ارتفاع مستمر خلال سنوات الحرب لكنها شهدت زيادة معتبرة بعد الحرب سنة م 1919 ب 1141 مليون فرنك وهذا أدى الى انخفاض في المستوى المعيشي.

[1] أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ، دار المعرفة، الجزائر، د ت، ص ص 121.122.

[2] عبد القادر بلجة ، **مسألة تجنيد الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص 65.

[3] اندري برينان، اندري نوش، واخرون ، المرجع السابق، ص 417.

[4] رشيد مياد، المرجع السابق، ص 36.

[5] عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين** ...، المرجع السابق، ص 65.

عرفت الجزائر في فترة الحرب أزمات اقتصادية فعلية منها أزمة النقل والاستيلاء على السفن لنقل الجنود وصعوبات في نقل السلع، كانت الجزائر من سنة بداية الحرب الى غاية انتهاءها ،تعاني من نقص الخدمات وبالتالي شهدت التجارة الخارجية عراقيل كان الاستيراد غير كافي وهذا أدى الي نقص المواد الأساسية منها السكر وارتفاع أسعارها، وتضررت الفلاحة من الجفاف[1].

من سنة 1914ـ 1918 م قامت لجان الشراء التابعة للإدارة العسكرية الفرنسية بشبه احتكار المواد الغذائية وكذلك انخفض الإنتاج بسبب الجفاف وسبب في كارثة 1917[2]، كان في هذه السنة الإنتاج الزراعي سيئا بالنسبة للفلاحين الجزائريين انخفضت كمية محاصيل الحبوب بسبب الجفاف وخاصة في القطاع القسنطيني، وكانت الازمة خطيرة لإنها مست كل المحاصيل الزراعية ماعدا التبغ، وأيضا انخفض انتاج زيت الزيتون من 341 الف هكتولتر خلال (1915.1911) الى 173.392 سنة 1917م .[3]

تعرضت الجزائر خلال سنتي 1917.1916 م الى حصار بحري حقيقي لما فرضت حرب الغواصات البحرية في تخفيض في عدد البواخر التجارية وسبب هذا في اضعاف العلاقات البحرية بين الجزائر وفرسا بمجرد اندلاع الحرب، حيث سخرت معظم السفن في الامداد والتموين ونقل القوات وأصبحت الجزائر في هذه الفترة لا تصلها المنتجات الضرورية[4].

شهدت الجزائر خلال السنة الثالثة من الحرب أزمة حادة[5] ،أدت الى انخفاض الرواتب وارتفاع الأسعار خاصة في أوساط الطبقات المسلمة الفقيرة ، في سنة 1919 م ضعف انتاج الحبوب ب 13 مليون قنطار في 1919 م مقابل 30 مليون قنطار في 1918 م و نالت الجزائر في نفس السنة الأخيرة على محصول جيد من القمح 15 مليون قنطار بينما السنة الموالية عرفت افلاس ب 7 ملايين قنطار[6] وبتالي تحسنت الأوضاع في سنة 1918م بسبب تساقط الامطار وكان محصول التمر جيدا رغم ذلك لم تعرف هذه المنتوجات تسويق الى الخارج الذي كان ضعيفا وصعبا ويعود ذلك الى المصادرة[7]، رغم ذلك ارتفعت القدرة الشرائية وكذلك اجرة العمال

[1] محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين**...، المرجع السابق، ص 255.

[2] Abderahmane Bouchéne. **histoire de l'Algérie a la période colonial 1830J1962**.édidition le découvert. Parais. 2014. p 329.

[3] شارل روبير اجرون، **الجزائريون والمسلمون** ...، ج 2 ، المرجع السابق، ص 831.

[4] شارل روبير اجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق، ص 427.

[5] اندري برينان ، اندري نوش و اخرون، المرجع السابق، ص 414.

[6] محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين**... ، المرجع السابق، ص 26.

[7] شارل روبير اجرون، **الجزائريون والمسلمون** ...، المرجع السابق، ص ص 833.832.

الزراعيين بنسبة 55 بالمئة بين 1917.1918 م، اما المعمرين ازدهرت أسعار الخمور وكان الدافع الكبير لتوسيع زراعة الكروم[1].

وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي ازدادت الوضعية سوءا وانعدم الامن وانتشرت اللصوصية التقليدية في منطقة القبائل والفلاحين المسلمين لم يسارعوا لقمعها ، لأن الفارين من التجنيد كانوا مشتركين فيها وكانوا يحصلون على المساعدة في منطقة الشاوية[2].

3. الضرائب:

أما فيما يخص الضرائب كانوا الجزائريين مجبرين على دفع مجموعة من الضرائب، بالإضافة الى الضريبة التي كانت تفرضها الادرة الفرنسية كانوا يدفعون "ضريبة العشر والزكاة"[3] تسمى ضريبة العربية،[4] قبل سنة 1918 كان الجزائريين يدفعون الضرائب المباشرة والغير المباشرة على الأوربيون، حيث أثقلت هذه الضرائب كاهل الجزائريين كانت هناك ضرائب على المنازل وحتى الاكواخ [5].

نشير أن الضرائب العربية التي كانت مسلطة على الدواوير والبلديات المختلفة منذ تأسيسها من 1866م حيث تم دمجها سنة 1918 م مع النظام الجبائي وتم ذلك بعد توحيد النظام الضريبي وتم تطبيقه في الشمال فقط [6]، وذلك بعد مصادقة المندوبات المالية في 21 جوان 1918 عليه ولكن في الجنوب ضلت اللامساواة وفي الشمال كان مجرد حبر على ورق[7]، كانت هذه الضرائب في مصلحة المعمر وليس المواطن الجزائري[8] . حيث بلغت حصيلة الضرائب المباشرة و الغير مباشرة ما يزيد عن 50 مليون فرنك فرنسي حصلت عليه السلطات الفرنسية طيلة سنوات 1913 . 1919[9].

---

[1] شارل روبير اجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ...، المرجع السابق، ص 431.

[2] المرجع نفسه، ص 429.

[3] **ضريبة العشر والزكاة** : ويطلق عليها الضرائب العربية فرضتها فرنسا على الجزائريين منذ 1845، الزكاة تتمثل في ضريبة على الانعام أما العشر أو العشور فهي ضريبة تفرض على الحصاد ثم شملت معظم المحاصيل... ينظر الى : مزهورة صالحي، "طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية 1845.1900"، **مجلة البحوث التاريخية** ، مج 6 ، ع1 ، جامعة تيزي وزو، الجزائر ، جوان 2022،ص ص 443.444.

[4] صلاح مازن مطبقاني، المرجع السابق ص 27.

[5] محفوظ قداش ، **تاريخ الحركة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 37.

[6] محمد تيرش، "استمرار تسلط الضرائب العربية على القبائل عمالة وهران (1830.1918) "، **مجلة عصور جديدة**، مج 10، ع 1، جامعة سيدي الجيلالي، سيدي بلعباس، الجزائر، مارس 2020، ص 329.

[7] محفوظ قداش ، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق، ص 38.

[8] محمد تيرش، المقال السابق، ص 330.

[9] حورية الجيلالي، المقال السابق ، ص 434 .

ويعود تدني الأوضاع الاقتصادية الى مخلفات ح ع 1التي أثرت على فرنسا وتركيزها على الجانب العسكري والصناعة الحربية [1].

[1] رشيد مياد ، المرجع السابق ، ص 36.

وخلاصة هذا الفصل يمكن القول أنه على الرغم من التغيرات التي طرأت على الوضع السياسي في الجزائر و تدني الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر ،الا نها لم تحد من النضال السياسي للجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التطورات السياسية والاجتماعية في الجزائر من 1912.1919 نستنتج ما يلي :

. أن قضية تجنيد الجزائريين وتشكيل فرق محلية جزائرية في الجيش الفرنسي لم تكن وليدة القرن العشرين وإنما كانت فكرة قديمة تم الاعداد والتخطيط لها في السنوات السابقة قبل سنة 1912، من خلال مشاريع خلقت جدلا واسعا كانت بمثابة أرضية تم بموجبها إصدار قانون التجنيد الاجباري 3فيفري 1912 والذي جاء في ظل ظروف خاصة بفرنسا ، لذلك سارعت الإدارة الفرنسية إلى اتخاذ العديد من القواعد والأساليب لتطبيقه .

كما نستنتج أن اصدار فرنسا لمرسوم التجنيد الاجباري 1912 الذي ركز على الخدمة العسكرية لشباب الجزائريين إلا أنه كان قانون ظالم وتعسفي كباقي القوانين الاستثنائية كونه عبر في محتواه عن اللامساواة والعنصرية بين المجندين الجزائريين بشكل خاص في مدة الخدمة والحدود العمرية والرتب العسكرية ، غير أن الجزائريين لم يبقوا مكتوفي الأيدي اتجاه هذا المرسوم الذي كان من نتائجه تجدد المقاومة السياسية السلمية القائمة على المظاهرات والاحتجاجات والوفود والعرائض التي تقدمت بها نخبة من المثقفين الجزائريين وهناك فئة سلكت طريق آخر تمثل في أسلوب الاختفاء والهجرة.

. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أيضا أن ح ع 1 اندلعت بعد تفاعل مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي عجلت بالسلطات الفرنسية إلى المسارعة في اقحام الجزائريين فيها، كما نستخلص أيضا أن الجزائر كان لها دور هاما في هذه الحرب بعد استنزاف فرنسا لكل الموارد والثروات الاقتصادية والمالية والإمكانيات البشرية جنودا وعمالا ، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة دعاية ألمانية عثمانية كثفت نشاطها لإثارة الجزائريين ضد فرنسا إلا أنها فشلت ولم تحقق مرادها بفعل الدعاية الفرنسية المضادة لها التي كان لها دور فعال في استمالة عدد من الجزائريين هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تعرف ترحيب من طرف بعض الجزائريين .

كما نستخلص أيضا أن مشاركة وتجنيد الجزائريين في ح ع 1 قد ولدت ردود فعل متباينة بين القبول والرفض في فرنسا والجزائر وهذه الأخيرة شهدت مقاومات وثورات شعبية عنيفة في مختلف مناطق الوطن وعليه يمكن القول أنه من رغم المعارضات الشديدة التي واجهتها فرسا إلا أن هذه الأخيرة تمكنت من اقحام عدد هائل من الجزائريين في هذه الحرب .

. نستنتج مما تم عرضه في الفصل الأخير أنه من أثار الحرب على الجزائريين من الناحية السياسية ساهمت في بلورة الوعي الوطني لدى الجزائريين و أكسبتهم خبرة سياسية وعسكرية عالية مكنتهم من تشكيل طبقة مثقفة من الجزائريين حملت على عاتقها مسؤولية المطالبة بالامتيازات والحقوق الأساسية والتي توجت ببروز الأمير خالد رائدا

للنضال السياسي الوطني في هذه الفترة داخل خارج الجزائر، ومن جهة أخرى تجلت الأثار السياسية في إصلاحات 4 فيفري 1919 التي مست معظم الميادين التي كانت مجرد إصلاحات عابرة وضعتها السلطات الفرنسية لتمتص غضب الجزائريين ، ومن جهة أخرى لتضع حدا لنشاط السياسي للجزائريين غير أنها كانت مجرد إصلاحات ووعودا كاذبة ووهمية لم تكن لفرنسا نية في تطبيقها على أرض الواقع، كما أن قانون ' فبراير 1919 خلق موجة من النقاشات السياسية الحادة بين النخب الجزائرية التي كان من نتائجها انقسامها إلى فئتين اتجاه " الادماج" واتجاه "المساواة"، التي شاركت في انتخابات 1919 التي فتحت الأبواب للجزائريين لدخول لمعترك السياسية وتعتبر هذه الانتخابات مرحلة مهمة في التاريخ السياسي للجزائر باعتبارها أول مشاركة وتجربة انتخابية للجزائريين وتوضحت نوايا فرنسا الخبيثة بعد تزوير نتائج الانتخابات التي فاز فيها الأمير خالد و الذي أكتسب بها قاعدة جماهيرية كبيرة ومن هنا يمكن القول أن هذا الأخير كان بمثابة قاعدة أساسية ومصدر مرجعي لميلاد الحركة الوطنية ما بين الحربين العالمتين.

كما نستنج أن ح ع 1 تركت أثار وخيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الشعب الجزائري الذي عرف تدهور كبير تجسد في الجانب الأول بتدني الوضع الصحي وانتشار الأمراض والأوبئة ،الذي أثر بدوره على تراجع النمو السكاني أما الجانب الثاني فخلف هجرة واسعة نحو فرسا ، كذلك شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة من "1912.1919 "ركود في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري بسبب الاستيطان والسياسية الفرنسية التي انتهجتها فرنسا في حق الشعب الجزائري من خلال الضرائب التي كانت تشكل أكبر عائق واجه الجزائريين وترتب عنها انتشار الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي.

الملاحق

ملحق (1) رسالة النائب مسيمي الى وزير الحربية والمتعلقة بمشروع التجنيد الاجباري للجزائريين [1].

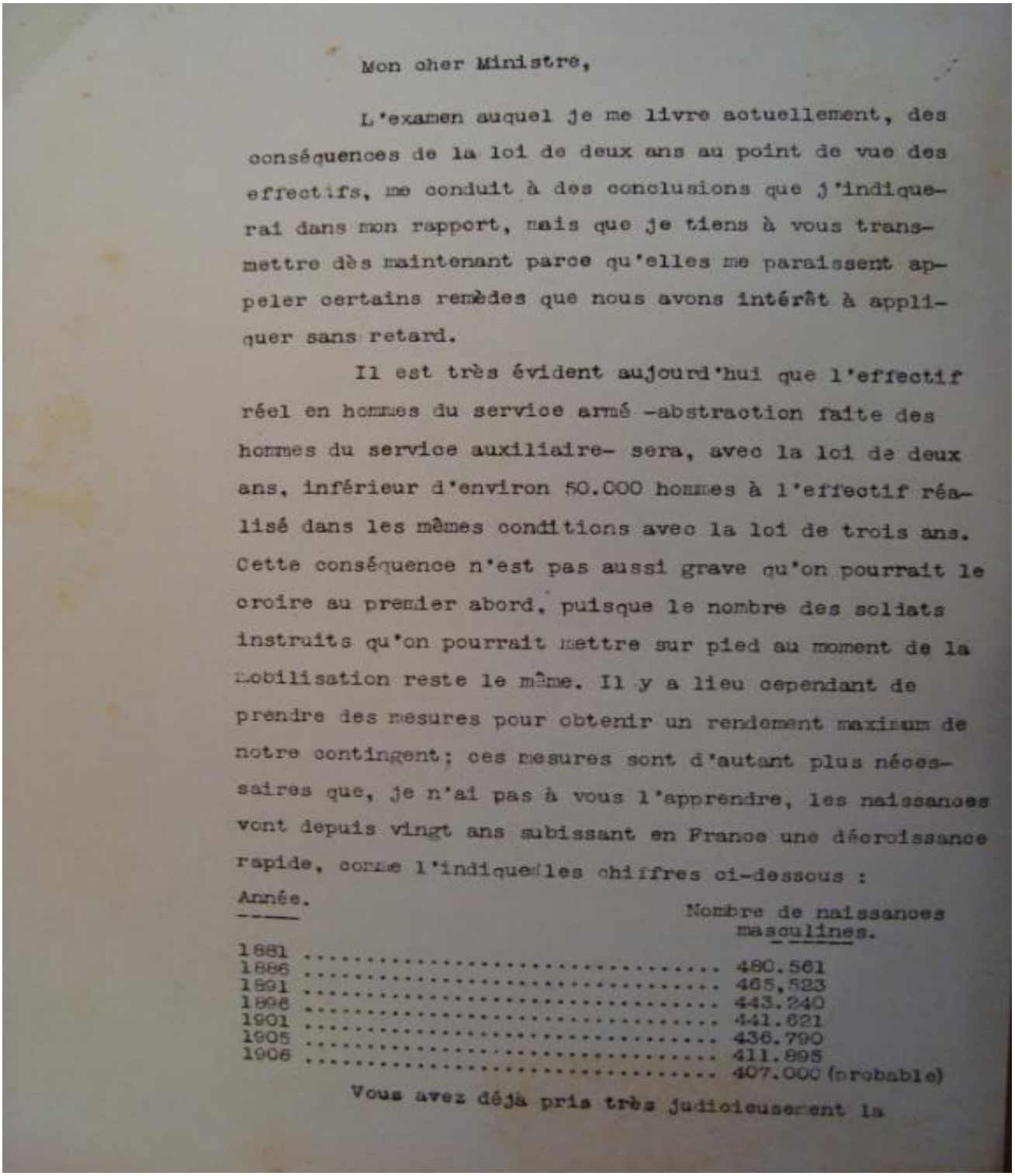

Mon cher Ministre,

L'examen auquel je me livre actuellement, des conséquences de la loi de deux ans au point de vue des effectifs, me conduit à des conclusions que j'indiquerai dans mon rapport, mais que je tiens à vous transmettre dès maintenant parce qu'elles me paraissent appeler certains remèdes que nous avons intérêt à appliquer sans retard.

Il est très évident aujourd'hui que l'effectif réel en hommes du service armé -abstraction faite des hommes du service auxiliaire- sera, avec la loi de deux ans, inférieur d'environ 50.000 hommes à l'effectif réalisé dans les mêmes conditions avec la loi de trois ans. Cette conséquence n'est pas aussi grave qu'on pourrait le croire au premier abord, puisque le nombre des soldats instruits qu'on pourrait mettre sur pied au moment de la mobilisation reste le même. Il y a lieu cependant de prendre des mesures pour obtenir un rendement maximum de notre contingent; ces mesures sont d'autant plus nécessaires que, je n'ai pas à vous l'apprendre, les naissances vont depuis vingt ans subissant en France une décroissance rapide, comme l'indiquent les chiffres ci-dessous :

Année.	Nombre de naissances masculines.
1881	480.561
1886	465,523
1891	443.240
1896	441.621
1901	436.790
1905	411.895
1906	407.000 (probable)

Vous avez déjà pris très judicieusement la

[1] عبد القادر بلجة ، مسألة تجنيد الجزائريين ...، المرجع السابق، ص 320 .

تابع للملحق (1)[1]

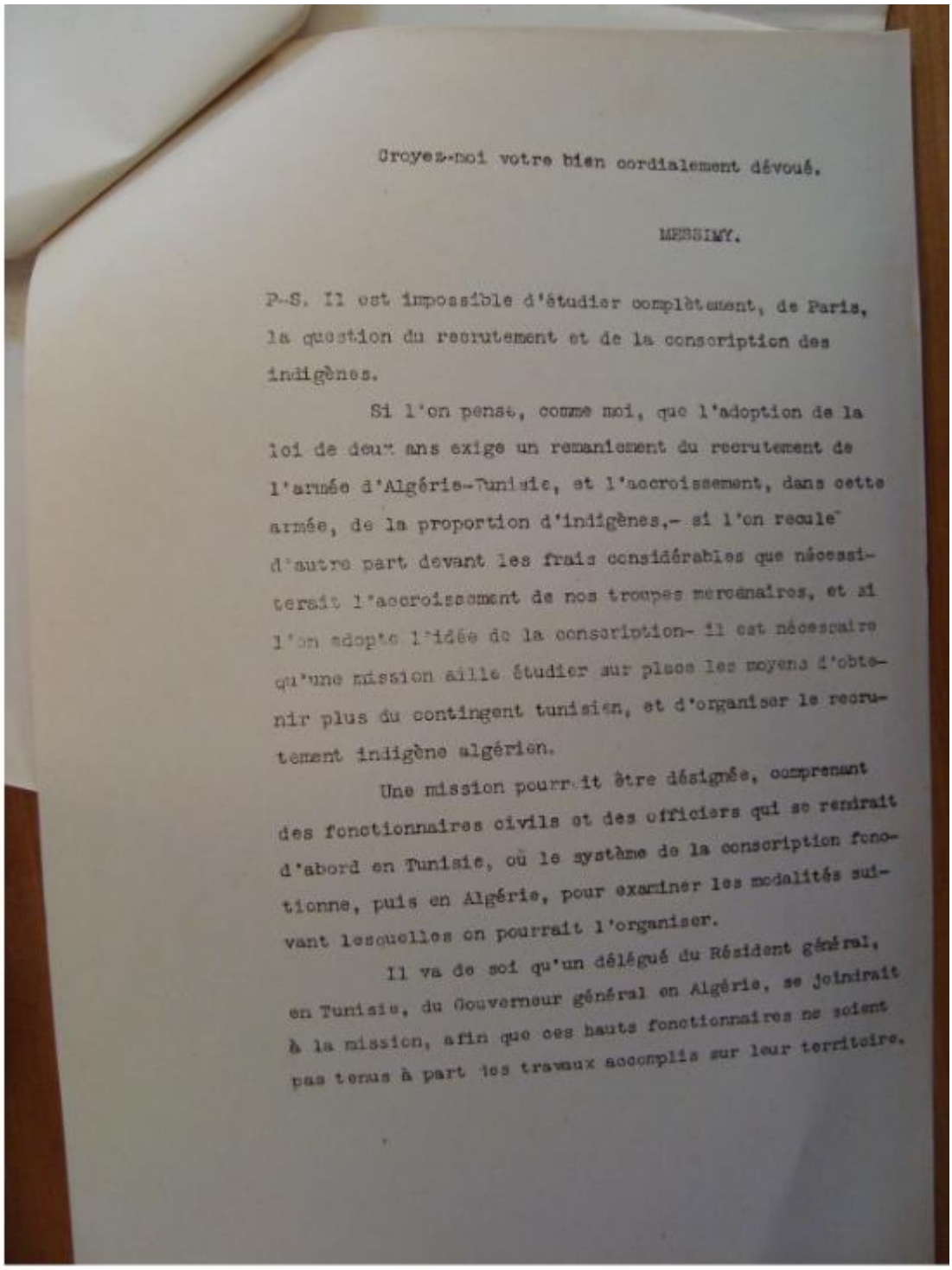

Croyez-moi votre bien cordialement dévoué.

MESSIMY.

P-S. Il est impossible d'étudier complètement, de Paris, la question du recrutement et de la conscription des indigènes.

Si l'on pense, comme moi, que l'adoption de la loi de deux ans exige un remaniement du recrutement de l'armée d'Algérie-Tunisie, et l'accroissement, dans cette armée, de la proportion d'indigènes,- si l'on recule d'autre part devant les frais considérables que nécessiterait l'accroissement de nos troupes mercenaires, et si l'on adopte l'idée de la conscription- il est nécessaire qu'une mission aille étudier sur place les moyens d'obtenir plus du contingent tunisien, et d'organiser le recrutement indigène algérien.

Une mission pourrait être désignée, comprenant des fonctionnaires civils et des officiers qui se rendrait d'abord en Tunisie, où le système de la conscription fonctionne, puis en Algérie, pour examiner les modalités suivant lesquelles on pourrait l'organiser.

Il va de soi qu'un délégué du Résident général, en Tunisie, du Gouverneur général en Algérie, se joindrait à la mission, afin que ces hauts fonctionnaires ne soient pas tenus à part les travaux accomplis sur leur territoire.

[1] عبد القادر بلجة ، مسألة تجنيد الجزائريين ... ، المرجع السابق، ص 321 .

ملحق (2) جداول خاصة بنتائج الإحصاء العام لعمليات التجنيد الاجباري لسنة 1912 في المقاطعات الثلاث (الجزائر . قسنطينة . وهران) .[1]

جدول الإحصائيات العام الخاص بنتائج عمليات التجنيد الإجباري لسنة **1912** بعمالة الجزائر					
البلديات المختلطة (م) وكاملة الصلاحيات (ك.م)	عدد الشبان الجزائريين المسجلين على قوائم الإحصاء	عد الشبان المطلوب تجنيدهم لسنة 1912	عدد الشبان الذين يتم تجنيدهم لتغطية العجز عند الحاجة	عدد الشبان المنضمين إراديا كما سجلته لجان الإحصاء	عدد المجندين بصيغة التجنيد الإجباري
دائرة الجزائر					
سور الغزلان (ك.م)	53	05	01	.	05
سور الغزلان (م)	249	24	03	05	19
قوراية (م)	203	20	02	08	12
دائرة المدية					
المدية (ك.م)	168	16	02	.	16
البرواقية (م)	993	99	10	25	74
قصر البخاري (م)	166	16	02	.	16
دائرة مليانة					
مليانة (ك.م)	33	03	01	03	.
البراز (م)	333	33	04	02	31
جندل (م)	389	33	04	.	33
دائرة الشلف					
الشلف (ك.م)	57	05	01	.	05
الشلف (م)	1323	132	14	01	131
تنس (م)	424	42	05	.	42
دائرة تيزي وزو					
تيزي وزو (ك.م)	242	24	03	.	24
دليس (ك.م)	276	27	03	.	27

[1] ناصر بلحاج ، مواقف الجزائريين ...، المرجع السابق ، ص 111.

تابع للملحق(2) [1]

جدول الإحصائيات العام الخاص بنتائج عمليات التجنيد الإجباري لسنة 1912 بعمالة قسنطينة					
البلديات المختلطة (م) وكاملة الصلاحيات (ك.م)	عدد الشبان الجزائريين المسجلين على قوائم الإحصاء	عد الشبان المطلوب تجنيدهم لسنة 1912	عدد الشبان الذين يتم تجنيدهم لتغطية العجز عند الحاجة	عدد الشبان المنضمين إراديا كما سجلته لجان الإحصاء	عدد المجندين بصيغة التجنيد الإجباري
دائرة قسنطينة					
عين البيضاء (ك.م)	180	17	02	.	17
مسكيانة(م)	690	69	07	04	65
مورسوت(م)	213	21	03	21	.
أم البواقي (م)	605	60	09	.	60
دائرة باتنة					
باتنة (ك.م)	113	11	02	.	11
عين توتة (م)	424	40	04	01	39
خنشلة (م)	355	35	04	03	32
عين القصر (م)	174	17	02	.	17
دائرة عنابة					
عنابة (م)	111	11	02	10	01
ايدوغ (م)	346	34	04	.	34
القالة (م)	877	87	09	.	87
دائرة بجاية					
بجاية (ك.م)	123	12	02	10	01
جيجل (م)	70	07	01	.	07
أقبو (م)	1062	106	11	.	106
جيجل (م)	411	41	05	.	41
واد المرسى (م)	577	57	06	.	57
الصومام (م)	1613	161	17	.	161
دائرة قالمة					
قالمة (ك.م)	92	09	01	09	.
صافية (م)	495	40	04	05	35
سوق أهراس (م)	491	49	0	03	46
دائرة سكيكدة					
القل (م)	717	70	07	06	64
عزابة (م)	407	40	04	02	38
سطيف (ك.م)	456	45	05	02	43
العلمة (م)	468	46	05	.	46
المعاضيد (م)	1380	138	14	.	138
تاكيتونت (م)	331	33	04	.	33
بيدان (م)	751	75	08	02	73
المجموع	13532	1331	144	69	1262

[1] ناصر بلحاج ، مواقف الجزائريين ...، المرجع السابق ، ص 113 .

تابع للملحق(2)[1]

جدول الإحصائيات العام الخاص بنتائج عمليات التجنيد الإجباري لسنة 1912 بعمالة وهران					
البلديات المختلطة (م) وكاملة الصلاحيات (ك.م)	عدد الشبان الجزائريين المسجلين على قوائم الإحصاء	عد الشبان المطلوب تجنيدهم لسنة 1912	عدد الشبان الذين يتم تجنيدهم لتغطية العجز عند الحاجة	عدد الشبان المنضمين إراديا كما سجلته لجان الإحصاء	عدد المجندين بصيغة التجنيد الإجباري
دائرة وهران					
عين تموشنت (ك.م)	24	02	01	.	01
عين الحيال (ك.م)	35	04	01	.	04
عين تموشنت (م)	230	24	03	10	14
زهانة (م)	695	69	07	10	59
دائرة معسكر					
سعيدة (ك.م)	48	04	01	02	02
سيدي قادة (م)	340	34	04	.	34
فرندة (م)	259	25	03	.	25
سعيدة (م)	513	51	06	02	49
دائرة مستغانم					
تيارت (ك.م)	63	06	01	06	.
تيارت (م)	360	36	04	38	.
جبل نادور (م)	558	55	06	14	.
مينة (م)	572	57	06	17	40
دائرة بلعباس					
بلعباس (ك.م)	92	09	01	09	.
مقرة (م)	267	26	03	15	11
تلاغ (م)	288	28	03	28	33
دائرة تلمسان					
مجموع بلديات تلمسان التي جاءت نتائجها متأخرة	363	36	04	.	36
المجموع	4707	466	54	211	276

[1] ناصر بلحاج ، مواقف الجزائريين ...، المرجع السابق ، ص 114 .

ملحق (3) مرسوم 31 جانفي 1912 و مرسوم 3 فيفري 1912 (النص الفرنسي) [1].

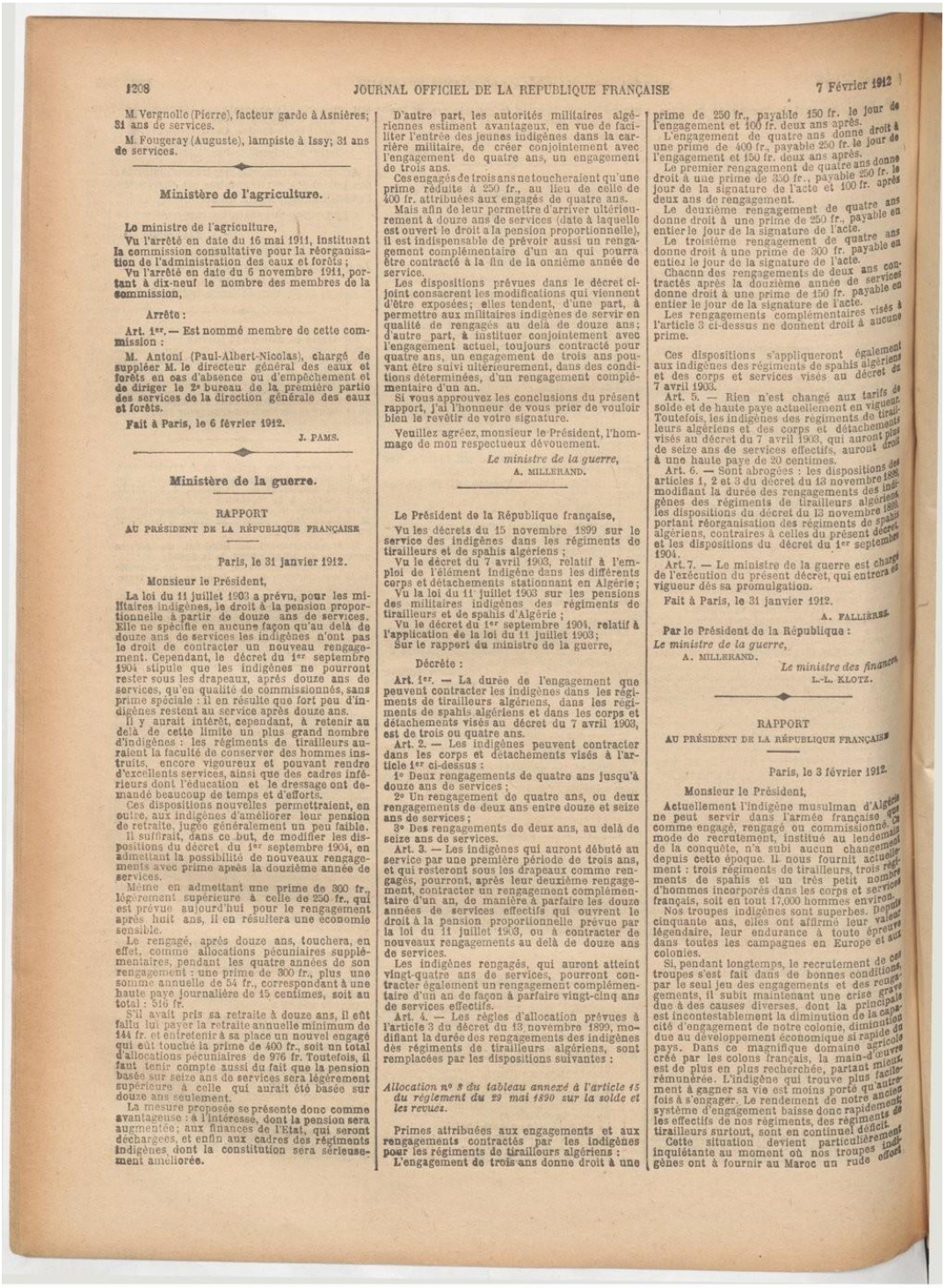

1208 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE 7 Février 1912

M. Vergnolle (Pierre), facteur garde à Asnières; 31 ans de services.

M. Fougeray (Auguste), lampiste à Issy; 31 ans de services.

Ministère de l'agriculture.

Le ministre de l'agriculture,

Vu l'arrêté en date du 16 mai 1911, instituant la commission consultative pour la réorganisation de l'administration des eaux et forêts;

Vu l'arrêté en date du 6 novembre 1911, portant à dix-neuf le nombre des membres de la commission,

Arrête :

Art. 1er. — Est nommé membre de cette commission :

M. Antoni (Paul-Albert-Nicolas), chargé de suppléer M. le directeur général des eaux et forêts en cas d'absence ou d'empêchement et de diriger le 2e bureau de la première partie des services de la direction générale des eaux et forêts.

Fait à Paris, le 6 février 1912.

J. PAMS.

Ministère de la guerre.

RAPPORT

AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 31 janvier 1912.

Monsieur le Président,

La loi du 11 juillet 1903 a prévu, pour les militaires indigènes, le droit à la pension proportionnelle à partir de douze ans de services. Elle ne spécifie en aucune façon qu'au delà de douze ans de services les indigènes n'ont pas le droit de contracter un nouveau rengagement. Cependant, le décret du 1er septembre 1904 stipule que les indigènes ne pourront rester sous les drapeaux, après douze ans de services, qu'en qualité de commissionnés, sans prime spéciale : il en résulte que fort peu d'indigènes restent au service après douze ans.

Il y aurait intérêt, cependant, à retenir au delà de cette limite un plus grand nombre d'indigènes : les régiments de tirailleurs auraient la faculté de conserver des hommes instruits, encore vigoureux et pouvant rendre d'excellents services, ainsi que des cadres inférieurs dont l'éducation et le dressage ont demandé beaucoup de temps et d'efforts.

Ces dispositions nouvelles permettraient, en outre, aux indigènes d'améliorer leur pension de retraite, jugée généralement un peu faible.

Il suffirait, dans ce but, de modifier les dispositions du décret du 1er septembre 1904, en admettant la possibilité de nouveaux rengagements avec prime après la douzième année de services.

Même en admettant une prime de 900 fr., légèrement supérieure à celle de 250 fr., qui est prévue aujourd'hui pour le rengagement après huit ans, il en résultera une économie sensible.

Le rengagé, après douze ans, touchera, en effet, comme allocations pécuniaires supplémentaires, pendant les quatre années de son rengagement : une prime de 900 fr., plus une somme annuelle de 54 fr., correspondant à une haute paye journalière de 15 centimes, soit au total : 516 fr.

S'il avait pris sa retraite à douze ans, il eût fallu lui payer la retraite annuelle minimum de 144 fr. et entretenir à sa place un nouvel engagé qui eût touché la prime de 400 fr., soit un total d'allocations pécuniaires de 976 fr. Toutefois, il faut tenir compte aussi du fait que la pension basée sur seize ans de services sera légèrement supérieure à celle qui aurait été basée sur douze ans seulement.

La mesure proposée se présente donc comme avantageuse : à l'intéressé, dont la pension sera augmentée; aux finances de l'Etat, qui seront déchargées, et enfin aux cadres des régiments indigènes, dont la constitution sera sérieusement améliorée.

D'autre part, les autorités militaires algériennes estiment avantageux, en vue de faciliter l'entrée des jeunes indigènes dans la carrière militaire, de créer conjointement avec l'engagement de quatre ans, un engagement de trois ans.

Ces engagés de trois ans ne toucheraient qu'une prime réduite à 250 fr., au lieu de celle de 400 fr. attribuées aux engagés de quatre ans.

Mais afin de leur permettre d'arriver ultérieurement à douze ans de services (date à laquelle est ouvert le droit à la pension proportionnelle), il est indispensable de prévoir aussi un rengagement complémentaire d'un an qui pourra être contracté à la fin de la onzième année de service.

Les dispositions prévues dans le décret ci-joint consacrent les modifications qui viennent d'être exposées; elles tendent, d'une part, à permettre aux militaires indigènes de servir en qualité de rengagés au delà de douze ans; d'autre part, à instituer conjointement avec l'engagement actuel, toujours contracté pour quatre ans, un engagement de trois ans pouvant être suivi ultérieurement, dans des conditions déterminées, d'un rengagement complémentaire d'un an.

Si vous approuvez les conclusions du présent rapport, j'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien le revêtir de votre signature.

Veuillez agréer, monsieur le Président, l'hommage de mon respectueux dévouement.

Le ministre de la guerre,

A. MILLERAND.

Le Président de la République française,

Vu les décrets du 15 novembre 1899 sur le service des indigènes dans les régiments de tirailleurs et de spahis algériens;

Vu le décret du 7 avril 1903, relatif à l'emploi de l'élément indigène dans les différents corps et détachements stationnant en Algérie;

Vu la loi du 11 juillet 1903 sur les pensions des militaires indigènes des régiments de tirailleurs et de spahis d'Algérie;

Vu le décret du 1er septembre 1904, relatif à l'application de la loi du 11 juillet 1903;

Sur le rapport du ministre de la guerre,

Décrète :

Art. 1er. — La durée de l'engagement que peuvent contracter les indigènes dans les régiments de tirailleurs algériens, dans les régiments de spahis algériens et dans les corps et détachements visés au décret du 7 avril 1903, est de trois ou quatre ans.

Art. 2. — Les indigènes peuvent contracter dans les corps et détachements visés à l'article 1er ci-dessus :

1° Deux rengagements de quatre ans jusqu'à douze ans de services;

2° Un rengagement de quatre ans, ou deux rengagements de deux ans entre douze et seize ans de services;

3° Des rengagements de deux ans, au delà de seize ans de services.

Art. 3. — Les indigènes qui auront débuté au service par une première période de trois ans, et qui resteront sous les drapeaux comme rengagés, pourront, après leur deuxième rengagement, contracter un rengagement complémentaire d'un an, de manière à parfaire les douze années de services effectifs qui ouvrent le droit à la pension proportionnelle prévue par la loi du 11 juillet 1903, ou à contracter de nouveaux rengagements au delà de douze ans de services.

Les indigènes rengagés, qui auront atteint vingt-quatre ans de services, pourront contracter également un rengagement complémentaire d'un an de façon à parfaire vingt-cinq ans de services effectifs.

Art. 4. — Les règles d'allocation prévues à l'article 3 du décret du 13 novembre 1899, modifiant la durée des rengagements des indigènes des régiments de tirailleurs algériens, sont remplacées par les dispositions suivantes :

Allocation n° 8 du tableau annexé à l'article 15 du règlement du 23 mai 1890 sur la solde et les revues.

Primes attribuées aux engagements et aux rengagements contractés par les indigènes pour les régiments de tirailleurs algériens :

L'engagement de trois ans donne droit à une prime de 250 fr., payable 150 fr. le jour de l'engagement et 100 fr. deux ans après.

L'engagement de quatre ans donne droit à une prime de 400 fr., payable 250 fr. le jour de l'engagement et 150 fr. deux ans après.

Le premier rengagement de quatre ans donne droit à une prime de 350 fr., payable 250 fr. le jour de la signature de l'acte et 100 fr. après deux ans de rengagement.

Le deuxième rengagement de quatre ans donne droit à une prime de 250 fr., payable en entier le jour de la signature de l'acte.

Le troisième rengagement de quatre ans donne droit à une prime de 300 fr. payable en entier le jour de la signature de l'acte.

Chacun des rengagements de deux ans contractés après la douzième année de services donne droit à une prime de 150 fr. payable en entier le jour de la signature de l'acte.

Les rengagements complémentaires visés à l'article 3 ci-dessus ne donnent droit à aucune prime.

Ces dispositions s'appliqueront également aux indigènes des régiments de spahis algériens et des corps et services visés au décret du 7 avril 1903.

Art. 5. — Rien n'est changé aux tarifs de solde et de haute paye actuellement en vigueur. Toutefois, les indigènes des régiments de tirailleurs algériens et des corps et détachements visés au décret du 7 avril 1903, qui auront plus de seize ans de services effectifs, auront droit à une haute paye de 20 centimes.

Art. 6. — Sont abrogées : les dispositions des articles 1, 2 et 3 du décret du 13 novembre 1899, modifiant la durée des rengagements des indigènes des régiments de tirailleurs algériens; les dispositions du décret du 13 novembre 1899, portant réorganisation des régiments de spahis algériens, contraires à celles du présent décret, et les dispositions du décret du 1er septembre 1904.

Art. 7. — Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret, qui entrera en vigueur dès sa promulgation.

Fait à Paris, le 31 janvier 1912.

A. FALLIÈRES.

Par le Président de la République :

Le ministre de la guerre,

A. MILLERAND.

Le ministre des finances,

L.-L. KLOTZ.

RAPPORT

AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 3 février 1912.

Monsieur le Président,

Actuellement l'indigène musulman d'Algérie ne peut servir dans l'armée française que comme engagé, rengagé ou commissionné. Ce mode de recrutement, institué au lendemain de la conquête, n'a subi aucun changement depuis cette époque. Il nous fournit actuellement : trois régiments de tirailleurs, trois régiments de spahis et un très petit nombre d'hommes incorporés dans les corps et services français, soit en tout 17,000 hommes environ.

Nos troupes indigènes sont superbes. Depuis cinquante ans, elles ont affirmé leur valeur légendaire, leur endurance à toute épreuve dans toutes les campagnes en Europe et aux colonies.

Si, pendant longtemps, le recrutement de ces troupes s'est fait dans de bonnes conditions, par le seul jeu des engagements et des rengagements, il subit maintenant une crise grave due à des causes diverses, dont la principale est incontestablement la diminution de la capacité d'engagement de notre colonie, diminution due au développement économique si rapide du pays. Dans ce magnifique domaine agricole créé par les colons français, la main-d'œuvre est de plus en plus recherchée, partant mieux rémunérée. L'indigène qui trouve plus facilement à gagner sa vie est moins porté qu'autrefois à s'engager. Le rendement de notre ancien système d'engagement baisse donc rapidement, les effectifs de nos régiments, des régiments de tirailleurs surtout, sont en continuel déficit.

Cette situation devient particulièrement inquiétante au moment où nos troupes indigènes ont à fournir au Maroc un rude effort

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

[1] Journal officiel de la république française , n° 37 ,7 février 1912 , loi du 31janvier 1912 ,p 1208 .

تابع للملحق (3)[1]

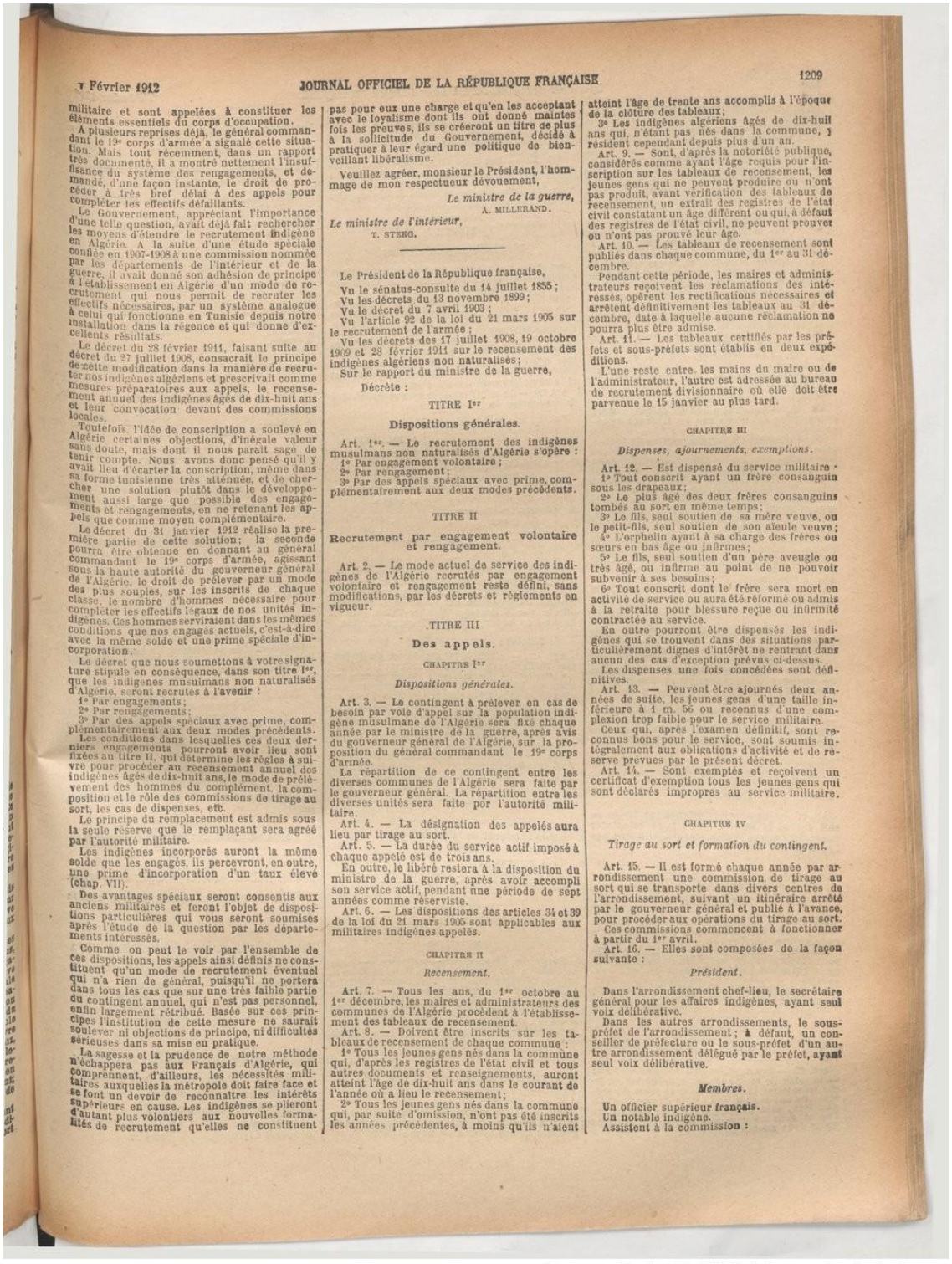

7 Février 1912 JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 1209

militaire et sont appelées à constituer les éléments essentiels du corps d'occupation.

A plusieurs reprises déjà, le général commandant le 19e corps d'armée a signalé cette situation. Mais tout récemment, dans un rapport très documenté, il a montré nettement l'insuffisance du système des rengagements, et demandé, d'une façon instante, le droit de procéder à très bref délai à des appels pour compléter les effectifs défaillants.

Le Gouvernement, appréciant l'importance d'une telle question, avait déjà fait rechercher les moyens d'étendre le recrutement indigène en Algérie. A la suite d'une étude spéciale confiée en 1907-1908 à une commission nommée par les départements de l'intérieur et de la guerre, il avait donné son adhésion de principe à l'établissement en Algérie d'un mode de recrutement qui nous permit de recruter les effectifs nécessaires, par un système analogue à celui qui fonctionne en Tunisie depuis notre installation dans la régence et qui donne d'excellents résultats.

Le décret du 28 février 1911, faisant suite au décret du 27 juillet 1908, consacrait le principe de cette modification dans la manière de recruter nos indigènes algériens et prescrivait comme mesures préparatoires aux appels, le recensement annuel des indigènes âgés de dix-huit ans et leur convocation devant des commissions locales.

Toutefois, l'idée de conscription a soulevé en Algérie certaines objections, d'inégale valeur sans doute, mais dont il nous paraît sage de tenir compte. Nous avons donc pensé qu'il y avait lieu d'écarter la conscription, même dans sa forme tunisienne très atténuée, et de chercher une solution plutôt dans le développement aussi large que possible des engagements et rengagements, en ne retenant les appels que comme moyen complémentaire.

Le décret du 31 janvier 1912 réalise la première partie de cette solution; la seconde pourra être obtenue en donnant au général commandant le 19e corps d'armée, agissant sous la haute autorité du gouverneur général de l'Algérie, le droit de prélever par un mode des plus souples, sur les inscrits de chaque classe, le nombre d'hommes nécessaire pour compléter les effectifs légaux de nos unités indigènes. Ces hommes serviraient dans les mêmes conditions que nos engagés actuels, c'est-à-dire avec la même solde et une prime spéciale d'incorporation.

Le décret que nous soumettons à votre signature stipule en conséquence, dans son titre Ier, que les indigènes musulmans non naturalisés d'Algérie, seront recrutés à l'avenir :

1° Par engagements;
2° Par rengagements;
3° Par des appels spéciaux avec prime, complémentairement aux deux modes précédents.

Les conditions dans lesquelles ces deux derniers engagements pourront avoir lieu sont fixées au titre II, qui détermine les règles à suivre pour procéder au recensement annuel des indigènes âgés de dix-huit ans, le mode de prélèvement des hommes du complément, la composition et le rôle des commissions de tirage au sort, les cas de dispenses, etc.

Le principe du remplacement est admis sous la seule réserve que le remplaçant sera agréé par l'autorité militaire.

Les indigènes incorporés auront la même solde que les engagés, ils percevront, en outre, une prime d'incorporation d'un taux élevé (chap. VII).

Des avantages spéciaux seront consentis aux anciens militaires et feront l'objet de dispositions particulières qui vous seront soumises après l'étude de la question par les départements intéressés.

Comme on peut le voir par l'ensemble de ces dispositions, les appels ainsi définis ne constituent qu'un mode de recrutement éventuel qui n'a rien de général, puisqu'il ne portera dans tous les cas que sur une très faible partie du contingent annuel, qui n'est pas personnel, enfin largement rétribué. Basée sur ces principes l'institution de cette mesure ne saurait soulever ni objections de principe, ni difficultés sérieuses dans sa mise en pratique.

La sagesse et la prudence de notre méthode n'échappera pas aux Français d'Algérie, qui comprennent, d'ailleurs, les nécessités militaires auxquelles la métropole doit faire face et se font un devoir de reconnaître les intérêts supérieurs en cause. Les indigènes se plieront d'autant plus volontiers aux nouvelles formalités de recrutement qu'elles ne constituent pas pour eux une charge et qu'en les acceptant avec le loyalisme dont ils ont donné maintes fois les preuves, ils se créeront un titre de plus à la sollicitude du Gouvernement, décidé à pratiquer à leur égard une politique de bienveillant libéralisme.

Veuillez agréer, monsieur le Président, l'hommage de mon respectueux dévouement,

Le ministre de la guerre,
A. MILLERAND.

Le ministre de l'intérieur,
T. STEEG.

Le Président de la République française,

Vu le sénatus-consulte du 14 juillet 1865;
Vu les décrets du 13 novembre 1899;
Vu le décret du 7 avril 1903;
Vu l'article 92 de la loi du 21 mars 1905 sur le recrutement de l'armée;
Vu les décrets des 17 juillet 1908, 19 octobre 1909 et 28 février 1911 sur le recensement des indigènes algériens non naturalisés;
Sur le rapport du ministre de la guerre,

Décrète :

TITRE Ier

Dispositions générales.

Art. 1er. — Le recrutement des indigènes musulmans non naturalisés d'Algérie s'opère :
1° Par engagement volontaire;
2° Par rengagement;
3° Par des appels spéciaux avec prime, complémentairement aux deux modes précédents.

TITRE II

Recrutement par engagement volontaire et rengagement.

Art. 2. — Le mode actuel de service des indigènes de l'Algérie recrutés par engagement volontaire et rengagement reste défini, sans modifications, par les décrets et règlements en vigueur.

TITRE III

Des appels.

CHAPITRE Ier

Dispositions générales.

Art. 3. — Le contingent à prélever en cas de besoin par voie d'appel sur la population indigène musulmane de l'Algérie sera fixé chaque année par le ministre de la guerre, après avis du gouverneur général de l'Algérie, sur la proposition du général commandant le 19e corps d'armée.

La répartition de ce contingent entre les diverses communes de l'Algérie sera faite par le gouverneur général. La répartition entre les diverses unités sera faite por l'autorité militaire.

Art. 4. — La désignation des appelés aura lieu par tirage au sort.

Art. 5. — La durée du service actif imposé à chaque appelé est de trois ans.

En outre, le libéré restera à la disposition du ministre de la guerre, après avoir accompli son service actif, pendant une période de sept années comme réserviste.

Art. 6. — Les dispositions des articles 34 et 39 de la loi du 21 mars 1905 sont applicables aux militaires indigènes appelés.

CHAPITRE II

Recensement.

Art. 7. — Tous les ans, du 1er octobre au 1er décembre, les maires et administrateurs des communes de l'Algérie procèdent à l'établissement des tableaux de recensement.

Art. 8. — Doivent être inscrits sur les tableaux de recensement de chaque commune :

1° Tous les jeunes gens nés dans la commune qui, d'après les registres de l'état civil et tous autres documents et renseignements, auront atteint l'âge de dix-huit ans dans le courant de l'année où a lieu le recensement;

2° Tous les jeunes gens nés dans la commune qui, par suite d'omission, n'ont pas été inscrits les années précédentes, à moins qu'ils n'aient atteint l'âge de trente ans accomplis à l'époque de la clôture des tableaux;

3° Les indigènes algériens âgés de dix-huit ans qui, n'étant pas nés dans la commune, y résident cependant depuis plus d'un an.

Art. 9. — Sont, d'après la notoriété publique, considérés comme ayant l'âge requis pour l'inscription sur les tableaux de recensement, les jeunes gens qui ne peuvent produire ou n'ont pas produit, avant vérification des tableaux de recensement, un extrait des registres de l'état civil constatant un âge différent ou qui, à défaut des registres de l'état civil, ne peuvent prouver ou n'ont pas prouvé leur âge.

Art. 10. — Les tableaux de recensement sont publiés dans chaque commune, du 1er au 31 décembre.

Pendant cette période, les maires et administrateurs reçoivent les réclamations des intéressés, opèrent les rectifications nécessaires et arrêtent définitivement les tableaux au 31 décembre, date à laquelle aucune réclamation ne pourra plus être admise.

Art. 11. — Les tableaux certifiés par les préfets et sous-préfets sont établis en deux expéditions.

L'une reste entre les mains du maire ou de l'administrateur, l'autre est adressée au bureau de recrutement divisionnaire où elle doit être parvenue le 15 janvier au plus tard.

CHAPITRE III

Dispenses, ajournements, exemptions.

Art. 12. — Est dispensé du service militaire :
1° Tout conscrit ayant un frère consanguin sous les drapeaux;
2° Le plus âgé des deux frères consanguins tombés au sort en même temps;
3° Le fils, seul soutien de sa mère veuve, ou le petit-fils, seul soutien de son aïeule veuve;
4° L'orphelin ayant à sa charge des frères ou sœurs en bas âge ou infirmes;
5° Le fils, seul soutien d'un père aveugle ou très âgé, ou infirme au point de ne pouvoir subvenir à ses besoins;
6° Tout conscrit dont le frère sera mort en activité de service ou aura été réformé ou admis à la retraite pour blessure reçue ou infirmité contractée au service.

En outre pourront être dispensés les indigènes qui se trouvent dans des situations particulièrement dignes d'intérêt ne rentrant dans aucun des cas d'exception prévus ci-dessus.

Les dispenses une fois concédées sont définitives.

Art. 13. — Peuvent être ajournés deux années de suite, les jeunes gens d'une taille inférieure à 1 m. 56 ou reconnus d'une complexion trop faible pour le service militaire.

Ceux qui, après l'examen définitif, sont reconnus bons pour le service, sont soumis intégralement aux obligations d'activité et de réserve prévues par le présent décret.

Art. 14. — Sont exemptés et reçoivent un certificat d'exemption tous les jeunes gens qui sont déclarés impropres au service militaire.

CHAPITRE IV

Tirage au sort et formation du contingent.

Art. 15. — Il est formé chaque année par arrondissement une commission de tirage au sort qui se transporte dans divers centres de l'arrondissement, suivant un itinéraire arrêté par le gouverneur général et publié à l'avance, pour procéder aux opérations du tirage au sort.

Ces commissions commencent à fonctionner à partir du 1er avril.

Art. 16. — Elles sont composées de la façon suivante :

Président.

Dans l'arrondissement chef-lieu, le secrétaire général pour les affaires indigènes, ayant seul voix délibérative.

Dans les autres arrondissements, le sous-préfet de l'arrondissement; à défaut, un conseiller de préfecture ou le sous-préfet d'un autre arrondissement délégué par le préfet, ayant seul voix délibérative.

Membres.

Un officier supérieur français.
Un notable indigène.
Assistent à la commission :

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

[1] Journal officiel de la république française , n° 37 ,7 février 1912 , loi du 31janvier 1912 , 3février 1912 ,p 1209 .

تابع للملحق(3) [1]

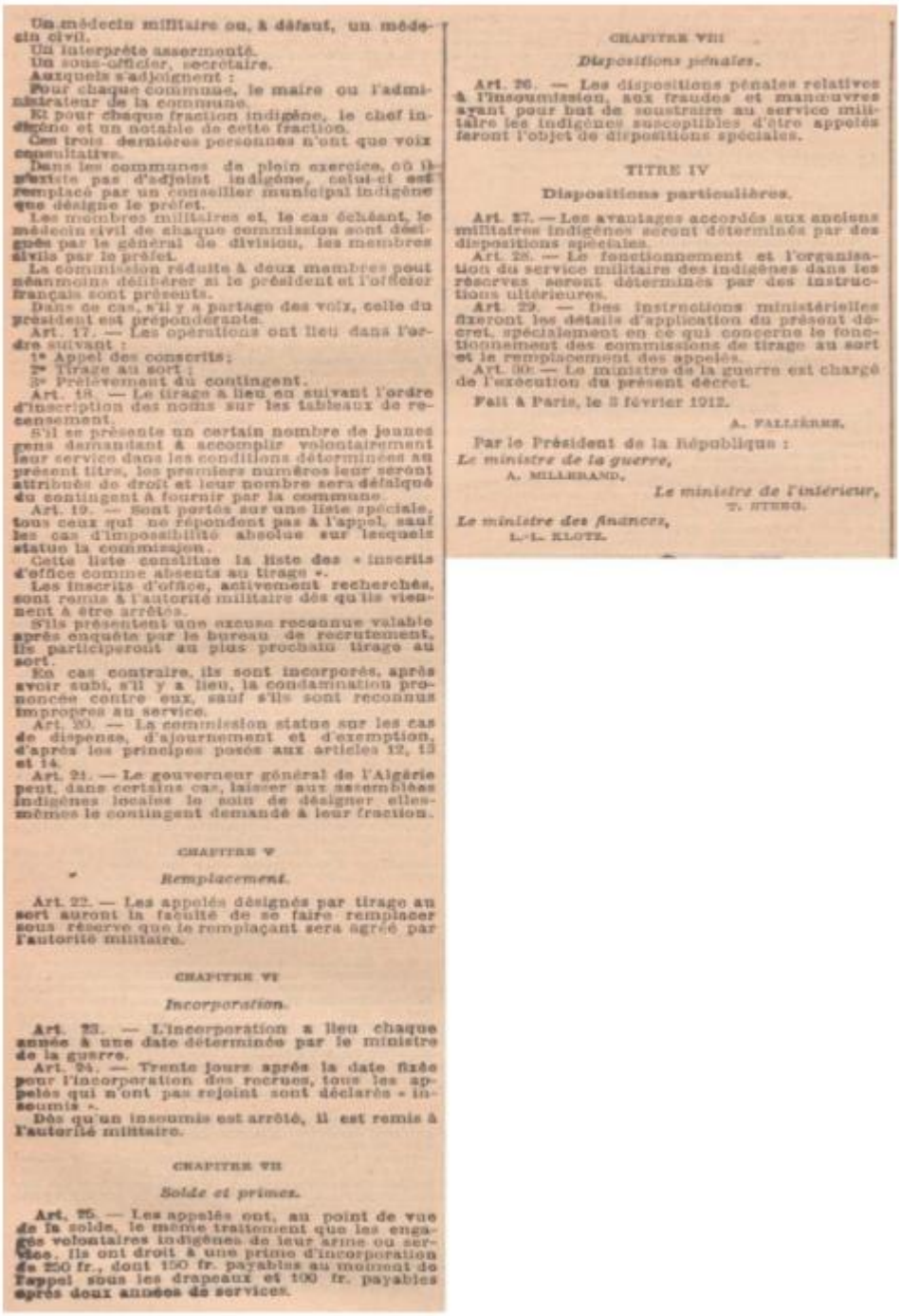

Un médecin militaire ou, à défaut, un médecin civil.
Un interprète assermenté.
Un sous-officier, secrétaire.
Auxquels s'adjoignent :
Pour chaque commune, le maire ou l'administrateur de la commune.
Et pour chaque fraction indigène, le chef indigène et un notable de cette fraction.
Ces trois dernières personnes n'ont que voix consultative.
Dans les communes de plein exercice, où il n'existe pas d'adjoint indigène, celui-ci est remplacé par un conseiller municipal indigène que désigne le préfet.
Les membres militaires et, le cas échéant, le médecin civil de chaque commission sont désignés par le général de division, les membres civils par le préfet.
La commission réduite à deux membres peut néanmoins délibérer si le président et l'officier français sont présents.
Dans ce cas, s'il y a partage des voix, celle du président est prépondérante.
Art. 17. — Les opérations ont lieu dans l'ordre suivant :
1° Appel des conscrits;
2° Tirage au sort ;
3° Prélèvement du contingent.
Art. 18. — Le tirage a lieu en suivant l'ordre d'inscription des noms sur les tableaux de recensement.
S'il se présente un certain nombre de jeunes gens demandant à accomplir volontairement leur service dans les conditions déterminées au présent titre, les premiers numéros leur seront attribués de droit et leur nombre sera défalqué du contingent à fournir par la commune.
Art. 19. — Sont portés sur une liste spéciale, tous ceux qui ne répondent pas à l'appel, sauf les cas d'impossibilité absolue sur lesquels statue la commission.
Cette liste constitue la liste des « inscrits d'office comme absents au tirage ».
Les inscrits d'office, activement recherchés, sont remis à l'autorité militaire dès qu'ils viennent à être arrêtés.
S'ils présentent une excuse reconnue valable après enquête par le bureau de recrutement, ils participeront au plus prochain tirage au sort.
En cas contraire, ils sont incorporés, après avoir subi, s'il y a lieu, la condamnation prononcée contre eux, sauf s'ils sont reconnus impropres au service.
Art. 20. — La commission statue sur les cas de dispense, d'ajournement et d'exemption, d'après les principes posés aux articles 12, 13 et 14.
Art. 21. — Le gouverneur général de l'Algérie peut, dans certains cas, laisser aux assemblées indigènes locales le soin de désigner elles-mêmes le contingent demandé à leur fraction.

CHAPITRE V

Remplacement.

Art. 22. — Les appelés désignés par tirage au sort auront la faculté de se faire remplacer sous réserve que le remplaçant sera agréé par l'autorité militaire.

CHAPITRE VI

Incorporation.

Art. 23. — L'incorporation a lieu chaque année à une date déterminée par le ministre de la guerre.
Art. 24. — Trente jours après la date fixée pour l'incorporation des recrues, tous les appelés qui n'ont pas rejoint sont déclarés « insoumis ».
Dès qu'un insoumis est arrêté, il est remis à l'autorité militaire.

CHAPITRE VII

Solde et primes.

Art. 25. — Les appelés ont, au point de vue de la solde, le même traitement que les engagés volontaires indigènes de leur arme ou service. Ils ont droit à une prime d'incorporation de 250 fr., dont 150 fr. payables au moment de l'appel sous les drapeaux et 100 fr. payables après deux années de services.

CHAPITRE VIII

Dispositions pénales.

Art. 26. — Les dispositions pénales relatives à l'insoumission, aux fraudes et manœuvres ayant pour but de soustraire au service militaire les indigènes susceptibles d'être appelés feront l'objet de dispositions spéciales.

TITRE IV

Dispositions particulières.

Art. 27. — Les avantages accordés aux anciens militaires indigènes seront déterminés par des dispositions spéciales.
Art. 28. — Le fonctionnement et l'organisation du service militaire des indigènes dans les réserves seront déterminés par des instructions ultérieures.
Art. 29. — Des instructions ministérielles fixeront les détails d'application du présent décret, spécialement en ce qui concerne le fonctionnement des commissions de tirage au sort et le remplacement des appelés.
Art. 30. — Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.
Fait à Paris, le 3 février 1912.

A. FALLIÈRES.

Par le Président de la République :
Le ministre de la guerre,
A. MILLERAND.
Le ministre de l'intérieur,
T. STEEG.
Le ministre des finances,
L.-L. KLOTZ.

[1] Journal officiel de la république française , op cit , 1210 .

ملحق (4) رسالة قدمها سكان البليدة احتجاجا على مشروع التجنيد الاجباري [1]

Blida, 25 décembre 1907.

Monsieur le Rédacteur en chef
de la *Dépêche Algérienne*,

Nous soussignés, conseillers et notables indigènes de la ville de Blida, avons l'honneur de venir respectueusement vous prier de vouloir bien insérer la note suivante :

Tout récemment, nous avons été consultés relativement au service obligatoire pour les indigènes musulmans d'Algérie.

Nous croyons devoir faire connaître aux services publics, par l'organe de votre estimable journal, que, tout en rendant hommage aux bienfaits de la civilisation française et à ses excellentes institutions, nous ne pouvons accepter pareille mesure, à laquelle nous nous refusons formellement.

Nous reflétons, en cela, l'opinion de tous nos coreligionnaires de la commune, qui ont, du reste, exprimé en foule leur sentiment à cet égard à MM. les membres délégués à cet effet.

Avec tous nos remerciements anticipés, veuillez agréer, etc.

Signés : KOURA BACHA ACHA AHMED BEN HADJ AMEUR, BABAAMEUR MUSTAPHA, SIDI MOUSSA MOHAMED BEN BOUMEDIÈNE conseillers municipaux ; BENDALI HADJ MOHAMED, ancien conseiller municipal, propriétaire ; BOUCHLAGHEN HADJ AHMED, ancien conseiller municipal propriétaire ; BENARBIA HADJ M'HAMED, fabricant de tabacs ; BENARBIA BAHLOUL BEN ALI, commerçant.

[1] صباح البار ، التنظيمات العسكرية الأهلية ...، المرجع السابق ، ص 552 .

ملحق (5) عريضة سكان مدينة المدية 1911[1] .

الحمد لله وحده.

الى السادة النواب المشرفين، أعضاء الهيئة التشريعية بباريس المحروسة السلام عليكم سلاما تاما.

نحن سكان مدينة المدية، من عماله الجزائر، الموقعين أسفله، يشرفنا أن نوجه اليكم هذه الشكوى آملين ان تستقبل من طرفكم بعطف وتفهم للأنكم عادلون ومنصفون.

إن الغرض من رفع هذه الشكوى هو أن نحصل منكم على الحق والعطف والانصاف ولنتأكد بأنه لم يكن دافعها التعصب ولا من أجل الضغط والتأثير عليكم. ونطلب منكم أن تكونوا رحمين ومشفين عند اطلاعكم عليها، كما نرجو أن تعذرونا باستعمالها لبعض العبارات التي قد تصدم في مظهرها ولكن هدفها في الواقع هو دعم الأدلة التي نعرضها عليكم، والتي تتعلق بالدين وبالعقيدة لأنه «لاحياء في الدين».

وهذه هي الوقائع:

في عام 1908 صدر أمرا من حكومة الجمهورية الفرنسية، يقضي بفرض الخدمة العسكرية على الشبان المسلين الجزائريين ولقد أعلن المسلمون

[1] جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 . 1914 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ،ص 278 .

تابع للملحق(5) [1]

سكان المدية كلهم رفضهم لذلك. لقد انتابتهم الدهشة من جراء هذا القرار الذي أقلق خواطرهم كما بلغ الى علمنا الرفض الذي عبر عنه مسلمو مدن: البليدة، الجزائر، مليانة وتلمسان.

ان عدم قبول الخدمة العسكرية الاجبارية المفروضة على المسلمين، من طرفنا ليس مبعثه التعصب ولا العصيان لأوامر الحكومة، ولكن للأنه يمسى يديننا للأسباب التي لا تجهلونها وفي عقد منها: أن ديننا يمنعنا من قبول الخدمة العسكرية، لأن كل واحد يجند سيقوم ببعض الأعمال التي تحرمها الشريعة مثل تكرار اهمال واجباته الدينية اضطرارا. يضاف الى هذا أنه أثناء الخدمة العسكرية يكون الشباب بعيدا عن والديه مما يجعل من المستحيل عليهما منعه من القيام بأعمال قد تكون مضرة بعقيدته وبشخصه. ثم إن الخدمة العسكرية قد تؤدي بنا، في بعض الأحيا، الى محاربه اخواننا في الدين. كيف يمكن السماح لمسلم بمحاربة أخيه في الدين، وما هو المبرر الذي يخول له إراقة دمه؟! ومن هو الرجل العاقل الذي يستطيع تحمل هذه الوضعية المستحيلة؟ فليس هناك انسان يقبل الخضوع لتنفيذ أمر يهدف الى مقاتلة مواطنيه وأبناء دينه.

فليتأمل كل إمرإ عاقل لهاته المأساة التي ستصيبه في مثل هاته الحالة، فإذا وجد أن ذلك مضرا بشخصه وفوق ما يستطيع تحمله فاننا نقول معه بأنه من العدل ومن الرحمة أن لا يجهل بها الأشخاص الذين هم دونه وتحت حكمه.

إننا ندرك غاية الادراك لسماعنا ذلك كثيرا، بأن الحكومة الفرنسية تحترم الديانة الاسلامية وتحترم تعلق المسلمين بعقيدتهم واننا نقول لكم انطلاقا من هذه المبادىء، بأن الخدمة العسكرية الاجبارية هي ضرر خطير من الناحية الدينية، ونضيف الى هذا، أنه في 9 سبتمبر 1908 وجهنا الى الحكومة التماسا ترجيناها فيه إعفائنا من الخدمة العسكرية وعدم إجْبارنا

[1] جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية ...، المرجع السابق ، ص 279 .

تابع للملحق(5)[1]

عليها. ولكن، في 2 من شهر ديسمبر الجاري، ولشدة دهشتنا قرأنا على الملصقات المثبته على باب البلدية في مدينتنا أسماء أطفالنا المسلمين الذين بلغوا 18 سنة والمدعوين لأداء الخدمة العسكرية.

اننا نقوم بكل خضوع بتجديد شكاوانا السابقة مترجين بكل احترام، السادة النواب اعضاء الجمعية التشريعية الفرنسية، المعروفين بعد لهم وشفقتهم، إعفائنا من الخدمة العسكرية وعدم اجبارنا عليها تاركين الحرية لكل من يرغب القيام بها طواعية من أبناء ديننا، دون أية معارضة من طرفنا. واننا نضيف، بأنه بقطع النظر عن الوقائع المرتبطة بالخدمة العسكرية المبينة أعلاه فاننا نعاني من مظالم كثيرة جدا وبعضها مرتبطة بالدين وهي:

1 ــ منع القضاة من الفصل في المنازعات التي تحدث بين المسلمين في كثير من الأمور وهو شيء ضد تقاليدنا وعوائدنا.

2 ــ التضييقات المفروضة علينا بخصوص المدارس المكلفة بتعليم القرآن مما جعل من الصعب القيام بهذا التعليم في ظروف مقبولة وبمستوى لائق. وهذا خلافا لما كان عليه الأمر في الماضي. وقد أدت هذه التضييقات الى اغلاق هذه المدارس في بعض الأحيان، في عدد من المدن وحرمان لسكان من تعلم القرآن. ويتطلب اعادة فتحها، القيام بمساعي والحاحات كثيرة.

3 ــ تخفيض الاعتمادات المخصصة لصيانة المساجد وتغطية مصاريف القائمين على شئونها.

4 ــ الأمور التي تتعلق بالأموال وبالأشخاص مثل:

1 ــ الضرائب الخاصة المفروضة علينا والتي هي أعلى من تلك المفروضة على الممولين الآخرين.

[1] جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية... ، المرجع السابق ، 280 .

تابع للملحق (5)[1]

2 ــ منعنا من قطع الحطب واعداد الفحم في الغابات التي هي من أملاكنا الخاصة وكذلك الحضر المفروض على المسلمين وعلى حيواناتهم من الدخول الى غابات الدولة وإذا ما حدث أن اقترفت إحدى هاتين المخالفتين من طرف مسلم، فأنه يعاقب أشد العقوبات وبدون شفقة.

3 ــ انتزاع الحكومة وبالقوة لأحسن الأراض التي هي بين أيدي المسلمين لتأسيس مراكز استعمارية عليها.

4 ــ القوانين الخاصة بالمسلمين: قانون الأهالي، المحاكم القمعية ومحاكم الجنايات. يوجد بيننا أشرار، ولكن هؤلاء المجرمين يقترفون جرائم ضد أبناء ملتهم ونادرا جدا ما يتعرضون للاوروبيين.

5 ــ مع كل هذه المظالم التي نعاني منها دائما، تقوم الحكومة بفرض الخدمة العسكرية علينا والتي لن نقبلها لأنها ستضاعف من الآمنا.

وهذه المظالم، ما هي الا جزء من تلك التي لا نستطيع شرحها هنا. وأخيرا عدم توفر الرخصة التي لا نستطيع طلبها، من أجل مغادرة الجزائر والذهاب الى أي مكان يحلو لنا العيش فيه وفي اطمئنان حسب ديننا وحسب تقاليدنا.

عند احتلال الجزائر من طرف فرنسا حرصت الحكومة على احترام ديننا وتقاليدنا جعلنا نعتقد أن هذا المسلك الحسن نحونا سيكون دائما أكثر تسامحاً وسخاءا نحونا، ولكننا نلاحظ اليوم عكس ما كنا نأمله. ومع الأسف فإن حالتنا تزداد سوءا باستمرار على الرغم من كوننا تعودنا على معاملة الحكومة الحسنة لنا.

فلتكن لديكم شفقة من حالتنا التي تستحق اهتمامكم العطوف المنصف. إننا نعاني من الحياة القاسية ومن الاحتقار، وإذا لم تأخذوا بعين الاعتبار شكاوانا المتعلقة بعقيدتنا فعاملونا على الأقل معاملة انسانية لأننا بشرا مثلكم.

[1] جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية ...، المرجع السابق ، ص 281 .

تابع للملحق(5) [1]

وباختصار فاننا لن نيأس في أن نرى حالتنا تتحسن بوجود على رأس الحكومة رحال حريصين على العدل، الذين سيقدمون العلاج المطلوب ويتقبلون شكاوانا بالرضى.

وقبل اختتام هذا الملتمس المتواضع، نترجاكم أيها السادة ا لنواب ان تعذرونا عن التطويل في عرض الوقائع إذ أن الضرورة أجبرتنا على ذلك، ونحن مرتكزين على الحق الممنُوح لنا ـــ نحن خدام الحكومة الطيعين ـــ في إسماع شكاوانا للأولئك الذين يمسكون بزمام مصيرنا بين أيديهم.

تقبلوا حظرات السادة النواب، عبارات ملئها الاحترام والاخلاص.

حرر بالمدية في 14 ديسمبر 1911(1)

[1] جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية ...، المرجع السابق ، ص 282 .

ملحق (6) عريضة سكان مدينة قسنطينة سنة 1912 م [1].

الى فخامة رجال مجلس الامة للجمهورية الفرنسية العظيمة . .

بعد اهداء ما يليق بالمقام من التعظيم والاحترام فاننا نحن الواضعون خطوط أيديهم أسفله من مسلمي سكان الخروب من أيالة قسنطينة ؛ قد أزعجنا ما بلغنا من أن الدولة الجمهورية عزمت على ادخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيرنا للغاية وتألمنا للنهـاية لأن عهدنا بالدولة الفرانسوية الفخيمة منذ ثمانين سنة من حين استيلائها أنها ذات عدل وانصاف ، وخولتنا في هذه المدة الطويلة نعما غزيرة • فلما فاجأتنا بهذا الأمر اندهشنا اندهاشا عظيما وانا نرجـو من مراحمها واحسانها أن لا تلزمنا بذلك فانا نراه عين الاذلال والاحتقار والجبر والقهر الشديدين ، لأن كل انسان لا يرضى أن يكون مجبورا مقهورا على شيء أصلا ، سيما من كان من مثل رعية هذه الدولة الرؤوفة دولتنا العزيزة ذات الحرية التامة فانهم تربوا في مهد احسانها وعدم ضغطها •

وبحسبه فاننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنا هذا الالزام وأن يرفعوا عنا هذا الأمر المؤلم القاسي وان صممت الدولة ولا محالة ولم تنظر لفقرنا ولا لذلنا ولا لعدم من يأخذ بساعدنا فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية ، اذ لا يحسن عقلا ولا عادة أن يكون في وطن ثلاثة عناصر : عنصران متمتعان بسائر الحقوق زيادة على الحرية والمساواة التامتين والعنصر الثالث ممنوع من جميعها • ثم اذا عرضت مدافعة على ذلك الوطن يدعى العنصر الثالث لها ويقال له دافع على وطنك • فأي وطن لهذا الذليل الحقير الممنوع من كل حق والحال أنه بمرأى ومسمع من أخويه المشترك معهما في تعمير ذلك الوطن هما يتمتعان بلذائذه الحسية والمعنوية مثل الوظائف العالية والحرية النامية ، ويراهما ينتخبان غيرهما لكل خطة وينتخبان من غيرهما ، وهو مندحظ في وسط الذلة متروك في مزبلة الاحتقار لا يذوق في ذلك الوطن الا القهر والجبر •

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون، المرجع السابق، ص 40 .

تابع للملحق(6) [1]

ورجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على جبرهم مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمرين الفرنسيين واليهود في سائر الحقوق الممنوحة لهما . ففي هذه الحالة فان الدولة لا تستفيد منهم ثمرة دخولهم في العسكرية . اذ تكثير العنصر الغالب بالعنصر المغلوب واعتماد الأول على الثاني انما يكون اذا كان المغلوب غير مقهور وغير مهموم . ولا يكون كذلك (أي في فائدة الدولة) الا اذا رأى نفسه مساويا لذلك الغالب في سائر الحقوق . هنالك تكون للمغلوب وطنية يدافع عنها مدافعة الأسود الكواسر ، ويحب الغالب اذ ذاك محبة قلبية ويفديه بالنفس والولد والمال .

أما اذا لم يتوصل بالحقوق فانه لا يرى لنفسه وطنية حتى يدافع عنها ، واذا سيق لقتال عدو ينساق مذعورا مجبورا لولا يخفى على رجال الدولة الفخام انسياق المجبور المقهود فلا تحدثه نفسه الا بأن ثمرة هذا الانتصار الا القتل والأسر وقطع الأيدي والأرجل . ثم اذا رجع بخفي حنين من ذلك القتال بعد الأتعاب الشديدة والجراحات العديدة لاقاه الاحتقار والذلة والانكسار .

فيا أنصار الانسانية هل هذا هو الانصاف الذي يفعله الغالب الرحيم مع المغلوب الضعيف ؟! ويا حماة الضعفاء ووكلاء المنكوبين ، ويا من تغذوا بلبان الحرية والانسانية والاصداع بكلمة الحق ! نحن رعية لكم نشكوكم الى أنفسكم ونرفع ما ضرنا منكم اليكم . اذ لا ناصر لنا سوى رجال دولتنا الفخيمة الذين لا يرضون بما يؤلمنا ويضرنا .

فنحن لا نرضى بالعسكرية بكل وجه الا اذا قهرتمونا عليها وجبرتمونا على أدائها ، فنطلب اذن أن تساووا بيننا وبينكم في سائر حقوق الوطنية ليتأتى لنا الدفاع عنها والذب عليها بقلب صاف وفرح وسرور من غير ذلة ولا احتقار ومن غير تجرع كأس القهر والانكسار ، بشرط عدم ادخالنا في الجنسية أصلا اذ لا ملازمة بين الحقوق والجنسية ، فكل منا على دينه وجنسيته كما كنا منذ ثمانين سنة ، ونحن أخوة في الحقوق والمدافعة على الوطن بل على سائر التراب الفرنسوي حيثما كان .

ولا يدعي الملازمة بين الحقوق والجنسية الا من يريد أن يغبننا في حقوقنا من أعداء الانسانية التي تسعى في تعزيزها دولتنا الفخيمة . وأملنا وطيد في رجال الدولة الفخام ووكلاء مجلس الأمة الأحرار بأن يلتفتوا نحو شكايتنا ويعيروها بعضا من الاعتبار ويرفعوا عنا عظيم مصيبتنا ، كما هو شأنهم في كل مهم رفع اليهم ، وكما هي عادتهم في دفع كل ضيم قدم لديهم .

والسلام من المسلمين الساكنين بالخروب من أيالة قسنطينة الواضعين خطوط أيديهم أسفله .

انتهى

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون، المرجع السابق، ص ص 41 . 42 .

ملحق (7): المطالب التي تقدم بها وفد حركة الشبان الجزائريين في باريس جوان 1912 م[1] .

ان قرار 3 فيفري 1912 الخاص بتطبيق قانون التجنيد العسكري الاجباري على الأهالي الجزائريين قد أثار مشاعر سخط عظيمة في كل أنحاء البلاد . انها مشاعر تهدد بالاستمرار اذا لم يوضع حد سريع للقرار الذي كان السبب في اثارتها .

وأمام هذه الحالة ، فان الأعيان الممضين أسفله ، المعبرين عن رأي الأغلبية من مواطنيهم يعتقدون أنه من المفيد أن يقوموا بتوضيح الوضع الى الحكومة (الفرنسية) في باريس وذلك باطلاعها على رغبات المسلمين (الجزائريين) الذين يشعرون بأن هذا الحمل الجديد (قانون التجنيد) الذي أضيف الى أحمال أخرى سابقة ثقيلة ، يجب أن يصحبه ، بالمقابل تحسين لأحوالهم .

وان أعضاء الوفد ، بوحي من عدد ضخم من العرائض التي كتبت في جميع أنحاء الجزائر ، وباقتناع منهم بأن جميع أبناء فرنسا يجب أن يستجيبوا ، دائماً لنداءها ، يعلنون أن أهالي الجزائر مستعدون للقيام بكل واجباتهم ، كأبناء مخلصين ، نحو أم الوطن .

ولكنهم من جهة يعتبرون الأمور التالية ضرورة :

(أ) ان الخدمة العسكرية يجب أن تخفض الى سنتين (بدل ثلاث) ، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين .

(ب) أن يكون سن التجنيد واحداً وعشرين ، بدل ثمانية عشر ، لأن المجندين في هذا العمر (18) لم يتكونوا جسمياً بصفة كاملة .

(جـ) ان مقابل الخدمة يجب وقفه ، لأن العائلات (الجزائرية) ستكون فخورة أن ترى أبناءها يعملون في صفوف الجيش الفرنسي بدون تعويض مالي .

وهم ، من جهة أخرى يطالبون بالحصول على تعويض فعال ممثل في التالي :

1 ـ تغيير الاجراءات الاضطهادية .

2 ـ تمثيل نيابي جاد وكاف في المجالس الجزائرية والباريسية .

3 ـ تطبيق عادل للضرائب .

4 ـ توزيع متساو لمواد الميزانية بين العناصر المختلفة من سكان الجزائر .

1 ـ الاجراءات الاضطهادية :

ان الأهالي (الجزائريين) يخضعون بخصوص الجرائم والهجمات ، والاعتداءات لقوانين استثنائية يبدو من الواضح أنها لا تراعي القانون العام . وهكذا فان المسمى (بقانون) الأهالي قد خلق بالنسبة اليهم مخالفات خاصة لا تحكم فيها التشريعات العادية ولكن يحكم فيها رجال من النظام الاداري المحلي ، وهي حالة تشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات .

ومن جهة أخرى فإن الأهالي يشكون من المحاكم المسماة بالرادعة ومحاكم الجنايات التي لا تضمن طريقتها التحقيقات العادية . ودعنا نلاحظ ان هذه القوانين والمحاكم الاستثنائية ليس لها أصل في عهد الاحتلال . لقد خلقت فقط منذ سنة 1881 (قانون الأهالي) وسنة 1903 (المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية) .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هناك عقوبة خاصة (لا) تطبق (الا) على الأهالي ، وهي الاحتجاز السري (ليتر دي كاشي) الذي لم ينص عليه أي قانون (شرعي) والذي لا يتبع تطبيقه أية طريقة قضائية . وفي الحقيقة فإن أمراً من الحاكم العام كاف لاعتقال أي انسان ، حتى ولو كان من أكابر الأعيان ، وأبعاده عن عائلته دون السماح له بشرح وضعه والدفاع عن نفسه ، ثم يؤخذ لمدة غير محددة الى معتقل خاص أو الى جهة بعيدة عن مسكنه وعمله وتسلط عليه الاقامة الجبرية . (لذلك) فان الأهالي الجزائريين يطالبون بتغيير كامل لهذه الحالة .

[1] سعد الله أبو قاسم ، الحركة الوطنية ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص ص 426 . 427 .

تابع للملحق(7) [1]

2 ـ التمثيل النيابي للأهالي :

ان في الجزائر مجالس من المفروض ان الأهالي ممثلون فيها. فالقانون يسمح لهم بالحصول على ربع المقاعد في المجالس البلدية (البلديات ذات الصلاحيات الكاملة) . ولكن دون أن يتجاوز عدد ممثليهم ستة . أما في المجالس العامة (العمالية) فإن عدد ممثلي الأهالي قد حدد بستة دون استثناء . وأما بخصوص المجلس المالي (العام) الذي يبلغ أعضاؤه 69 عضواً فإن ممثلي الأهالي فيه يشغلون 21 مقعداً فقط : منهم 15 ينتخبون انتخاباً عن العمالات الثلاث (الشمالية) و6 عن منطقة (الجنوب) العسكرية يعينهم الحاكم تعييناً . وأما فيما يتعلق بالمجلس الأعلى (للحكومة) الذي يضم 59 عضواً منتخبين أو معينين فانه لا يوجد فيه أكثر من 7 أعضاء أهليين ، من بينهم 4 ينتخبهم المجلس المالي ، و3 يعينهم الحاكم العام عن المنطقة العسكرية.

ومن الواضح أن الأهالي لا يتمتعون بتمثيل فعال ومفيد في المجالس المحلية . فالعدد القليل لم يسمح لممثلي الأهالي المنتخبين أن يشكلوا في كل مجلس سوى أقلية صغيرة لا تستطيع أن تمارس أي تأثير عند التصويت . وبالإضافة إلى ذلك ، فانه نظراً الى أن هؤلاء النواب الجزائريين لا يسمح لهم القانون بانتخاب لا رؤساء البلديات ولا مساعديهم ، فانهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل في توجيه ادارة البلدية.

أما بخصوص طريقة الانتخاب فان ممثلي الأهالي قد جاءوا من قسم انتخابي مقيد جداً لا يأذن لهم بأي ضمان في أن يكونوا مستقلين . والحق ان القانون الانتخابي الخاص بالأهالي قد تضمن الشروط التالية :

(أ) بخصوص المجالس البلدية : الموظفون ، والمتقاعدون ، والملاكون لأملاك فلاحية ومالية ، والحاملون لوسام الشرف (ليجون دونور) أو لأي ميدالية تذكارية (هم فقط الذين لهم صلاحيات الترشح) ، أما التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة ، مثل الأطباء والمحامين ورجال الأعمال ، فانهم جميعاً مستثنون من حق الترشح للانتخاب.

(ب) وأما بخصوص المجالس العامة فان القانون الانتخابي قد حصر المنتخبين في أفراد الأهالي المستشارين والمساعدين في المجالس البلدية . ولكن نظراً إلى أن كل هؤلاء المساعدين موظفون مسؤولون مباشرة لعامل العمالة ، ونظراً إلى انهم يشكلون الأغلبية في كل الدوائر الجزائرية الانتخابية ، فانه لا يمكن لمرشح غير مؤيد من الادارة أن يفوز . وهذا أيضاً يفسر لماذا نجد تسعة من عشرة من ممثلي الأهالي في المجالس العامة وفي المجلس المالي، من الموظفين، نتيجة لتبعيتهم الكاملة للادارة . والحق أن ممثلي الأهالي في المجالس العامة ما زالوا ، كما كانوا في الماضي ، يعينون من الادارة.

هذا هو واقع التمثيل النيابي بالنسبة للأهالي . (لذلك) فإن السكان المسلمين (الجزائريين) يطالبون بما يلي :

1 ـ توسيع قانون الانتخاب الخاص بالأهالي لكي يضمن فعالية وصلاحية التصويت .
2 ـ زيادة عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية بنسبة خمسي عضويتهم .
3 ـ يجب توحيد قانون اجراء الانتخابات لكل المجالس الجزائرية . وفي ضرورة اجراء انتخاب من الدرجة الثانية لانتخاب المستشارين العامين وأعضاء المجلس المالي ، يجب اعطاء حق التصويت الى المستشارين المنتخبين في المجالس البلدية واستثناء المساعدين الأهليين .
4 ـ يجب أن يكون للمستشارين الأهليين في البلديات حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم .
5 ـ يجب أن تكون النيابية غير متناسبة مع وظيفة القياد والمساعدين الأهليين .
6 ـ يجب تمثيل الأهالي في المجلس الوطني الفرنسي ، أو في مجلس (خاص) يخلق في باريس حيث يمثل الأهالي نواب ينتخبونهم بأنفسهم .
7 ـ يجب أن يكون لأولئك الأهالي الذين يقبلون الخدمة العسكرية اجبارياً ، أو بطريقة التجنيد ، أو التطوع ، الحق في اختيار الجنسية الفرنسية ، بناء على طلب بسيط ، دون اللجوء الى الطرق الحاضرة (المعقدة) .

3 ـ اصلاح الضرائب :

ان (الجزائريين يطالبون) بتعديل النظام المالي تعديلاً مبنياً على مبدأ المساواة في تعويض الأثمان .

[1] سعد الله أبو قاسم ، الحركة الوطنية ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص ص 428 . 429 .

تابع للملحق(7[1]

4 ـ توزيع الموارد المالية :

ان المجموعة الفرنسية (الكولون) التي تتمتع وحدها في الوقت الحاضر بتمثيل نيابي جاد وفعال في المجالس المحلية في الجزائر وفي المجلس الوطني الفرنسي في فرنسا ، هي الوحيدة التي تستطيع أن تتصرف في الميزانية . وهكذا فإن معظم الموارد المالية تصرف بطريقة تكاد تكون تامة على مصالح العناصر الأوروبية (الكولون) . ان أعظم حاجات الأهالي الحاحاً لم يظفر بأية ترضية تقريباً ، بل ان نفقات كبيرة قد خصصت لكثير من البلديات ، بينما بقيت أعمال في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للأهالي المسلمين تعاني (الاهمال) .

ان هذه الحالة بصفة خاصة ، غير عادية ، وذلك لأن الميزانية العامة ، بالإضافة الى الميزانية البلدية والعمالية ، تمول في أغلب الأحيان من ضرائب يدفعها الأهالي . وان إحداث نظام تمثيلي جاد للأهالي هو الذي سيسمح بخلق توازن في التعويضات من الموارد المالية.

هذه هي الرغبات التي صاغها أعضاء الوفد الأهلي الممضين أسفله ، الذين تملأهم الثقة في روح عدل وكرم وحكومة الجمهورية . وأن في تحقيق هذه الرغبات عظمة وخير كل من فرنسا والجزائر[1] .

باريس ـ جوان 1912

[1] سعد الله أبو قاسم ، الحركة الوطنية ...،ج 2 ، المرجع السابق ، ص 430 .

ملحق (8) سالة جورج كليمنصو و جورج لييغ الى رئيس مجلس الوزراء في 25 نوفمبر 1915 [1].

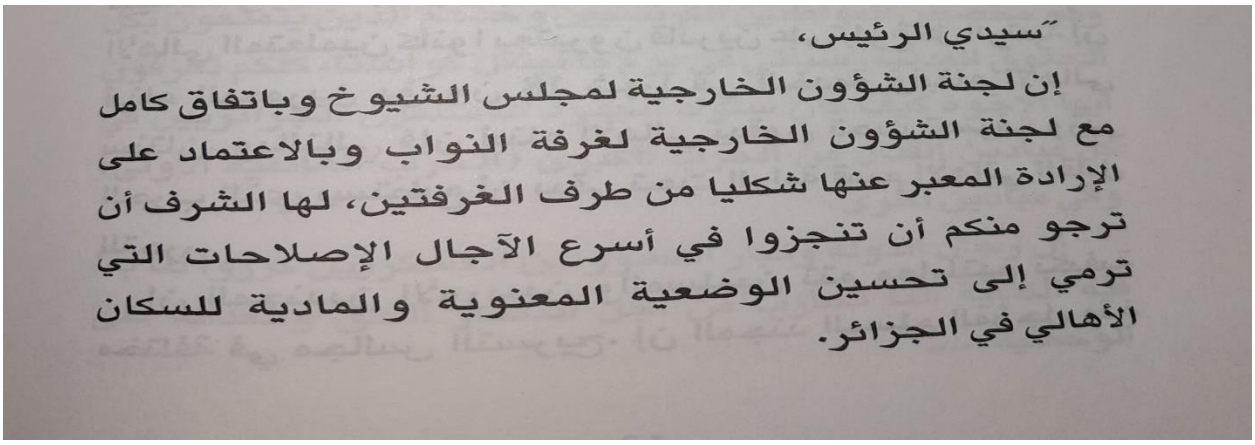

"سيدي الرئيس،

إن لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ وباتفاق كامل مع لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب وبالاعتماد على الإرادة المعبر عنها شكليا من طرف الغرفتين، لها الشرف أن ترجو منكم أن تنجزوا في أسرع الآجال الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الوضعية المعنوية والمادية للسكان الأهالي في الجزائر.

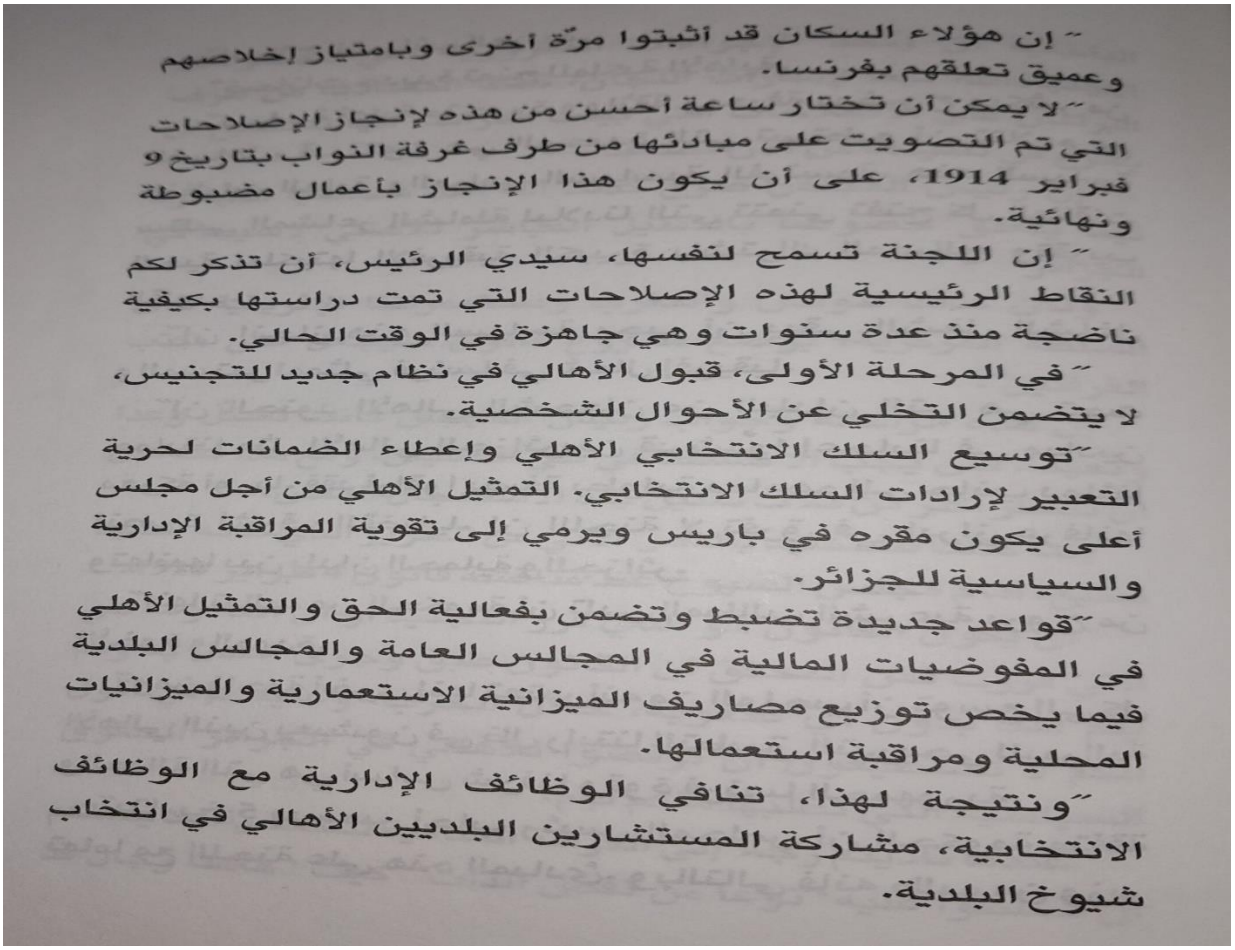

" إن هؤلاء السكان قد أثبتوا مرّة أخرى وبامتياز إخلاصهم وعميق تعلقهم بفرنسا.

" لا يمكن أن تختار ساعة أحسن من هذه لإنجاز الإصلاحات التي تم التصويت على مبادئها من طرف غرفة النواب بتاريخ 9 فبراير 1914، على أن يكون هذا الإنجاز بأعمال مضبوطة ونهائية.

" إن اللجنة تسمح لنفسها، سيدي الرئيس، أن تذكر لكم النقاط الرئيسية لهذه الإصلاحات التي تمت دراستها بكيفية ناضجة منذ عدة سنوات وهي جاهزة في الوقت الحالي.

" في المرحلة الأولى، قبول الأهالي في نظام جديد للتجنيس، لا يتضمن التخلي عن الأحوال الشخصية.

"توسيع السلك الانتخابي الأهلي وإعطاء الضمانات لحرية التعبير لإرادات السلك الانتخابي. التمثيل الأهلي من أجل مجلس أعلى يكون مقره في باريس ويرمي إلى تقوية المراقبة الإدارية والسياسية للجزائر.

"قواعد جديدة تضبط وتضمن بفعالية الحق والتمثيل الأهلي في المفوضيات المالية في المجالس العامة والمجالس البلدية فيما يخص توزيع مصاريف الميزانية الاستعمارية والميزانيات المحلية ومراقبة استعمالها.

"ونتيجة لهذا، تنافي الوظائف الإدارية مع الوظائف الانتخابية، مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب شيوخ البلدية.

[1] الأمير خالد ، المصدر السابق ، ص ص 64 . 65 .

تابع للملحق(8) [1]

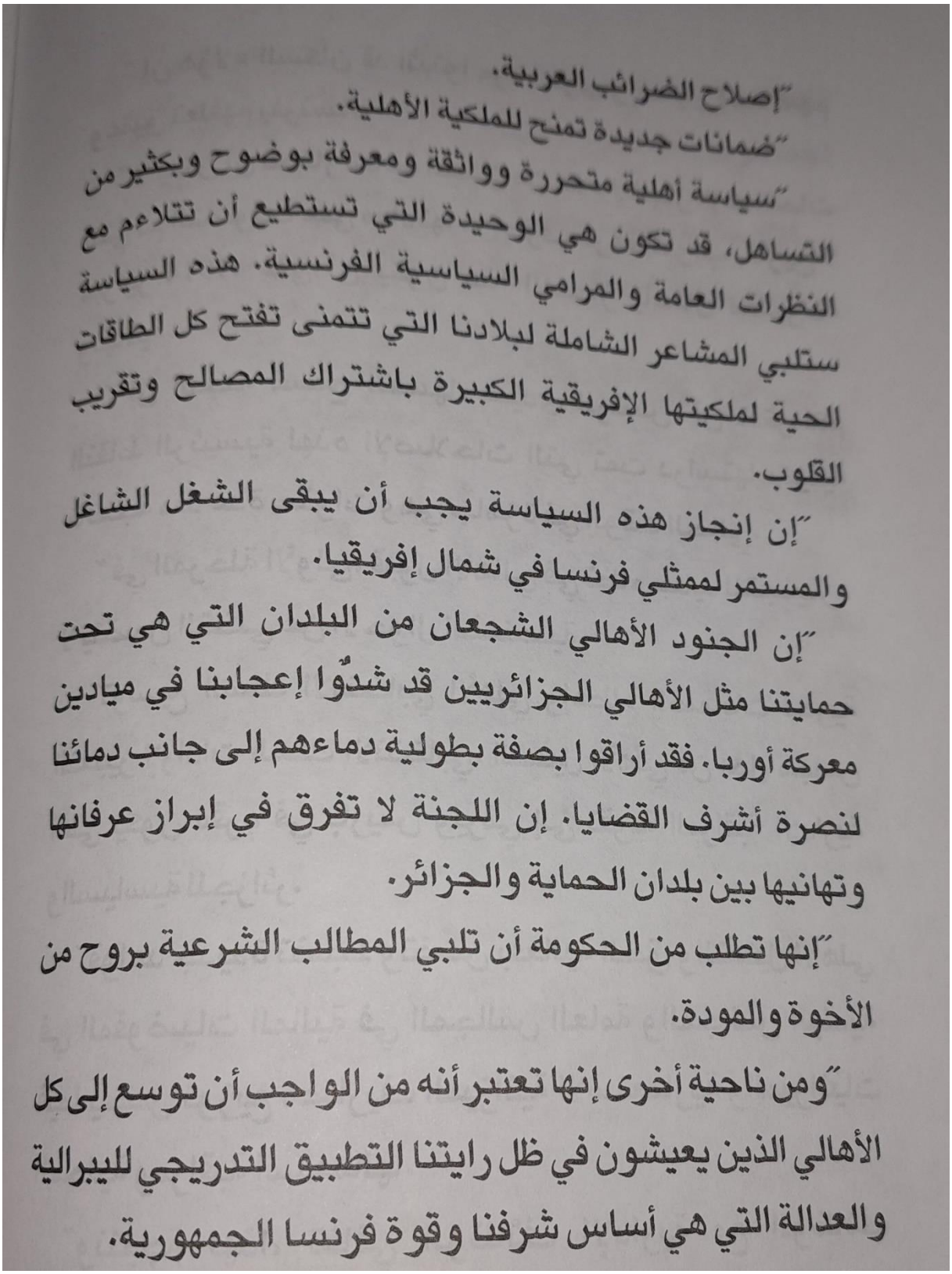

"إصلاح الضرائب العربية.

"ضمانات جديدة تمنح للملكية الأهلية.

"سياسة أهلية متحررة وواثقة ومعرفة بوضوح وبكثير من التساهل، قد تكون هي الوحيدة التي تستطيع أن تتلاءم مع النظرات العامة والمرامي السياسية الفرنسية. هذه السياسة ستلبي المشاعر الشاملة لبلادنا التي تتمنى تفتح كل الطاقات الحية لملكيتها الإفريقية الكبيرة باشتراك المصالح وتقريب القلوب.

"إن إنجاز هذه السياسة يجب أن يبقى الشغل الشاغل والمستمر لممثلي فرنسا في شمال إفريقيا.

"إن الجنود الأهالي الشجعان من البلدان التي هي تحت حمايتنا مثل الأهالي الجزائريين قد شدّوا إعجابنا في ميادين معركة أوربا. فقد أراقوا بصفة بطولية دماءهم إلى جانب دمائنا لنصرة أشرف القضايا. إن اللجنة لا تفرق في إبراز عرفانها وتهانيها بين بلدان الحماية والجزائر.

"إنها تطلب من الحكومة أن تلبي المطالب الشرعية بروح من الأخوة والمودة.

"ومن ناحية أخرى إنها تعتبر أنه من الواجب أن توسع إلى كل الأهالي الذين يعيشون في ظل رايتنا التطبيق التدريجي لليبرالية والعدالة التي هي أساس شرفنا وقوة فرنسا الجمهورية.

[1] الأمير خالد ، المصدر السابق ، ص 66 .

الملحق (9)صورة لمجندين جزائريين أثناء الحرب العالمية الأولى [1].

[1] بشير بلاح المرجع السابق ، ص 324 .

ملحق (10) : نموذج عن كتيب من تأليف الدعاية الألمانية ابان الحرب العالمية الأولى [1]

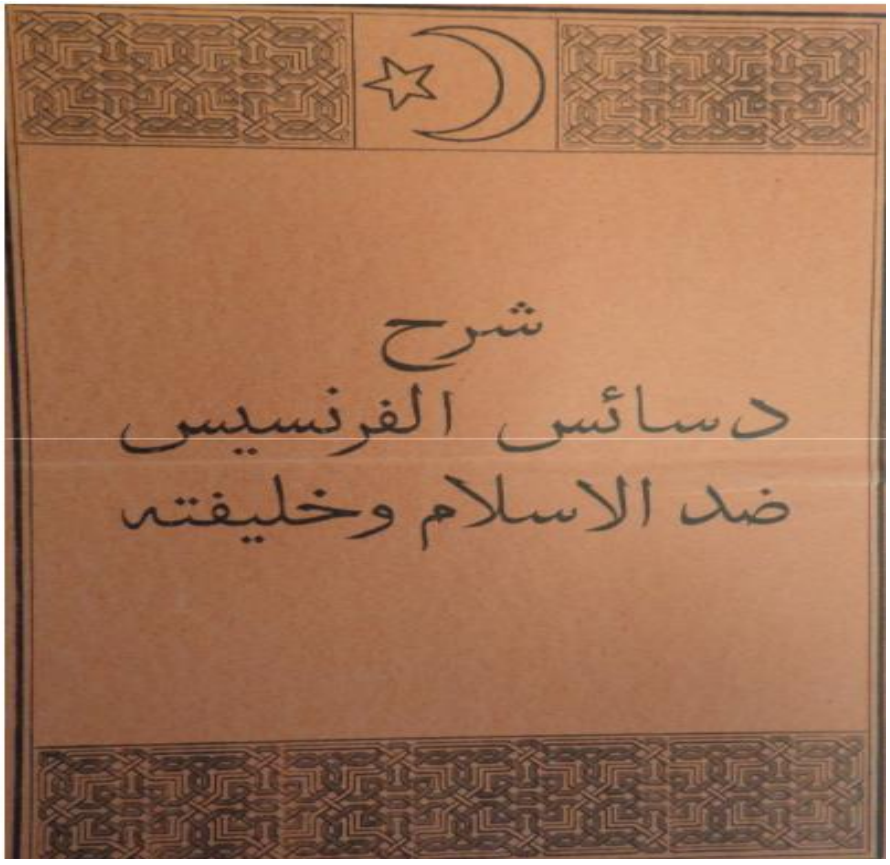

[1] عبد القادر بلجة ، مسألة تجنيد الجزائريين .... ، المرجع السابق ، ص 328.

ملحق (11) :جدول يمثل الجماعات الثائرة في منطقة الأوراس 1916 [1].

والأموال كانت بلا حساب.

الجماعات الثائرة سنة 1916 - 1917

الجماعات التي عدت ثائرة خلال ثورة 1916 - 1917، والدواوير التي شاركت كلية أو جزئيا في الثورة

أسماء القبائل		البلديات
لخضر حلفاوية	بريكات، تيلاطو، سقانة، متليلي، القنطرة، الصحاري، أولاد زيان، طمارة، أشراف الحلفاء	عين التوتة بريكة
أولاد سلطان	أولاد عوف، أولاد ابشينة، أولاد بركان، أولاد راقد، أولاد مخلوف، أولاد شعبان.	عين التوتة
أولاد سلطان	أولاد سيدي سليمان فرقتان، أولاد رحاب، أولاد طالب، أولاد راقد سفيان بأكملها، نقاوس فرقتان.	بريكة

(1) IBID, P : 90

[1] جمعية أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 201 .

ملحق (12): شهادات و وثائق عن ثورة الأوراس[1] .

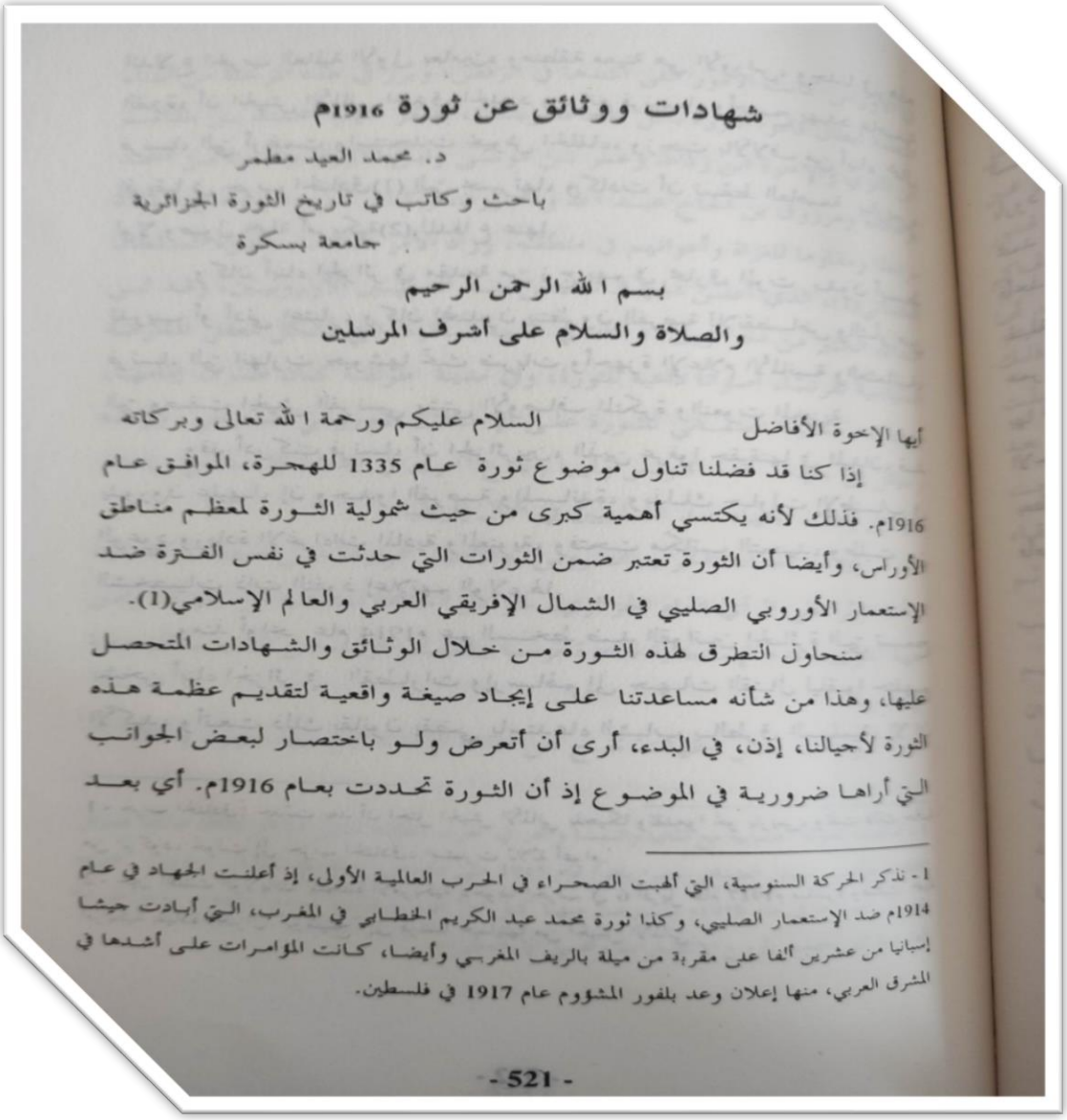

شهادات ووثائق عن ثورة 1916م

د. محمد العيد مطمر
باحث وكاتب في تاريخ الثورة الجزائرية
جامعة بسكرة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أيها الإخوة الأفاضل السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إذا كنا قد فضلنا تناول موضوع ثورة عام 1335 للهجرة، الموافق عام 1916م. فذلك لأنه يكتسي أهمية كبرى من حيث شمولية الثورة لمعظم مناطق الأوراس، وأيضا أن الثورة تعتبر ضمن الثورات التي حدثت في نفس الفترة ضد الإستعمار الأوروبي الصليبي في الشمال الإفريقي العربي والعالم الإسلامي(1).

سنحاول التطرق لهذه الثورة من خلال الوثائق والشهادات المتحصل عليها، وهذا من شأنه مساعدتنا على إيجاد صيغة واقعية لتقديم عظمة هذه الثورة لأجيالنا، إذن، في البدء، أرى أن أتعرض ولو باختصار لبعض الجوانب التي أراها ضرورية في الموضوع إذ أن الثورة تحددت بعام 1916م. أي بعد

1 - تذكر الحركة السنوسية، التي ألهبت الصحراء في الحرب العالمية الأولى، إذ أعلنت الجهاد في عام 1914م ضد الإستعمار الصليبي، وكذا ثورة محمد عبد الكريم الخطابي في المغرب، التي أبادت جيشا إسبانيا من عشرين ألفا على مقربة من ميلة بالريف المغربي وأيضا، كانت المؤامرات على أشدها في المشرق العربي، منها إعلان وعد بلفور المشؤوم عام 1917 في فلسطين.

- 521 -

[1] جمعية أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 521 .

تابع للملحق(12) [1]

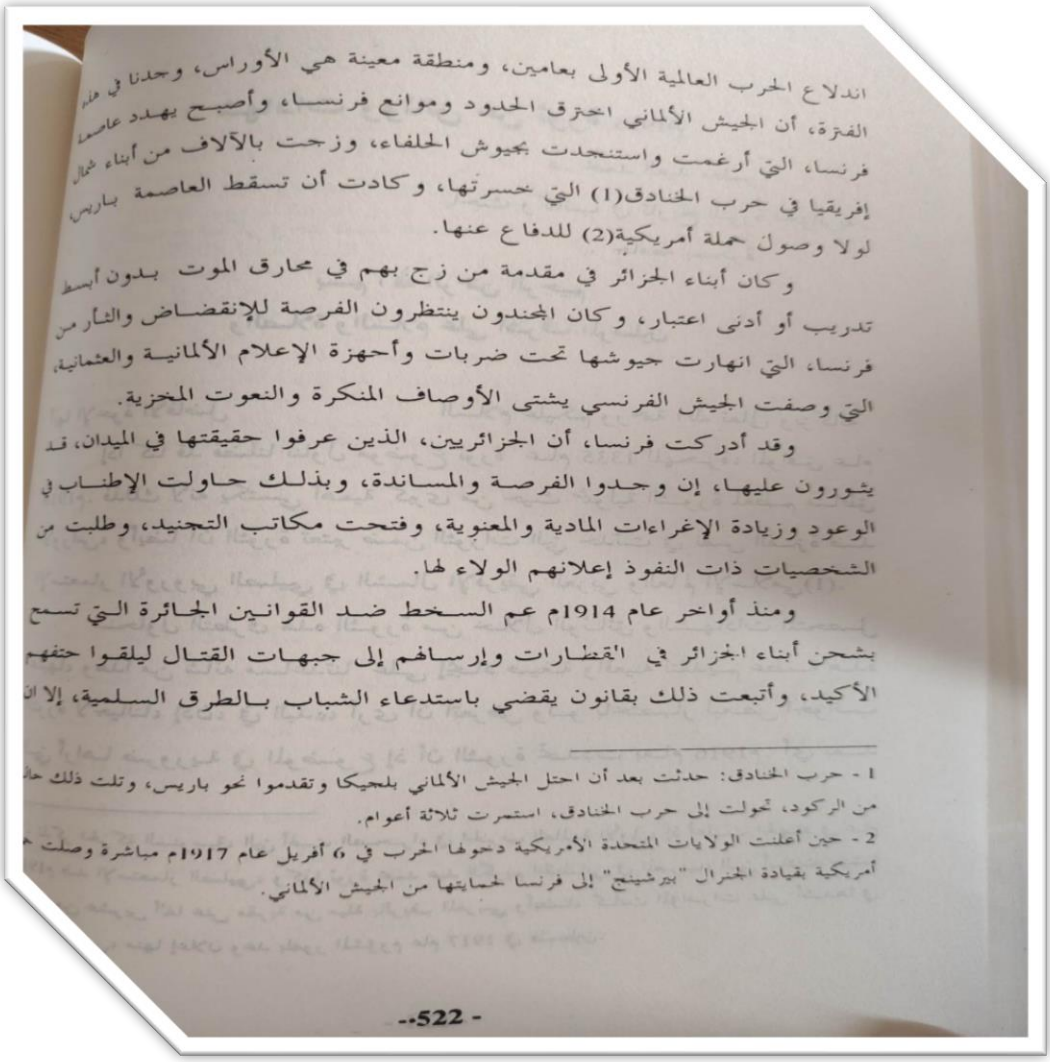

اندلاع الحرب العالمية الأولى بعامين، ومنطقة معينة هي الأوراس، وجدنا في هذه الفترة، أن الجيش الألماني اخترق الحدود وموانع فرنسا، وأصبح يهدد عاصمة فرنسا، التي أرغمت واستنجدت بجيوش الحلفاء، وزجت بالآلاف من أبناء شمال إفريقيا في حرب الخنادق(1) التي خسرتها، وكادت أن تسقط العاصمة باريس لولا وصول حملة أمريكية(2) للدفاع عنها.

وكان أبناء الجزائر في مقدمة من زج بهم في محارق الموت بدون أبسط تدريب أو أدنى اعتبار، وكان المجندون ينتظرون الفرصة للإنقضاض والثأر من فرنسا، التي انهارت جيوشها تحت ضربات وأجهزة الإعلام الألمانية والعثمانية، التي وصفت الجيش الفرنسي بشتى الأوصاف المنكرة والنعوت المخزية.

وقد أدركت فرنسا، أن الجزائريين، الذين عرفوا حقيقتها في الميدان، قد يثورون عليها، إن وجدوا الفرصة والمساندة، وبذلك حاولت الإطناب في الوعود وزيادة الإغراءات المادية والمعنوية، وفتحت مكاتب التجنيد، وطلبت من الشخصيات ذات النفوذ إعلانهم الولاء لها.

ومنذ أواخر عام 1914م عم السخط ضد القوانين الجائرة التي تسمح بشحن أبناء الجزائر في القطارات وإرسالهم إلى جبهات القتال ليلقوا حتفهم الأكيد، وأتبعت ذلك بقانون يقضي باستدعاء الشباب بالطرق السلمية، إلا ان

1 - حرب الخنادق: حدثت بعد أن احتل الجيش الألماني بلجيكا وتقدموا نحو باريس، وتلت ذلك حر من الركود، تحولت إلى حرب الخنادق، استمرت ثلاثة أعوام.

2 - حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب في 6 أفريل عام 1917م مباشرة وصلت ح أمريكية بقيادة الجنرال "بيرشينج" إلى فرنسا لحمايتها من الجيش الألماني.

-522 -

[1] =جمعية أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 522.

ملحق (13) : رسالة الأمير خالد الى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية 1919 م [1].

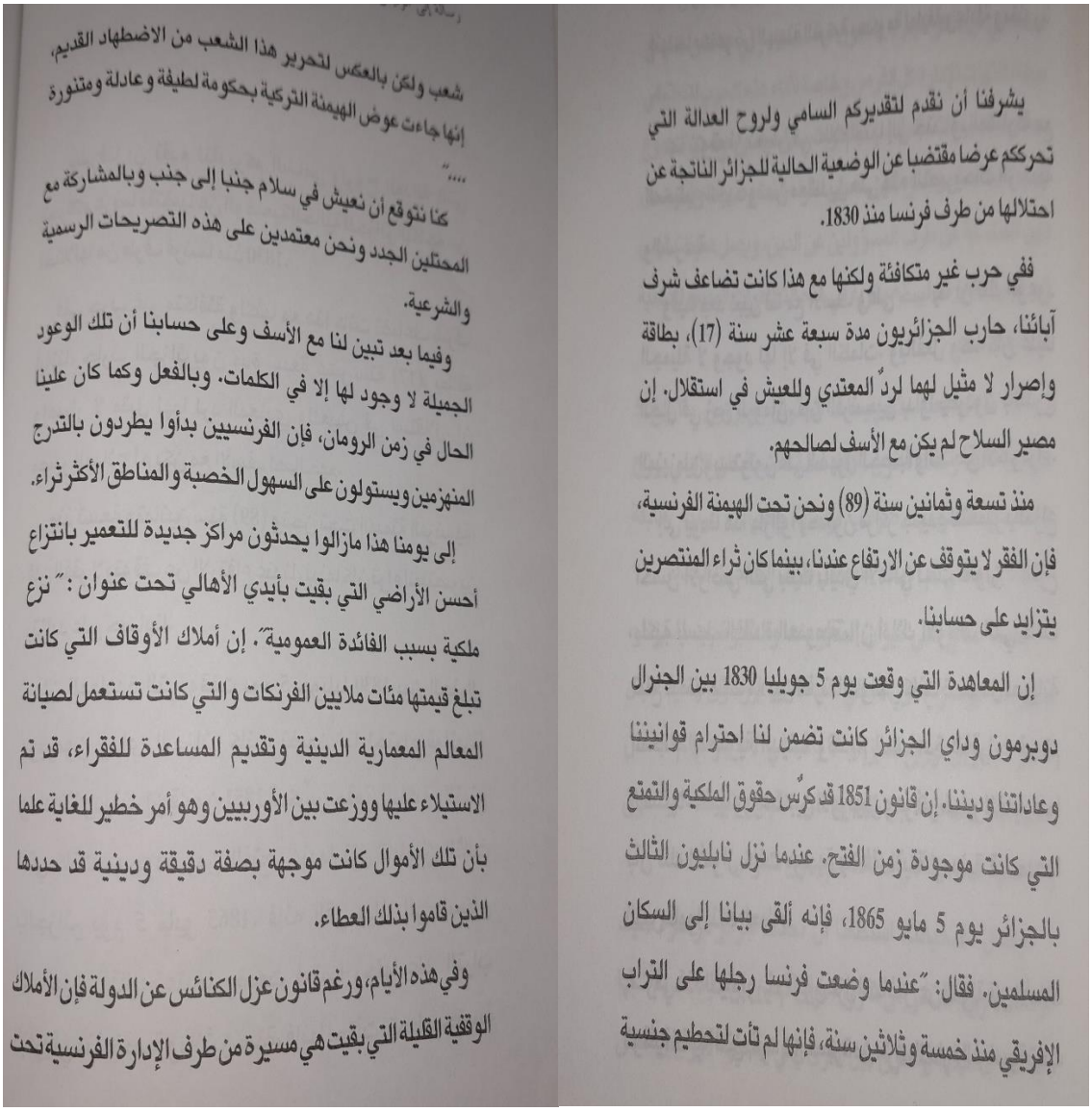

يشرفنا أن نقدم لتقديركم السامي ولروح العدالة التي تحرككم عرضا مقتضبا عن الوضعية الحالية للجزائر الناتجة عن احتلالها من طرف فرنسا منذ 1830.

ففي حرب غير متكافئة ولكنها مع هذا كانت تضاعف شرف آبائنا، حارب الجزائريون مدة سبعة عشر سنة (17)، بطاقة وإصرار لا مثيل لهما لردّ المعتدي وللعيش في استقلال. إن مصير السلاح لم يكن مع الأسف لصالحهم.

منذ تسعة وثمانين سنة (89) ونحن تحت الهيمنة الفرنسية، فإن الفقر لا يتوقف عن الارتفاع عندنا، بينما كان ثراء المنتصرين يتزايد على حسابنا.

إن المعاهدة التي وقعت يوم 5 جويليا 1830 بين الجنرال دوبرمون وداي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا وعاداتنا ودينا. إن قانون 1851 قد كرّس حقوق الملكية والتمتع التي كانت موجودة زمن الفتح. عندما نزل نابليون الثالث بالجزائر يوم 5 مايو 1865، فإنه ألقى بيانا إلى السكان المسلمين. فقال: "عندما وضعت فرنسا رجلها على التراب الإفريقي منذ خمسة وثلاثين سنة، فإنها لم تأت لتحطيم جنسية

شعب ولكن بالعكس لتحرير هذا الشعب من الاضطهاد القديم، إنها جاءت عوض الهيمنة التركية بحكومة لطيفة وعادلة ومتنورة ...."

كنا نتوقع أن نعيش في سلام جنبا إلى جنب وبالمشاركة مع المحتلين الجدد ونحن معتمدين على هذه التصريحات الرسمية والشرعية.

وفيما بعد تبين لنا مع الأسف وعلى حسابنا أن تلك الوعود الجميلة لا وجود لها إلا في الكلمات. وبالفعل وكما كان علينا الحال في زمن الرومان، فإن الفرنسيين بدأوا يطردون بالتدرج المنهزمين ويستولون على السهول الخصبة والمناطق الأكثر ثراء.

إلى يومنا هذا مازالوا يحدثون مراكز جديدة للتعمير بانتزاع أحسن الأراضي التي بقيت بأيدي الأهالي تحت عنوان: "نزع ملكية بسبب الفائدة العمومية". إن أملاك الأوقاف التي كانت تبلغ قيمتها مئات ملايين الفرنكات والتي كانت تستعمل لصيانة المعالم المعمارية الدينية وتقديم المساعدة للفقراء، قد تم الاستيلاء عليها ووزعت بين الأوربيين وهو أمر خطير للغاية علما بأن تلك الأموال كانت موجهة بصفة دقيقة ودينية قد حددها الذين قاموا بذلك العطاء.

وفي هذه الأيام، ورغم قانون عزل الكنائس عن الدولة فإن الأملاك الوقفية القليلة التي بقيت هي مسيرة من طرف الإدارة الفرنسية تحت

[1] الأمير خالد ، المرجع السابق ، ص ص 35 . 36 .

تابع للملحق(13) [1]

غطاء لجنة دينية أعضاؤها قد تم اختيارهم من طرف الإدارة. ولا فائدة في أن نذكر أنهم لا يملكون أية سلطة. وفي تناقض تام مع ديننا، انتهزت الإدارة كل الفرص وخاصة أثناء هذه الحرب لتنظم في مساجدنا ومحلاتنا المقدسة تظاهرات سياسية. وبحضور الجموع المكونة خاصة من الموظفين، تعطى للقراءة نصوص قد حضرت من أجل المناسبة من طرف المسؤولين عن الدين، ويصل هذا التدنيس إلى إشراك الموسيقى العسكرية في هذه التظاهرات المهينة للذهنية الدينية للمسلم.

هذا ما تم فعله بتصريحات الجنرال دوبرمون بتاريخ 5 جويليا 1830 وكذلك قانون 1851. فمدة 89 سنة كان الأهلي يرزح تحت ثقل الضرائب: ضرائب فرنسية وضرائب عربية سابقة للاحتلال والتي تم الإبقاء عليها من طرف الفاتحين الجدد.

عندما نطلع على ميزان المدفوعات والمقبوضات للجزائر، يظهر لنا بوضوح أن الأهالي هم الذين يرزحون تحت حمل الضرائب، وإن توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار أي حاجة من حاجاتهم الخاصة. إن العديد من القبائل ليست لها طرق والأغلبية الساحقة من أطفالنا هم بدون مدارس.

فبفضل تضحياتنا، استطعنا أن نحدث جزائر مزدهرة حيث غراسة الكروم تنتشر إلى ما وراء مرأى العين. إن البلاد قد تمّ شقها بالسكك الحديدية والطرق بين القرى التي يسكنها الأوربيين. ليس

بعيدا عن الجزائر نجد قبائل كاملة في مناطق كثيرة السكان وفقيرة ووعرة وليس لها مسالك للاتصال. إن تجمعات سكانية هامة مازالت مجردة من كل شيء. نستخرج فيها المياه كما كان ذلك في وقت سيدنا إبراهيم أي في جلود أتياس من خزانات مائية أو من آبار بدون أي وقاية. وهكذا فإن حصة الشريحة الأكثر عددا هي الأضعف والثقل الضريبي هو الأقوى.

في نظام جمهوري، إن أغلبية السكان تسيرها قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم. والشيء الذي هو خاصٌ، هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس لهذه المحاكم الاستثنائية (محاكم قمعية ومجلس جنائي) يعود تاريخها إلى 29 مارس و30 ديسمبر 1902. إننا نرى هاهنا نموذجا للسير التراجعي نَحْوَ الحريات.

وحتى لا يعتبر كلامنا مبالغا فيه، نرفق بهذه الشكاية كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر. فرانسوا مارنير وهو محام لدى غرفة الاستئناف في الجزائر العاصمة وشارل ميشيل مستشار عام وشيخ بلدية تبسةٌ. إنهما تبرزان شناعة ظلم هذه القوانين.

وهناك مثال آخر لتبيين خرق حرمة الكلمة المعطاة، وها هو: قبل سنة 1912، كان الجنود الأهالي يجندون بالتطوع مقابل بعض المزايا المهداة تعويضا للجهود المبذولة. بدأت هذه المزايا تحذف شيئا فشيئا وقد تم التوصل سنة 1912 إلى التجنيد الإجباري الذي كان في البداية جزئياً (10 % من مجموع

[1] الأمير خالد ، المرجع السابق ، ص ص 37 . 38 .

تابع للملحق(13) [1]

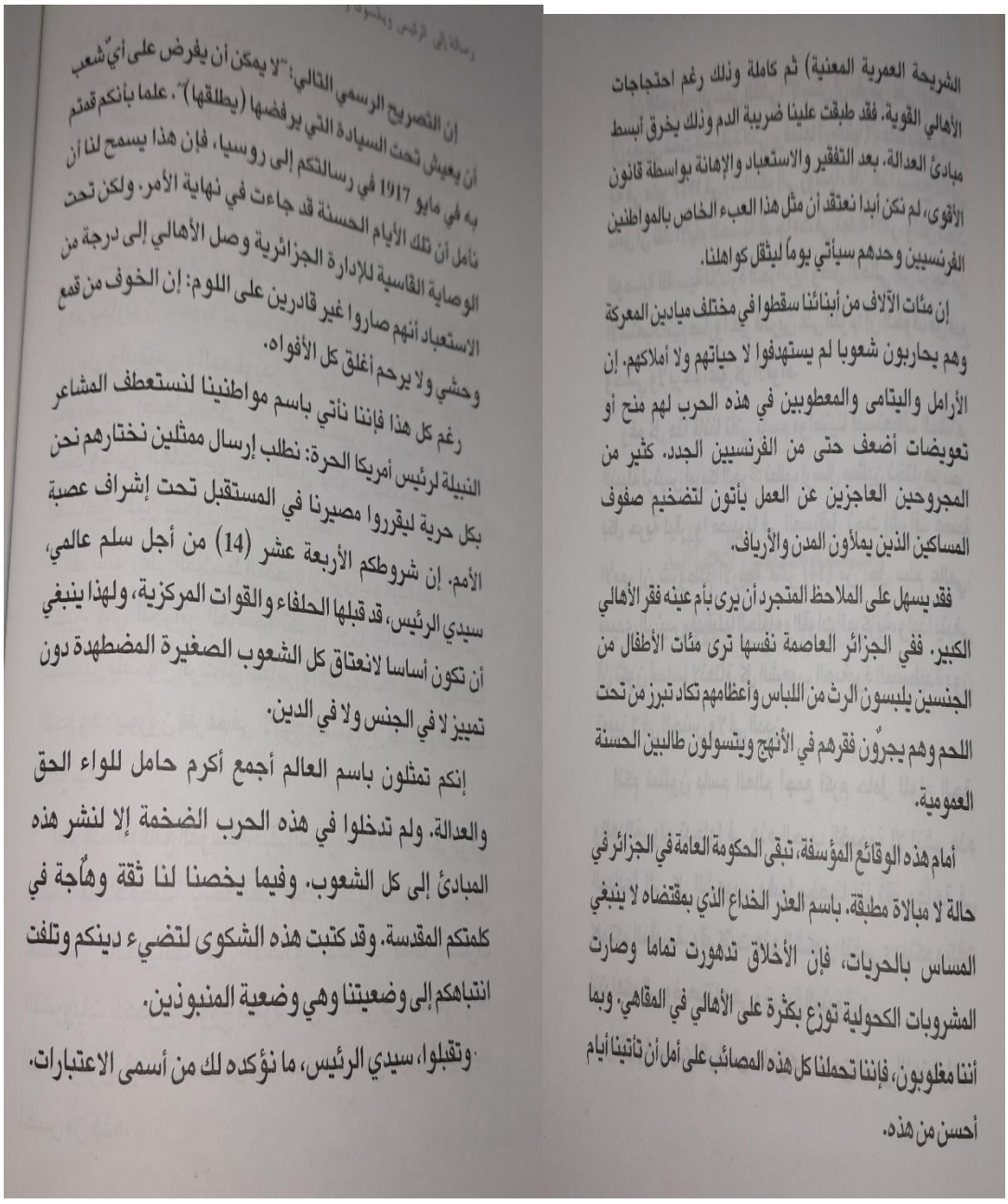

الشريحة العمرية المعنية) ثم كاملة وذلك رغم احتجاجات الأهالي القوية. فقد طبقت علينا ضريبة الدم وذلك يخرق أبسط مبادئ العدالة. بعد التفقير والاستعباد والإهانة بواسطة قانون الأقوى، لم نكن أبدا نعتقد أن مثل هذا العبء الخاص بالمواطنين الفرنسيين وحدهم سيأتي يوماً ليثقل كواهلنا.

إن مئات الآلاف من أبنائنا سقطوا في مختلف ميادين المعركة وهم يحاربون شعوبا لم يستهدفوا لا حياتهم ولا أملاكهم. إن الأرامل واليتامى والمعطوبين في هذه الحرب لهم منح أو تعويضات أضعف حتى من الفرنسيين الجدد. كثير من المجروحين العاجزين عن العمل يأتون لتضخيم صفوف المساكين الذين يملأون المدن والأرياف.

فقد يسهل على الملاحظ المتجرد أن يرى بأم عينه فقر الأهالي الكبير. ففي الجزائر العاصمة نفسها ترى مئات الأطفال من الجنسين يلبسون الرث من اللباس وأعظامهم تكاد تبرز من تحت اللحم وهم يجرُّون فقرهم في الأنهج ويتسولون طالبين الحسنة العمومية.

أمام هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة في الجزائر في حالة لا مبالاة مطبقة. باسم العذر الخداع الذي بمقتضاه لا ينبغي المساس بالحريات، فإن الأخلاق تدهورت تماما وصارت المشروبات الكحولية توزع بكثرة على الأهالي في المقاهي. وبما أننا مغلوبون، فإننا تحملنا كل هذه المصائب على أمل أن تأتينا أيام أحسن من هذه.

رسالة إلى الرئيس ويلسون

إن التصريح الرسمي التالي: "لا يمكن أن يفرض على أيّ شعب أن يعيش تحت السيادة التي يرفضها (يطلقها)". علما بأنكم قمتم به في مايو 1917 في رسالتكم إلى روسيا، فإن هذا يسمح لنا أن نأمل أن تلك الأيام الحسنة قد جاءت في نهاية الأمر. ولكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الجزائرية وصل الأهالي إلى درجة من الاستعباد أنهم صاروا غير قادرين على اللوم: إن الخوف من قمع وحشي ولا يرحم أغلق كل الأفواه.

رغم كل هذا فإننا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم. إن شروطكم الأربعة عشر (14) من أجل سلم عالمي، سيدي الرئيس، قد قبلها الحلفاء والقوات المركزية، ولهذا ينبغي أن تكون أساسا لانعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس ولا في الدين.

إنكم تمثلون باسم العالم أجمع أكرم حامل للواء الحق والعدالة. ولم تدخلوا في هذه الحرب الضخمة إلا لنشر هذه المبادئ إلى كل الشعوب. وفيما يخصنا لنا ثقة وهّاجة في كلمتكم المقدسة. وقد كتبت هذه الشكوى لتضيء دينكم وتلفت انتباهكم إلى وضعيتنا وهي وضعية المنبوذين.

وتقبلوا، سيدي الرئيس، ما نؤكده لك من أسمى الاعتبارات.

[1] الأمير خالد ، المرجع السابق ، ص ص 39 . 40 .

الملحق(14): قانون 1919 م الخاص بالتجنس (النص الفرنسي)[1] .

1358 JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 6 Février 1919

PARTIE OFFICIELLE

LOI sur l'accession des indigènes de l'Algérie aux droits politiques.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE Ier

DE L'ACCESSION DES INDIGÈNES D'ALGÉRIE A LA QUALITÉ DE CITOYEN FRANÇAIS

Art. 1er. — Les indigènes d'Algérie pourront accéder à la qualité de citoyen français en vertu des dispositions du sénatus-consulte du 14 juillet 1865 et de la présente loi.

Art. 2. — Tout indigène algérien obtiendra, sur sa demande, la qualité de citoyen français, s'il remplit les conditions suivantes :

1° Etre âgé de vingt-cinq ans ;

2° Etre monogame ou célibataire ;

3° N'avoir jamais été condamné pour crime ou pour délit, comportant la perte des droits politiques, et n'avoir subi aucune peine disciplinaire soit pour actes d'hostilité contre la souveraineté française, soit pour prédication politique ou religieuse ou menées de nature à porter atteinte à la sécurité générale ;

4° Avoir deux ans de résidence consécutive dans la même commune en France ou en Algérie ou dans une circonscription administrative correspondante d'une colonie française ou d'un pays de protectorat français ;

Et s'il satisfait, en outre, à l'une des conditions spéciales suivantes :

a) Avoir servi dans les armées de terre et de mer et justifier de sa bonne conduite par une attestation de l'autorité militaire ;

b) Savoir lire et écrire en français ;

c) Être propriétaire ou fermier d'un bien rural ou propriétaire d'un immeuble urbain, ou être inscrit au rôle soit des patentes, soit des impôts de remplacement, depuis un an au moins dans la même commune pour une profession sédentaire ;

d) Être titulaire d'une fonction publique ou d'une pension de retraite pour services publics ;

e) Avoir été investi d'un mandat public électif ;

f) Être titulaire d'une décoration française ou d'une distinction honorifique accordée par le Gouvernement français ;

g) Être né d'un indigène devenu citoyen français, alors que le demandeur avait atteint l'âge de vingt et un ans.

La femme d'un indigène devenu citoyen français postérieurement à son mariage pourra demander à suivre la nouvelle condition de son mari.

Art. 3. — L'indigène musulman algérien qui désire bénéficier de la présente loi doit adresser au juge de paix, ou à l'autorité qui le remplace, une demande en deux exemplaires et y joindre les pièces suivantes :

1° Son acte de naissance ou, à défaut, un acte de notoriété dressé sur l'attestation de quatre témoins par le juge de paix ou par le cadi du lieu de la résidence ;

2° Les pièces justifiant que les conditions prévues à l'article 2 sont remplies ;

3° Un extrait de son casier judiciaire ;

4° Les actes de naissance de ses enfants mineurs ou les actes de notoriété qui en tiennent lieu.

Le greffier de la justice de paix lui délivre un récépissé de sa demande et en transmet sans délai un duplicata au gouverneur général de l'Algérie.

Art. 4. — Dans le mois qui suit l'enregistrement de la demande au greffe de la justice de paix, le juge de paix convoque le postulant, vérifie s'il remplit les conditions nécessaires et fait connaître les résultats de cet examen à l'intéressé, au maire ou à l'administrateur de la commune de sa résidence, au procureur de la République et au gouverneur général qui, dans le délai de quinze jours, en accusent réception et présentent les observations qu'ils jugent utiles.

Le dossier complet est ensuite transmis sans délai au greffier du tribunal civil de l'arrondissement, et avis en est donné au procureur de la République et au gouverneur général.

Art. 5. — Si le postulant est domicilié en France, dans une colonie française ou en pays de protectorat, il adressera sa demande au juge de paix dont relève sa commune d'origine ou à l'autorité qui le remplace. Celui-ci pourra donner commission rogatoire à tout juge de paix, ou à l'autorité française qui le remplace, pour procéder aux formalités d'examen.

Art. 6. — Si, dans le délai de deux mois à dater de l'enregistrement de la demande au greffe du tribunal civil, il ne se produit aucune opposition du gouverneur général ou du procureur de la République, en conformité soit de l'article 7, soit de l'article 8 de la présente loi, le tribunal de première instance, à la première audience publique, déclare que le postulant remplit les conditions fixées par la loi et est admis à la qualité de citoyen français. Mention de cette déclaration sera faite en marge de l'acte de naissance et de l'acte de mariage du postulant.

Si le postulant n'est pas inscrit sur les registres des actes de l'état civil, semblable mention sera portée sur l'acte de notoriété établi conformément à l'article 3. Cet acte de notoriété suppléant l'acte de naissance ou de mariage sera déposé au greffe du tribunal de première instance et au secrétariat de la mairie.

Art. 7. — En cas d'opposition, soit par le gouverneur général, soit par le procureur de la République, notifiée dans les délais prévus par simple lettre au greffier du tribunal, le tribunal examine si l'opposition est fondée, soit sur l'absence de l'une des conditions prévues à l'article 2, soit sur l'existence d'une condamnation pour l'un des faits énumérés à cet article. En audience publique, dans le délai d'un mois, il recevra l'opposition ou en donnera mainlevée ; dans ce dernier cas, il déclare que le postulant est admis à la qualité de citoyen français.

Art. 8. — Dans le même délai de deux mois fixé à l'article 6, le gouverneur général pourra, par un arrêté délibéré en conseil de gouvernement et approuvé par le ministre de l'intérieur, s'opposer, pour cause d'indignité, à la déclaration du tribunal, prévue au même article. La demande rejetée dans ces conditions ne pourra être renouvelée qu'après un délai de cinq ans.

Art. 9. — Le pourvoi en cassation est ouvert contre la décision du tribunal de première instance, soit au procureur de la République, soit à l'intéressé. Il sera suspensif. Ce pourvoi sera introduit et jugé dans les formes et conditions prévues par le décret du 2 février 1852 et par la loi du 6 février 1914. Les notifications du pourvoi seront faites au procureur de la République ou par lui.

Art. 10. — Les actes judiciaires seront dispensés de timbre et enregistrés sans frais. Les extraits d'actes de l'état civil seront délivrés gratuitement sur papier libre aux intéressés ou au juge de paix ; ils porteront en tête de leur texte l'énonciation de leur destination spéciale et ne pourront servir à aucun autre usage.

Art. 11. — Les effets des décisions rendues en exécution des articles 6, 7 et 9 ci-dessus sont ceux que le sénatus-consulte de 1865 a attachés à l'admission à la qualité de citoyen français.

TITRE II

Statut politique des indigènes musulmans algériens qui ne sont pas citoyens français.

Art. 12. — Les indigènes musulmans algériens qui n'ont pas réclamé la qualité de citoyen français sont représentés dans toutes les assemblées délibérantes de l'Algérie (délégations financières, conseil supérieur de gouvernement, conseils généraux, conseils municipaux, commissions municipales, djemaas de douars) par des membres élus, siégeant au même titre et avec les mêmes droits que les membres français, sous réserve des dispositions de l'article 11 de la loi organique du 2 août 1875.

Dans les assemblées où siègent en même temps des membres indigènes nommés par l'administration, ceux-ci ne peuvent pas être en nombre supérieur aux membres élus.

Les conseillers municipaux indigènes participent, même s'ils ne sont pas citoyens français, à l'élection des maires et adjoints.

Art. 13. — Il est statué par des décrets spéciaux sur la composition du corps électoral indigène, et sur le mode d'élection des représentants des indigènes dans chaque assemblée.

Sont, dans tous les cas, incompatibles avec les mandats de conseiller municipal, conseiller général et délégué financier : les fonctions de caïd, agha, bach-agha, secrétaire de commune mixte, de sous-préfecture, garde champêtre, garde forestier, agent de police, cavalier de commune mixte.

A titre transitoire, les membres des assemblées désignées dans le paragraphe précédent qui ont été choisis par l'autorité, conserveront leurs fonctions actuelles dans les conditions où elles leur ont été conférées ; les membres élus investis actuellement de ces fonctions pourront, leur vie durant, continuer à les cumuler avec leur mandat électif.

Art. 14. — Les indigènes musulmans non citoyens français sont admis au même titre

[1] Journal officiel de la république française, op.cit., p 1358 .

تابع للملحق(14

[1] (

6 Février 1919 JOU

que les citoyens français, et sous les mêmes conditions d'aptitude, aux fonctions et emplois publics.

Néanmoins, un décret déterminera la liste des fonctions d'autorité qu'ils ne pourront exercer que s'ils sont citoyens français.

Ceux qui seront inscrits sur les listes électorales ne peuvent être condamnés, en ce qui concerne les contraventions et les délits, que pour les mêmes faits et par les mêmes tribunaux que les citoyens français, sous réserve des mesures spéciales édictées pour la protection et la conservation des forêts par la loi du 21 février 1903, et des dispositions de la loi du 14 juillet 1914 relatives à la mise en surveillance spéciale.

Art. 15. — Dans les douars constitués en exécution du sénatus-consulte du 22 avril 1863, et dans tous les groupes de population indigène régulièrement pourvus d'une djemaa, les prestations fournies en argent ou en nature par les habitants du douar, pour les chemins vicinaux et ruraux, déduction faite des contingents prélevés au profit des départements, et les revenus des biens communaux appartenant au douar, seront exclusivement affectés aux travaux de viabilité ou d'aménagement des sources et des puits ou autres travaux d'utilité publique intéressant la population de ce douar.

Art. 16. — Les dispositions de la présente loi sont applicables à tout le territoire civil de l'Algérie.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 4 février 1919.

R. POINCARÉ.

Par le Président de la République :
Le garde des sceaux, ministre de la justice,
LOUIS NAIL.

Le ministre de l'intérieur,
J. PAMS.

[1] Journal officiel de la république française, opcit, p 1359 .

الملحق (15): مقتطف من قانون 1919 الخاص بالتجنس (النص العربي)[1]

ملاحق ونصوص الفصل الثاني

قانون 1919 الخاص بالتجنس (النص العربي)

الباب الأول

الفصل الأول : الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السيناتة) الصادر يوم 14 جوليت سنة 1865 ويمتقضى القانون الحالي

الفصل الثاني : كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الآتي بيانها:

أولا : أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

ثانيا : أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا : أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العالمية الفرنسوية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

رابعا : أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا ، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها :

[1] عبد الحميد زوز ، الفكر السياسي ... ، ص 91 .

تابع للملحق(15) [1]

1- أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية يسند فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.

2- أن تكون له معرفة باللغة الفرنساوية قراءة وكتابة.

3- أن يكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مفيدا مئة سنة بالأقل إما في جريدة «الباتينتا» وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذلك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استقرار.

4- أن يكون صاحب وظيفة عمومية أو معاش ناله بتقاعد من خدمة دولية.

5- أو انتخب فيما مضى عضوا عموميا في أحد المجالس الانتخابية.

6- أن يكون صاحب وسام فرنساوي أو امتياز تشريفي أنعمت به عليه الحكومة الفرنسوية.

7- أن يكون أبوه تجنس بالجنسية الفرنسوية وقت أن كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ إحدى وعشرين سنة.

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنساوية بعد تزوجه بها أن تطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة نعني الجنسية الفرنساوية.

الفصل الثالث : الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة طبق هذا القانون يجب عليه إلى قاضي الصلح لـ (الجوج دبي) أو إلى الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين ويضيف إليه الأوراق الآتي بيانها :

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي ... ، ص 92 .

تابع للملحق(15) [1]

الفصل الحادي عشر : نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول 2 و7 و1 أعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ لـ (سيناة الواقع في سنة 1865 على الاتصاف بالجنسية الفرنسوية).

الباب الثاني

الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسوية

الفصل الثاني عشر : الوطنيون الجزائريون المسلمون الذين لهم يطلبوا الا تصاف بالجنسية الفرنسوية ينوب عنهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري (النيابات المالية ومجلس الولاية الأعلى، ومجالس العمالات والمجالس البلدية واللجان البلدية والجماعات الدوارية) أعضاء منتخبون يجلسون فيها بالوجه والحقوق التي يجلس فيها الأعضاء الفرنسويون مع استثناء أعضاء (الفصل) أحكام الفصل 11 من القانون النظامي الصادر يوم 2 أوت 1875 وفي المجالس التي فيها أعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب وأن الأعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب، وأن الأعضاء المسلمون الوطنيون في المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الأعضاء الفرنسويون في انتخاب مشائخ البلدان (الأمیار) ومعاونيهم (أدجوان میر).

الفصل الثالث عشر : تصدر أوامر دولية خصوصية في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب انتخاب الأعضاء الذين ينوبون عن المسلمين في كل مجلس من المجالس ولا يسوغ في

[1] عبد العزيز ، الفكر السياسي ... ، المرجع السابق ، ص 96 .

تابع للملحق(15) [1]

الفصل الخامس عشر : إنه في كل دوار مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناتة) الصادر في اليوم 22 أفريل 1863 وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الأعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة للسكان، الدوار، أو القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم أو عملا في سبيل الطرق القروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك إلا فيما ذكر والأمريكيون كذلك في صرف ما يتجمع من مداخيل الأملاك البلدية.

الفصل السادس عشر : أحكام هذا القانون يجري العمل به في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السينا) ومجلس نواب الأمة (دبيوتي) ووافق عليه سينفذ بصفته كونه قانونا من قوانين الدولة.

حرر في باريس يوم 2 فيفري 1919

رئيس الجمهورية

ر. بوانكريه\ووزير الداخلية ج. جامس

وبأمره أمضاه\حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية لوي نايل.

[1] عبد الحميد زوز، الفكر السياسي ... ، ص 98 .

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر :

أ . الكتب بالغة العربية :

1) الأشرف مصطفى ، **الجزائر(الأمة والمجتمع)**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
2) الأمير خالد ، **رسالة الى الرئيس ويلسون و نصوص أخرى** ، تر : محمد المعراجي ، تص : عبد العزيز بوتفليقة ، منشورات ANEP، دم ، دت .
3) بن العقون عبد الرحمن ابن إبراهيم ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 . 1936**، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
4) تابليت علي ، **فرحات عباس رجل دولة** ، ط 2، منشورات ثالة الأبيار ، الجزائر ، 2007.
5) خوجة حمدان بن عثمان ،**المرآة**، تق وتع وتح : محمد العربي زبيري، تص: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
6) فرحات عباس ، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري 1930**، تر : أحمد المنور، تق : أبو قاسم سعدالله، وزارة الثقافة، الجزائر ،2007 .
7) كافي علي ، **مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946– 1962**) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999 .
8) المدني أحمد توفيق ،**هذه هي الجزائر** ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001.
9) أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، المطبعة العربية، دم ، دت.
10) مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898 . 1938** ، تر : محمد المعراجي ، تص : عبد العزيز بوتفليقة ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2007 .
11) مهساس أحمد،**الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة** ، تر : الحاج مسعود مسعود ، محمد عباس ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003 .

ب . الكتب بالغة الأجنبية :

1) Lavauzelle Henri charles, **Le statut des indigènes**, I.L.M, paris , 1913 .
2) Mendil Karsenty , **conscription des indigènes musulmans d Algérie**, Oran, 1908 .

3) Raspail , **étude sur Le Service militaire obligatoires indigènes en Algérie** , L.M.R, paris ,1910 .

ثانيا المراجع :

أ . باللغة العربية :

1) أبو قاسم سعد الله ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث**، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

2) أبو قاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860. 1900**،ج 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت / لبنان ، 2000.

3) أبو قاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 . 1930**، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان، 1992.

4) أبو قاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر ثقافي** ، ج 6، دار الغرب الإسلامي ، بيرت /لبنان، 1998.

5) أجرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصر (من انتفاضة 1871 الى اندلا ع حرب التحرير 1954)** ، تر: المعهد العربي العالي ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2013.

6) أجرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصر**ة ، تر : عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت / باريس ، 1982 .

7) آدامز سايمون ، **الحرب العالمية الأولى (مشاهدات علمية)** ، نهضة مصر للطباعة و النشر ، دم ، دت.

8) أديب مروة ، **الصحافة العربية نشأتها و تطورها (سجل حافل لتاريخ فن الصحافة العربية قديما و حديثا)** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت / لبنان ، دت .

9) آل طويرش موسى محمد ، **العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى الى الخرب الباردة 1914 . 1991** ، ط4 ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، مصر/ القاهرة ، 2009 .

10) إم سيراكوسا جوزيف ، **الدبلوماسية** ، تر: كوثر محمود محمد ، مؤسسة هنداوي ، المملكة المتحدة ، 2014 .

11) باوم ايريك هوبز ، **عصر الإمبراطورية (1875–1914)**، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، 2011 .

12) بجاوي محمد الصالح ، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي(1830 . 1918)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

13) بدوي عبد الرحمن محمد ، **الامام محمد عبده والقضايا الإسلامية** ، هيئة المطابع المصرية العامة للكتاب ، د م ، 2005 .

14) برينان أندري ، بوش أندري ، وأخرون، **الجزائريين بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي راح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

15) البطريق عبد الحميد ، **التيارات السياسية المعاصرة 1815 – 1960** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974 .

16) بلاح بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989** ، ج 1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 .

17) بلحاج صالح ، **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910 . 1939**، وزارة الثقافة ، قسنطينة / الجزائر ، 2015 .

18) بلعباس محمد ، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة ، الجزائر، د ت.

19) بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال ال الاستقلال** ، دار دزاير أنفو ، الجزائر ، 2013 .

20) بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1962.1830)**، ج2، المؤلفات للنشر والتوزيع ، المسيلة/ الجزائر، 2013.

21) بن داهة عدة ، **معسكر عبر التاريخ** ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2005 ،.

22) بن شيخ حكيم ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912.1936** ، وزارة المجاهدين ، دم، دت .

23) بن صالح ناصر محمد ، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 – 1854** ، ط 2 ،ألفا ديزاين ، الجزائر ، 2006 .

24) بني الطرابلسي جرجي افندي ، **تاريخ حروب فرنسا و ألمانيا مطبعة الجمالية** ، مصر ، 1911 .

25) بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت /لبنان، 1997.

26) بوحوش عمار ، **العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية** ، وزارة المجاهدين ، د م ، 2008 .

27) بوسايح أعلام ، **أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1954.1830** ، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2007.

28) بوشيخي الشيخ ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1962.1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2018.

29) بوعزيز يحي ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، ج2 ،ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996.

30) بوعزيز يحي ، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 . 1948** ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .

31) بوعزيز يحي ، **سياسية التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1954.1830**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

32) بوعزيز يحي ، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر 1986.

33) بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، ج 2 ، دار الهدى ، عين مليلة / الجزائر ،2009 . إ

34) تومسون إليزابيث ف ، **كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب**، تر: **محمد م الأرناؤوط** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، قطر ، 2020

35) ثميم أسيا ، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية** ، دار المسك، الجزائر، 2008 .

36) ثنيو نور الدين ، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، بيروت /لبنان، 2015.

37) جلال يحي ، **المغرب الكبير (الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال)**، دار القومية للطباعة والنشر ، د م ، 1966.

38) جلال يحي ، **السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 ، الى 1959)** ، دار المعرفة ، القاهرة ، دت .

39) جمعية أول نوفمبر ، **ثورة الأوراس 1335هـ 1916 م** ، د د ، د م ، 1996 .

40) جمل شوقي عطا الله ، عبد الله الرازق إبراهيم ، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2000 .

41) جوليان شارل أندري ، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827. 1871)**، تر: المعهد العربي العالي للترجمة، مجلد 1، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 الحمداني محمد صالح نهاية ، **الحركة الوطنية التونسية (1881 . 1920)** ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، دم ، 2016 .

42) خرشي جمال ، **الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر(1830 . 1962)** ، تر :عبد السلام عزيزي ، ، دار القصبة لنشر ، الجزائر ، 2009 .

43) الخزاعلة ياسر ، **تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1958.1957**، دار الخليج ، د م ، دت.

44) الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري (جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي)** ، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 .

45) خليفي عبد القادر، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 . 1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

46) خياطي مصطفى ، **الأوبئة و المجاعات في الجزائر** ، تر : حضرية يوسفي ، منشورات ANEP، دم ، 2013 .

47) خيثر عزيز ، **قضايا في الحركة الوطنية** ، دار الخليل العلمية، الجلفة ، الجزائر ، د ت. الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، منشورات اتحاد الكتاب، د م ، 1999 .

48) خيضر ادريس ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962.1830** ، ج1، دار الغرب للنشر ،دم ،دت.

49) دسوقي ناهد إبراهيم ، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية / مصر ، 2011 .

50) دك، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر** ، تح : محمد السيد عثمان ، ج 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، 1971 .

51) روحي الخالدي ، **الانقلاب العثماني و تركيا الفتاة** ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012 رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيو بوليتكيا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة / مصر ، 2014.

52) زوزو عبد الحميد ، **الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(1939.1837)**، دار هومة ، منشورات متحف المجاهد ، دم ، د ت.

53) زوزو عبد الحميد ، **الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية** ، ج 1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 .

54) زوزوعبد الحميد ، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914.1939(نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب)** ، د يوان المطبوعات الجامعية ، 2007 .

55) سعدي عثمان ، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013.

56) سلاماني عبد القادر ، **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1830. 1847**، دار قرطبة، الجزائر، 2012.

57) السلموني سعاد إبراهيم ، **السياسية الخارجية تجاه الشرق الأوسط** ، دار غيداء ، د م ، 2020.

58) سماعيلي زوليخة المولودة علوش ،**تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال** ، دزاير أنفو ، د م، 2013.

59) سنوعبد الرؤوف ، **ألمانيا و الإسلام في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، الفرات لنشر و التوزيع ، بيروت / لبنان ، 2007 .

60) شارل روبير أجرون، **الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1871. 1919**، ج 2، تر : مسعود بلعربي، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، الجزائر.

61) الشرفات إبراهيم محمد خلف ، **الدور السياسي و العسكري للأمير فيصل بن الحسين خلال الفترة 1908 – 1920** ، وزارة الثقافة ، عمان ، 2021 .

62) الصديق محمد صالح ، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، موفم للنشر، الجزائر، 2007. صاري جيلالي ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830.1962)**، تر: فوزية عباد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م ، 2010.

63) طبابي حفيظ ، **البناء الوطني و تحديات الاستقلال** ، الدار التونسية للكتاب ، تونس ، 2011 .

64) عباد صالح ، ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 . 1930** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة / الجزائر ، دت .

65) عباد صالح ، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514.1830)**، دار هومة ، الجزائر، 2012.

66) عبد الباقي مفتاح ،**أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية** ، تق: محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، 2009 .

67) عبد التواب أحمد سعيد ، **تاريخ أوروبا المعاصر** ، دار الفكر ، عمان ، 2010 ،

68) عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر و المغرب العربي** ، تر : فضيلة الحكيم ، فيصل عباس ، ذاكرة الناس ، دم ، 2013 .

69) عثماني مسعود ، **الاوراس مهد الثورة**، دار الهدى ، مليلة الجزائر ، د ت.

70) العسلي بسام ، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط 2، دار النفائس ، بيروت ، 1984.

71) العسلي بسام ، **جهاد الشعب الجزائر محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، بيروت /لبنان، د ت.

72) العقاد صلاح ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر، تونس ، المغرب الأقصى)** ، ط 6 ، مكتبة الأنجلو المصرية ،دم ، 1993 .

73) العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث ، قسنطينة / الجزائر ، 1985 .

74) عمر عمر عبد العزيز، **تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر 1815–1919** ، دار المعرفة الجامعية ،دم، 2000 .

75) عمر يوسف حسين ، **تركيا (التاريخ السياسي الحديث و المعاصر 1923 – 2018)** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، بيروت ، 2021 .

76) عمرعمر عبد العزيز ، الفوزي محمد علي ، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر1815 – 1950** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999 .

77) عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر** ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2002 .

78) الفاسي علال ، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، معهد الدراسات العربية العالية ، دم ، 1955 .

79) فرحات فادي أسعد ، **حدث في مثل هذا اليوم**، م 3، دار الفكر ، بيروت / لبان ، دت .

80) الفرحي بشير كاش ، **مختصر و وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 . 1962** ، طبعة وزارة المجاهدين ، دم ، دت .

81) فركوس صالح ، **المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق.م . 1962 م)** ، دار العلوم ، الجزائر ، 2002 .

82) فركوس صالح ، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.

83) فركوس صالح ، **محاضرات في تاريخ الجزائرالمعاصر1912 .** 1962 ، مديرية النشر جامعة قالمة ، 2011 .

84) فركوس صالح، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1871.1844)**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة / الجزائر، 2006.

85) الفواز كليب سعود ، **المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين و العثمانيين 1908 –1918 (دراسة تحليلية)** ، مكتبة الإسكندرية ، دم ، 1997 .

86) قحطان عبد الرحمن البدوي ، **علماء عاملون (عبد القادر الجيلاني . الشيخ محمد عبده . عبد الحميد بن باديس . محمد علي السنوسي)**، دار الكتب العلمية ، د م ، 2020.

87) قداش محفوظ ، **جزائر جزائريين تاريخ الجزائر 1830 . 1954** ، تر : محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008.

88) قداش محفوظ ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 –1939** ، ج 1 ، تر: امحمد بن البار، دار الأمة ، الجزائر ، 2011 .

89) قداش محفوظ ، صاري الجيلالي ، **الجزائر صمود و مقاومات (1830–1962)** ، تر : أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 .

90) قداش محفوظ ، صاري الجيلالي ، **الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900 . 1954 الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري)** ، تر : عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987

91) قداش محفوظ ، قناش محمد ، **نجم شمال افريقيا 1926 . 1937 (وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري)** ، تر : أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .

92) القساط محمد سعيد ، **التوارق (عرب الصحراء الكبرى)** ، مركز دراسات و أبحاث شؤون الصحراء، القاهرة ، 2001.

93) قليل عمار ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج 1 ، دار البعث ، قسنطينة / الجزائر ، 1991 .

94) قنان جمال ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 .

95) قنان جمال ، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 . 1914** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 .

96) الكحلوت غسان ، **العمل الإنساني: الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث والدراسات** ، د م ، 2020 .

97) لوتسكي ، **تاريخ أقطار العربية الحديث**، ط 9،دار الفارابي، 2007.

98) م هايمان نيل ، **سلسة الحياة اليومية عبر التاريخ (الحرب العالمية الأولى)** ، تر: حسين عويضة ، هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012 .

99) مجموعة من الباحثين، **الطريق إلى سايكس ـ بيكو**، تح : خشانة رشيد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ـ بيروت، 2016.

100) مجموعة من مؤلفين ، **مئة عام على الحرب العالمية الأولى مقاربات عربية** ، مج 2 ،تنسيق و اشراف : وجيه كوثراني المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،بيروت ، 2016 .

101) مجموعة مؤلفين ، **الحضارة و الحداثة في الفكر العربي المعاصر** ، اع: حبيب الله بابائي ، خراساني رضا ، تر : حسين صافي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، 2014 .

102) المحجوبي علي ، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين** ، م2 ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، 1986.

103) محفوظ محمد ،**تراجم المؤلفين التونسيين** ، ج 5 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت / لبنان ، 1986.

104) محمد جمال الدين السيد ، **البوسنة والهرسك**، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 199

105) محمود أنيس عبد الخالق ، **موجز تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين (1914 . 1945)** ، الجامعة المستنصرية ، دم ، دت .

106) مريوش أحمد ، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، د ت.

107) مزاري أحمد ، **الاستعمار الفرنسي في شمال افريقية** ، المطبعة النموذجية ، د م ، د ت. المزاري آغا بن عودة،**طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج1، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي ، دم ، دت .

108) مزيان سعيدي ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م .1914)**، ج 1، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2010 .

109) مفدي زكرياء، **تاريخ الصحافة العربية في الجزائر** ، تحقيق: أحمد حمدي ، لجزائر ، 2003.

110) المقريف محمد يوسف ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر صفحات من التاريخ السياسي** ، مج 1 ، ج 1 ، ،ط2، الفرات للنشر و التوزيع ، بيروت / لبنان ، 2017 .

111) مقلاتني عبد الله ، **المرجع في تاريخ الجزائر(1830.1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2014.

112) مناصرية يوسف ، **دراسات وأبحاث في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1954**، دار هومة، الجزائر، 2014.

113) مهساس أحمد ، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ، دار المعرفة، الجزائر، د ت.

114) ناصر محمد ، **تاريخ الصحافة العربية الجزائرية** ، المجلد 2 ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2013 .

115) نقولا زيادة ، **حول العالم في 76 عاما أدب رحلات** ، دار السويدي للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2007.

116) نوار عبد العزيز سليمان ، نعنعي عبد المجيد ، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية ، بيروت / لبنان ، 2014 .

117) هلال عمار ، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1962** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2016 .

118) وزارة المجاهدين ، **هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، دم، دت.

ب . باللغة الأحنبية :

1) Bouchéne Abderrahmane , **histoire de l'algerie a la périod colonial 1830.1962**,édidition le découvert, Parais.
2) Sébe Achille , **La conscription des indignes D'Algérie**, Emile la Rose libraire éditeur, paris, 1912 .

ثالثا المجلات و الدوريات :

أ . بالغة العربية :

1) أوفة سليم، "النخبة الجزائرية المحافظة و موقفها من قانون التجنيد الاجباري 1912 مواقف عبد الحليم ابن سماية و عمر راسم نموذجا "، **مجلة دراسات** ، مج 13 ، ع 1 ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، الجزائر ، جوان 2022 .

2) آيت حبوش حميد ، "قانون التجنيد الإجباري 1912دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه"، **الحوار المتوسطي**، مج 9، ع 2، جامعة وهران، سبتمبر 2018.

3) البار صباح ، "المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914.1918)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع 17، جامعة الحاج لخضر، باتنة، د ت.

4) بالحاج ناصر ، "دور الدعاية العثمانية ـ الألمانية في رفض التجنيد الاجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى(1914.1918)"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 3، المركز الجامعي، غرداية، 2008.

5) بكري حمزة ، محمد دادة ، "الدعاية الفرنسية في مطلع القرن العشرين بين ولاء و مواجهة الجزائريين "، **مجلة الانسان و المجال** ، مج 5 ، ع 9 ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، الجزائر ، ديسمبر2019 .

6) بلجة عبد القادر ، "العمل المسلح في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى وعلاقته بالدعاية الألمانية التركية "، **المجلة التاريخية الجزائرية** ، ع ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2021.

7) بن الشيخ حكيم ، "التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد 1912.1936" ، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج 9، ع 1، جامعة المدية ، الجزائر ، جوان 2018 .

8) بن حمودة مراد، "النخب الإصلاحية وموقفها من قضية التجنيد الاجباري "1912، **المجلة التاريخية**، مج 6، ع1، جامعة سطيف، الجزائر، 2022.

9) بن داهة عدة ،" ثورة بني شقران (1914) و موقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي "، **مجلة العصور الجديدة** ، ع 11-12 ، دم ، 2013 -2014 .

10) بن قويدر نور الدين ، "البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 ومشروع الجمهورية الجزائرية "، **مجلة الاحياء**، العدد 28، جامعة باتنة1، الجزائر، جانفي، 2021.

11) بو عبد الله عبد الحفيظ ،"الطرح الاندماجي في الجزائر(الجذور والتطور)"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية** ، م1ج ، ع 2 ، قسم التاريخ والاثار، جامعة سطيف 2 ، جوان 2013.

12) بوحوص شهيناز ، " الفرق العسكرية الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسي (1830.1990)"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا**، مج 5، ع3 ، جامعة سيدي بلعباس ، جوان 2022.

13) بودن غانم ، "مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1924.191)"، **مجلة قضايا تاريخية**، ع 3 ، جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر ، 2016 .

14) بوشو وليد ، "التجنيد الاجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى" ، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، ع1، د م ، جانفي 2019.

15) الجيلالي حورية ،"التداعيات الاجتماعية لقانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 على الأسرة الجزائرية"، **مجلة الروافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، م5ج،دع، المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية وثقافية ، وهران ، الجزائر ، جوان 2021.

16) حمودة ياسين ، "إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919 "، **مجلة القرطاس** ، ع 4 ، جامعة الحميد مهري ،قسنطينة ، 2017

17) رزيق علي ،" ثورة بني شقران 1914 مظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري "، **مجلة دراسات تاريخية** ، مج 10 ، ع 2 ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، الجزائر ، 2022 .

18) رزيق علي، "مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري " ثورة الاوراس1916" نموذجا"، **مجلة قضايا تاريخية**، ع 11، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر ، ديسمبر 2019.

19) زدك إبراهيم ،" مدن منطقة وادي مزاب في التاريخ الوسيط بين القرنين 5-8 هـ / 11-14 م "، **المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية المتوسطية** ، مج 8 ، ع 2 ، جامعة مصطفى اسطمبولي ،معسكر ، نوفمبر 2022.

20) زلاط حفيظة ، طرشون نادية ، "الكوليرا في الجيش الفرنسي والإنجليزي في حرب القرم من خلال كتابات مشاركين فيها"، **دراسات وأبحاث والمجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 14، ع1 ، جامعة يحي فارس المدية، جانفي 2022.

21) زينون ياسين ، "الحرب الفرنسية الألمانية 1870.1871 من منظور جول ميشليه"، **دورية كان التاريخية**، ع 48، جامعة الحسن الثاني المملكة المغربية، جوان 2020.

22) سبقاق الطاهر ،"مجندون جزائريون في الجيش الفرنسي بين الاكراهات القانونية والحاجات الاقتصادية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج 17، ع 1، جامعة الوادي، جويلية 2021.

23) شويتام أرزقي ،" سياسية الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830.1914" ، **مجلة التاريخ المتوسطي**، مج 2، ع2 ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، ديسمبر 2020،

24) صاحب منعم أسامة مساعد أسامة ، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830.1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال "، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، مج 4، ع 3، د م ، د ت .

25) صافر فتيحة ، "جريدة الاقدام لسان حال الحركة الخالدية" ، **مجلة عصور جديدة** ، ع 33 ، دم ، أوت 2016 .

26) صافر فتيحة ،"ظهور حركة الشبان الجزائريين" ، **مجلة عصور جديدة** ، مج 8 ، ع 1 ، جامعة وهران ، ماي 2017 – 2018.

27) صالحي مزهورة ،" طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية 1845.1900"، **مجلة البحوث التاريخية** ، مج 6 ، ع 1 ، جامعة تيزي وزو، الجزائر ، جوان 2022.. تيرش محمد ، "استمرار تسلط الضرائب العربية على القبائل عمالة وهران (1830.1918) "، **مجلة عصور جديدة**، مج 10، ع 1، جامعة سيدي الجيلالي، سيدي بلعباس، الجزائر، مارس 2020.

28) عباس حورية ،" تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى1914.1918"، **عصور**، مج 21، ع2 ، ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر، ديسمبر 2022.

29) علامة صليحة ، "تاريخ الأوبئة في الجزائر (الطاعون ـ الجذري ـ التيفوس ـ الملاريا) "، **مجلة قرطاس** ، ع 2 ، جامعة الجزائر ، جانفي 2015 .

30) الفتلاوي صباح كريم رياح ، و اخرون، "أثر شخصية القائد الألماني بسمارك في تحقيق الوحدة الألمانية عام 1871 "، **مجلة مركز دراسات الكوفة** ، ع 5 ، العراق ، 2011 بودواية مبخوث ، ثابتي حياة ، " استمرارية التجنيد الاجباري للجزائريين 1916 – 1918 (عمالة وهران نموذجا) "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية** ، ع 1 ، جامعة تلمسان ، 1جوان.2011

31) الفرجاني خالد ،" فرض فرنسا لرقابة صارمة على بلدان المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الأولى" ، **مجلة قرطاس** ، ع 10 ، دم ، نوفمبر 2018

32) قرين مولود ، "الدعاية الألمانية ـالعثمانية و الإجراءات الفرنسية في الجزائر سنوات الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)" ، **مجلة المعيار** ، مج 25 ، ع 60 ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، الجزائر ، 2021 .

33) قشيش فتيحة ، " المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر (1919 . 1947)" ، **مدارات تاريخية** ، مج 1 ، ع 2 ، جامعة الجيلالي بونعامة ـ خميس مليانة ، جوان 2019.

34) مدربل مصطفى الأمين،" الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى 1914.1918 "، **مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر** ، المجلد 3 ، ع 8 ، دم ، ماي 2020.

35) مقيدش علجية ،" قانون التجنيد الاجباري في الجزائر 1912 (الظروف ، المحتوى ، رد فعل الجزائريين)" ، **مجلة دراسات و أبحاث** ، مج 12 ، دع، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 30 نوفمبر 2019 .

36) مكحلي محمد ،" مجهود الجزائريين الاقتصادي و المالي خلال الحرب العالمية الأولى" ، **مجلة أفاق فكرية** ، ع 1 ، جامعة سيدي بلعباس ، ديسمبر 2013

37) مولاي حليمة ،" مواقف سكان والنواب التلمسانين من التجنيد أثناء الحرب العالمية الأولى (1914.1918)"، **كان التاريخية** ، ع 43، الجزائر ، مارس 2019.

38) ناقل عائشة ، فرق الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830. 1845، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مج 12، ع 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

39) هاينه بيتر ، "صالح الشريف التونسي" ، **مجلة حوليات الجامعة التونسية** ، ع 24 ، تونس ، 1985 .

40) هقاري محمد ، دور سكان منطقة أزجر و الهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى ، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، ع 24 ، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك تامنغست ، الجزائر ،جوا ن 2016.

41) ولد أحمد عبد القادر ،" التشريعات الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال (المحاكم الردعية 1902 نموذجا)" ، **مجلة المفكر لدراسات القانونية و السياسية** ، ع 6 ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، جوان 2019 .

42) يزيرأ محمد ،" التجنيد الاجباري في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى (1914 . 1918) بين الدعاية الألمانية ـالعثمانية و رد الفعل الفرنسي" ، **مجلة الدراسات التاريخية** ، مج 23 ، ع 2 ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، 14 ديسمبر 2022.

ب . بالغة الأجنبية :

1)Duval Tanjuy eon , Lycée militaire de saint- cyr,. **secteur enseignemeny**,sl.2021 2022.

رابعا الجرائد بالغة الأجنبية :

1) Journal officiel de la république française , n° 37 ,7 février 1912 , loi du 31janvier 1912 , 3février 1912 .
2) Journal officiel de la république française , n° 36 , jeudi 6 février 1919 , loi du 4 février 1919.

خامسا الرسائل الجامعية :

أ . الدكتوراه :

1) البار صباح ، **التنظيمات العسكرية و الأهلية والمجندون الأهليون الجزائريون في الجيش الفرنسي أثناء الفترة الاستعمارية 1900. 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، ج 1، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2020. 2021.

2) بلجة عبد القادر ، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907.1945** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة جيلالي ليابس ،سيدي بلعباس، 2015 . 2016 .

3) بوغرارة هبة الله ، **الأوضاع الاجتماعية و الثقافية بمنطقة تقرت خلال العهد الاستعماري (1854 . 1962)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ تخصص التاريخ المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020 . 2021 .

4) شبوب محمد ، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) دراسة سياسية اقتصادية و اجتماعية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية ، جامعة وهران 1 ، 2014 . 2015 .

5) العمري عبد الهادي بن عوض ، **أراء عجيبة العقيدة عرضا ونقدا** ، رسالة دكتوراه ، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ،كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 2019.

6) مياد رشيد ، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة 1900.1954**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ، الجزائر ، 20114.2015.

ب . الماجستير :

1) بلحاج ناصر ، **مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري (1912. 1916)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة ، 2004-2005.

2) حرشوش كريمة ، **جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم " 1832.1847" نماذج**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار ، معهد العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران السانيا ، 2009.2010.

3) غانم محمد ، **سياسية الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 20132012.

4) مطبقاني مازن صلاح حامد ،**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931– 1939**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأداب، قسم التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1974 – 1975.

ج . الماستر :

1) شمسه سارة ، **الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري (19191954)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مغرب عربي معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر ، 20192018.

2) مرزوقي خالد ، ضيف الله محمد ، **الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى 1914 . 1918 (دراسة في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب العربي ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2020 . 2021 .

سادسا الموسوعات و المعاجم :

1) بابتي عزيزة فوال ، **موسوعة الأعلام العرب و المسلمين و العالميين** ، ج 3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان .

2) بن صحراوي كمال ، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 (شخصيات . أماكن . أحداث)**، منشورات ألفا للوثائق ، عمان ، 2020 .

3) البيطار فراس ، **الموسوعة السياسية و العسكرية** ، ج 3 ، دار أسامة للنشر ، عمان / الأردن ، 2013.

4) البيطار فراس ، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ،ج 1، دار أسامة، عمان / الأردن، 2003.

5) الحسيني الحسيني معدى ، **موسوعة الحرب العالمية الأولى و الثانية** ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، 2011 .

6) دريفوس فرنسوا جورج ، و آخرون ، فرنسوا جورج دريفوس ، وآخرون ، **موسوعة تاريخ أوروبا العام (أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا)** ، تر: حسين حيدر ، مر: أنطوان أ الهاشم ، منشورات عويدات ، بيروت / باريس ، 1995 .

7) شامي يحي، **موسوعة المدن العربية و الإسلامية** ، دار الفكر الإسلامي ، بيروت ، 1993.

8) الصلابي علي محمد ، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الزعيم عبد الحميد ابن باديس (موسوعة كفاح الشعوب)**، ج2، دار ابن كثير، دمشق، بيروت . لبنان، 2016.

9) الصلابي علي محمد ، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى (موسوعة كفاح الشعوب)**، دار المعرفة، بيروت لبنان، د ت.

10) عبد الوهاب كيالي ، **ملحق موسوعة السياسية** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 2004 .

11) عمر أحمد المختار ، **معجم اللغة العربية**، مج 1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

12) الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت / لبنان ،دت.

13) محاسيس نجاة سليم محمود، **معجم المعارك التاريخية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2003.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الاهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الارهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين وصدور قانون التجنيد الاجباري 4

المبحث الأول: الجذور الأولى للخدمة العسكرية للجزائريين قبل 1912م 6

المطلب الأول: الفرق العسكرية المتكونة من الجند الجزائريين 7

المطلب الثاني: النقاشات السابقة لقضية التجنيد الاجباري 1912م 13

المبحث الثاني:صدور قانون التجنيد الاجباري 1912م 19

المطلب الأول :ظروف وعوامل صدور قانون التجنيدالاجباري 19

المطلب الثاني: القواعد الإجرائية الفرنسية السابقة لصدور قانون التجنيد الاجباري 21

المطلب الثالث: مضمون قانون التجنيد الاجباري.....24

المبحث الثالث: ردود فعل الجزائريين من قانون التجنيد الاجباري 27

المطلب الأول: الاحتجاجات والمظاهرات 27

المطلب الثاني: الوفود والعرائض 29

المطلب الثالث: الهجرة 33

الفصل الثاني 39

الجزائر ابان الحرب العالمية الأولى.....39

تمهيد عام حول الحرب العالمية الأول.....41

المبحث الأول : اقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى 46

المطلب الأول : الموارد البشرية(الجنود و العمال) 49

المطلب الثاني : الموارد الاقتصادية و المالية 52

المبحث الثاني : دور الدعاية العثمانية و الألمانية و الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى 55

المطلب الأول : الدعاية الألمانية والعثمانية 55

المطلب الثاني : الدعاية الفرنسية المضادة..... 61

المبحث الثالث : ردود الفعل المختلفة من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى..... 65

المطلب الأول : ردود الفعل الجزائرية 65

المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية 75

الفصل الثالث : تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين..... 79

المبحث الأول: الاثار السياسية 81

المطلب الأول: بروز الأمير خالد..... 81

المطلب الثاني : إصلاحات 4 فبراير 1919م 88

المطلب الثالث: انتخابات 1919 104

المبحث الثاني : الاثار الاجتماعية 108

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية..... 115

الخاتمة..... 116

الملاحق 116

قائمة المصادر والمراجع..... 116

ملخص الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة على تسليط الضوء على أهم التطورات السياسية و الاجتماعية في الجزائر 1912 . 1919 م ، حيث قمنا بتوضيح كيف جندت فرنسا منذ بداية الاحتلال الجزائريين بداية من اصدار قانون التجنيد الاجباري 3فيفري 1912 و تتبع مساره التاريخي منذ أن كان مجرد نقاشات تحمل العديد من المشاريع و صولا الى اقراره ليكون مرسوما اجباريا ، و ما نتج عنه من مواقف جزائرية رافضة عبرت عن مطالبها و حقوقها السياسية بأشكال مختلفة ذات طابع سلمي ، و ما تبعته الكثير من التحولات المتلاحقة خاصة في فترة الحرب العالمية الأولى التي أقحم فيها الجزائريين و أصبحوا وقودا في حرب ليس لهم صلة بها حيث عملت فرنسا على تجنيد الكثير من الشبان الجزائريين و استغلال جميع الطاقات البشرية و الاقتصادية بشتى الوسائل و الطرق القمعية والاغرائية ، في ظل الظروف التي كانت محاطة بالجزائر حيث برزت الدعاية الألمانية العثمانية و الفرنسية المضادة لها والتي كان الطرفان يهدفان من خلالها كسب الشعب الجزائري لصالحهما هذا من جهة ،و من جهة أخرى عرفت ردود الفعل من هذه المشاركة سخط شعبي كبير من قبل الجزائريين تبلور في شكل ثورات شعبية مسلحة وكذلك المستوطنين الذي كان موقفهم الرفض التام على عكس موقف الساسة و العسكريين الفرنسيين الذين رحبوا بها ، وجل هذه المعطيات أفرزت لنا واقعا جديدا تجلى في العديد من التداعيات السياسية منها بروز الأمير خالد رائدا لنضال السياسي و اصدار فرنسا لإصلاحات 4 فيفري 1919 و مشاركة الجزائريين في انتخابات 1919 ، أما التطورات السيئة و المتدهورة تجلت في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي الذي أثر بشكل كبير على المجتمع الجزائري .

الكلمات المفتاحية :

التجنيد الاجباري ، الحرب العالمية الأولى ، الدعاية ، الثورات الشعبية ، الأمير خالد ، إصلاحات 4 فيفري 1919 ، الجانب الاجتماعي و الاقتصادي .

Summary:

This study focuses on shedding light on the most important political and social developments in Algeria 1912-1919 AD, where we explained how France recruited Algerians since the beginning of the occupation, starting with the issuance of the compulsory recruitment law on February 3, 1912. It traced its historical path since it was just discussions that carried many projects, all the way to its approval as a

compulsory decree, And the resulting rejectionist Algerian positions expressed its demands and political rights in various forms of a peaceful nature, and what followed a lot of successive transformations, especially in the period of World War I, in which the Algerians got involved and became fuel in a war they had no connection with, as France worked on The recruitment of many young Algerians and the exploitation of all human and economic energies by various repressive and seductive means and methods, In light of the conditions that surrounded Algeria, where the German, Ottoman and French anti-propaganda emerged, through which the two parties aimed to gain the Algerian people for their benefit on the one hand, and on the other hand, the reactions of this participation knew great popular discontent on the part of the Algerians, which crystallized in the form of armed popular revolutions, as well as the settlers, whose position was complete rejection, in contrast to the position of the French politicians and military who welcomed it, and most of these data gave us a new reality that was manifested in many political repercussions, including The emergence of Prince Khalid as a pioneer of the political struggle, France's issuance of the reforms of February 4, 1919, and the participation of Algerians in the 1919 elections. The bad and deteriorating developments were manifested in the social and economic aspect, which greatly affected Algerian society.

key words : Compulsory recruitment, World War I, propaganda, popular revolutions, Prince Khaled, the reforms of February 4, 1919, the social and economic aspects.